الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم.
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
قسم العلوم المالية والمحاسبية.

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي.
التخصص : التدقيق و مراقبة التسيير.

الحوكمة وأثـــرها على الاقتصـــاد الوطـــني.

من إعداد /
الطالب : خياط عبد الله بلقاسم.

تحت إشراف /
الأستاذ : إبراهيمي عمر.

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم و اللقب.	الرتبة.	عن الجامعة.
رئيسا	الأستاذ، بوزيان العجال.	أستاذ محاضر أ.	جامعة مستغانم.
مقررا	الأستاذ، إبراهيمي عمر.	أستاذ محاضر أ.	جامعة مستغانم.
مناقشا	الأستاذ، مرحوم علاء الدين.	أستاذ محاضر.	جامعة مستغانم.

السنة الجامعية : 2017-2018.

قائمة المحتويات		الصفحة
-	**الإهــداء.**	
-	**التشكرات.**	
-	**الفهــرس.**	
-	**قائمة الأشكال، الجداول، الرسوم، الخرائط.**	
-	**قائمة المختصرات والرموز.**	
-	**مقدمة عــامة.**	أ - ح
I	**الفصل الأول : عموميات حول التدقيق و محافظ الحسابات.**	**40-01**
1-I	**المبحث الأول : مفاهيم حول التدقيق.**	**03**
1-1-I	المطلب الأول : تعريف التدقيق.	**03**
2-1-I	المطلب الثاني : أنـواع التدقيق.	**05**
3-1-I	المطلب الثالث : المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.	**08**
2-I	**المبحث الثاني : مفاهيم حول محـافظ الحسابات.**	**13**
1-2-I	المطلب الأول : تعريف محافظ الحسابات.	**13**
2-2-I	المطلب الثاني : مهام محافظ الحسابات.	**14**
3-2-I	المطلب الثالث : معايير المراجعة و المعايير المتبعة من طرف محافظ الحسابات.	**15**
3-I	**المبحث الثالث : تقارير محافظ الحسابات و معاييرها.**	**16**
1-3-I	المطلب الأول : المعايير المتعلقة بشخص المراجع.	**16**
2-3-I	المطلب الثاني : محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.	**18**
3-3-I	المطلب الثالث : معايير الأداء المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر.	**34**
II	**الفصل الثاني : الهيئات العمومية (الجماعات المحلية - الولاية، البلدية).**	**81-41**
1-II	**المبحث الأول : الولايـة كهيئة عمومية.**	**42**
1-1-II	المطلب الأول : تعريف الولاية.	**42**
2-1-II	المطلب الثاني : الــوالـي.	**44**
3-1-II	المطلب الثالث : المجلس الشعبي الولائي.	**48**
2-II	**المبحث الثاني : البلدية كهيئة عمومية.**	**53**
1-2-II	المطلب الأول : تعريف البلدية كمرفق عمومي.	**54**
2-2-II	المطلب الثاني : المجلس الشعبي البلدي.	**54**
3-2-II	المطلب الثالث : رئيس المجلس الشعبي البلدي و صلاحياته.	**62**

قائمة المحتويات		الصفحة
3-II	**المبحث الثالث : المالية المحلية و الرقابة المختلفة لميزانية البلدية.**	**65**
1-3-II	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول ميزانية البلدية.	**65**
2-3-II	المطلب الثاني : إيرادات ونفقات ميزانية البلدية و إجراءات تنفيذها.	**68**
3-3-II	المطلب الثالث : الرقابة على ميزانية البلدية.	**79**
III	**الفصل الثالث : دراسة حـــالة ولايــة مستغـــانم و بلدياتها.**	**109-82**
1-III	**المبحث الأول : عموميات حول ولايــة مستغــانم.**	**82**
1-1-III	المطلب الأول : تعريف ولاية مستغـــانم (مقر الولاية).	**82**
2-1-III	المطلب الثاني : الهيئـة الإدارية للولايـة.	**83**
3-1-III	المطلب الثالث : التقسيم الإداري و الجغرافي لولاية مستغـانم.	**87**
2-III	**المبحث الثاني : الإطار الميزانياتي للولاية و البلديات.**	**90**
1-2-III	المطلب الأول : ميزانيات ولايــة مستغـانم.	**90**
2-2-III	المطلب الثاني : ميزانية البلديات و أهم الإيرادات الخاصة بها.	**98**
3-2-III	المطلب الثالث : مجالات تدخل محافظ الحسابات.	**106**
-	**الخاتمة.**	
-	**المصادروالمراجع.**	
-	**الملاحــق.**	
-	**الملخص.**	

الفصل الأول: الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل:

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد

المطلب الثاني: العلاقة بين حوكمة الشركات وأقوى اقتصاديات العالم

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: المبادئ التنموية للاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: نظرة الاستعمار قبل الاستقلال في التنمية الاقتصادية ودعمها المشروط

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية الجزائرية الشاملة عبر التاريخ

المطلب الرابع: البحث عن التنمية المفقودة

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: حوكمة الشركات

مقدمة الفصل:

المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات

المطلب الأول:

المطلب الثاني:

المطلب الثالث:

المبحث الثاني: الحوكمة والإصلاح الإداري والمالي

المطلب الأول:

المطلب الثاني:

المطلب الثالث:

المبحث الثالث: معايير الحوكمة الشركات ودورها في جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الأول:

المطلب الثاني:

المطلب الثالث:

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: اثر حوكمة الشركات في الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل:

المبحث الأول:

المطلب الأول:

المطلب الثاني:

المطلب الثالث:

المبحث الثاني:

المطلب الأول:

المطلب الثاني:

المطلب الثالث:

خلاصة الفصل

لقد تهيكل العالم في القرن التاسع عشر بشكل أوحد بلدان مسيطرة، وأخرى مسيطر عليها، على ضوء هذا، قسم العالم بين جميع بلدان القوى المسيطرة، واستحدث من هذا التقسيم تخصص حسب طبيعة موقع كل بلد، ليس من الناحية الجغرافية ولكن من حيث الخضوع أو السيطرة. إن الجزائر كبلد من هذا العالم وجدت نفسها ضمن احد الموقعين وهو الخضوع إلى السيطرة الاستعمارية الفرنسية التي شكلت قوة استعمارية كبيرة في القرن التاسع عشرة. إن الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1930 إلى سنة 1962 والتي قضيتها فرنسا كاستعمار في الجزائر أوجدت تفاعلات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالتفاعلات السياسية قد أوجدت إحساسا لدى الإنسان الفرنسي على اختلاف مشاربه السياسية، بانعدام تصور انفصال الجزائر كإقليم جغرافي عن فرنسا، تصور مثل هذا، حث فرنسا كاستعمار على البحث عن انجح الوسائل للحفاظ على هذا الإقليم (القارة)، بطبيعة الحال أولى تلك الوسائل تجسدت في الأداة العسكرية وقوتها، لكن كما نعلم أن الاعتماد على هذه الوسيلة وحدها أمر مكلف جدا من الناحية الاقتصادية عموما والمالية وحتى من الناحية الاجتماعية، من خلال رعب التجنيد في القوات المسلحة وانعكاساته على الأسر الفرنسية.

من اجل التقليل من حدة التكلفة العسكرية ومن ثم التكلفة السياسية حاولت فرنسا من خلال سلطتها الاستعمارية، أن تؤثر في تلك التفاعلات السياسية باستخدام العامل الاقتصادي، فكانت قسنطينة ذات المضمون المدقق من الناحية الاقتصادية، حيث وردت في الوثيقة بعناصر مدققة، تعكس حتمية الدعم الاقتصادي الفرنسي المشروط لتنمية الاقتصاد الجزائري، من أولى شروط الدعم، ضرورة الاتحاد مع فرنسا لتسهيل المبادلات التجارية وتجاوز قيد الحماية التجارية للسلع موضوع التبادل، إضافة إلى تحرير حركة رؤوس الأموال والأشخاص في الاتجاهين. كان يعتقد أن تؤدي هذه المبادئ إلى ضغط التكلفتين السياسية والعسكرية، لكن الأمور لم تسر على ذلك النحو وآلت تاريخيا إلى ما نعلمه جميعا سنتناول بالبحث والدراسة موضوعات هذا الفصل ضمن مبحثين:

1- ما قبل الاستقلال والنظرة الاستعمارية لتنمية الاقتصاد الجزائري.

2- الدعم الفرنسي المشروط لتنمية اقتصاد الجزائر[1].

[1] سعدون بوكبوس، الاقتصادالجزائري محاولتان من اجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، الجزائر، دار الكتاب الحديث، صفحة 21.

خلاصة المبحث الأول:

في واقع الأمر يمكننا استنتاج ضمن هذه الخلاصة مجموعة عناصر ومبادئ نوزعها على مستويين اثنين. المستوى الأول ويعكس تماما نظرة فرنسا الاستعمارية لتطوير الاقتصاد الجزائر ولا نجد أدق من التصريح الجنرال ديغول في خطابه بقسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958 حيث حدد أرقاما اعتبرت من وجهة النظر هاته ذات دلالية، باعتبارها تحدد حجم المجهودات التي ستبدل من اجل تنمية الجزائر في نفس الوقت وحسب نفس النظرة فالأرقام هاته تكون فارغة من معناها إذا لم نشمل جوهريا مسألة التنمية، حتمية ترقية الإنسان الجزائري. لذلك فمخطط قسنطينة المقترح لهذا الغرض قد تميز بخاصيتين أساسيتين هما:

أ- عدم اعتبار المخطط مجرد خطة تجهيز بسيطة موجهة إلى استحداث مجموعة أدوات ووسائل لانجاز التنمية المرتقبة من جهة أو تنظيم عملية تطوير ونمو من اجل تحقيق مستوى مقبول من التقدم من جهة ثانية. بل يجب أن يكون المخطط عبارة عن برنامج عمل يهدف أساسا إلى أحداث تغيرات جدرية في مستوى معيشة الإنسان الجزائري خصوصا ذلك الإنسان المحروم[2].

ب- تنظيم التقدم التقني على المستوى الداخلي من خلال مجهودات المجموعات الاجتماعية المحلية ذاتها، واستبعاد أي محاولة جارية لغرض هذا التقدم التقني.

هذا فيما يخص المستوى الأول من التحليل. أما المستوى الثاني، فيشمل استخلاص المفاهيم التي تؤكد استمرار استعمالها بعد الاستقلال واستمرار استخدام بعضها حتى وقتنا الراهن.

من هذه المفاهيم النهوض بالريف الجزائري وتنمية الجزائر العميقة، فالمخطط كما ذكرنا موجه للكثافات السكانية بالدرجة الأولى، وهذه الكثافات السكانية المحرومة متواجدة خصوصا بالأرياف الجزائرية والمناطق النائية، وعليه فالتنمية الاقتصادية توجه أول ما توجه أي هذه المناطق وهؤلاء السكان.

من خلال النهوض بالريف يمكن الوصول إلى عصرنة الجزائر عموما، باعتبار أن التشخيص الاقتصادي قد أوضح وجود اقتصاديين احدهما متطور والثاني تقليدي متخلف.

---

[2] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 45.

نسجل كذلك وجود مفهوم تكوين إنسان الريف، وفي هذا الشأن نستطيع التأكيد على أن المحاولة الأولى لتنمية الاقتصاد الجزائري قد حملت هذه العبارة وما زال في وقتنا الحاضر يتردد القول بالعمل على تكوين الإنسان الجزائري عموما وإنسان الريف على وجه الخصوص، كذلك يمكننا أن نضيف مفهوم آخر أو مصطلح التصنيع حيث ورد بمضمون المشروعات الكبيرة وكذا الصناعات التحويلية. نسجل أيضا مصطلح المدن الجديدة الذي أصبح في وقتنا الراهن احدث المصطلحات المستعملة كعامل من عوامل تحريك النمو عن طريق إنعاش عمليات البناء والعمران على وجه العموم.

في الحقيقة ليس خطأ استعمال نفس المفاهيم والمصطلحات اعتبارا لكون هذه المفاهيم والمصطلحات والتي تتبلور في شكل مجموعات أشكال تعبيرية عن مجموعة ظواهر متماثلة ومتطابقة بالرغم من اختلاف الفترات الزمنية التي تظهر فيها، لكن الخطأ كل الخطأ يكمن في عدم استبعاد عناصر التناقض المؤثرة في جوهر تلك الظواهر. على سبيل المثال التصنيع الذي كان مرتقبا في إطار مخطط قسنطينة ليس هو التصنيع الذي أتت به مختلف مواثيق الجمهورية الجزائرية المستقلة، ظاهرا فالتصنيع واحد ولن في الجوهر هناك اختلاف عميق باعتبار أن التصنيع الوارد في إطار النظرة الاستعمارية يأتي ضمن إستراتيجية مغايرة تماما من حيث الوسائل والأهداف. لذلك فتنفيذ أي مضمون للتصنيع من بين هذين المضمونين لن يتطابق أبدا في الإدارة والوسيلة والذهنية، مع تنفيذ المضمون الآخر، ونعتقد أن خللا من هذا النوع قد وقع في تنفيذ محاولة التنمية الأولى التي كان أساسها الاقتصاد المخطط نفس منطق التحليل ينطبق على مفهوم أو مصطلح المدن الجديدة وغيره.[3]

خلاصة المبحث الثاني:

إن الاتحاد مع فرنسا هو الشرط الضروري لضمان الدعم الفرنسي في مختلف أشكاله للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. يتحقق هذا الدعم من خلال حرية المبادلات السلعية واستفادة الجزائر من الإجراءات رفع الحماية الجمركية حتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق انطلاقته على مسار النمو من جهة وتمكين هذا الاقتصاد بالمقابل ولفترة زمنية محددة من حماية إنتاجه المحلي عن طريق السماح له بتبني بعض الإجراءات الحمائية، التي سوف تكون مضمونة بواسطة المترو بول باعتبار أن هذه الإجراءات تتناقض في معظمها

---

[3] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 46،47.

واتفاقات التجارية المبرمة بين فرنسا كمترو بول والسوق الأوروبية المشتركة. إذ يعتبر هذا الأجراء الوقائي دعما من فرنسا للاقتصاد الجزائري. كذلك من أشكال الدعم الأخرى التي سوف يحصل عليها الاقتصاد الجزائري من فرنسا تسهيل تنقل رؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية باتجاه الجزائر في إطار فرص الاستثمار الكثيرة التي يوفرها الاقتصاد الجزائري. كما انه واعتبارا لخاصية النمو الديمغرافي التي تميز المجتمع الجزائري وما ينجز عنها من عرض متزايدا للأيدي العاملة في سوق العمل، فان فرنسا سوف تفتح أبواب الهجرة على مصراعيها، للعمال الجزائريين باتجاهها وكذلك باتجاه بلدان السوق الأوروبية المشتركة، وهذا شكل آخر من أشكال الدعم، باعتبار أن أهمية عدد العمال المهاجرين ستنعكس في أهمية المداخيل بالعملة الصعبة بالنسبة للجزائر وما تسمح به من تمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة.

وهكذا فالخطة تحمل في طياتها أفكارا جديدة، قد تؤدي إلى تجاوز الفكر السياسي والاقتصادي التقليدي الذي بدأ في القرن التاسع عشر، غير أن الأحداث السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية كانت تسير بوتيرة متسارعة جدا وقادت الجزائر إلى المحطة التاريخية التي نعرفها جميعا والتي تمثلت في الاستقلال التام عن فرنسا وبذلك لم تتحقق الرغبة المجسدة في النظرة الاستعمارية[4].

خلاصة الفصل الأول :

إذا رجعنا إلى وثيقة التقرير المتضمنة لحوصلة النظرة الاستعمارية لمسألة تنمية الاقتصاد الجزائري، فإننا نجد في تقدير هذا الفكر ما يلي: "إن المائة والثلاثين عاما من الاتحاد الاقتصادي بين ضفتي البحر المتوسط قد نسجت روابط متينة، وان ترابطا كبيرا قد استحدث بين الاقتصاد الفرنسي والقطاع العصري، بينما ينعدم هذا الترابط بين هذا الأخير والاقتصاد الريفي أو القطاع التقليدي في الجزائر".

في الواقع نستطيع تسجيل بعض الملاحظات من قراءاتنا لهذه الفقرة، مثل تأكيد استنتاج النظرة الاستعمارية والعلاقات الاقتصادية التي أنشأت في القرن التاسع عشر بين فرنسا والجزائر آنذاك كان بها اقتصاد واحد مندمج مع بعضه البعض بالرغم من مستواه المتأخر بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الصناعية. لذلك فالقول بوجود اقتصاديين في الجزائر احدهما تقليدي متخلف والثاني عصري متطور هو نوع من التضليل مارسه

---

[4] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة.

الاستعمار الغربي عموما والاستعمار الفرنسي على وجه الخصوص، فالقطاع العصري الجزائري لم يكن جزائريا إلا من حيث الموطن الجغرافي، ولم يكن يخدم الجزائر إلا في الحدود التي تدعم موقع الاستعمار والاقتصاد الفرنسي بها.

لذلك فالاستنتاج العام هو أن ما يسمى بالقطاع العصري هو في الحقيقة من صنع الاستعمار ذاته وفي إطار رؤيته الاستغلالية وقتها، هي التي أرغمته على التصريح بوجود اقتصاد تقليدي متخلف بالرغم من تأكيده من ذلك، وكانت هذه الظروف أيضا هي الدافع إلى التصريح بضرورة العمل على إخراج هذا القطاع من تخلفه.

"إن المهمة الشاقة الممثلة في إخراج مناطق الجزائر المتأخرة من التخلف، عن طريق الإدماج الكلي لوزن النمو الديمغرافي للبلاد، لا يمكن أن تتم إلا بالعمل المشترك بين فرنسا والجزائر المتطورة".

هنا أيضا نستنتج تأكيد أخر من الناحية الإحصائية، حيث تنظر السلطات الاستعمارية إلى حجم السكان والنمو الديمغرافي على انه سبب تخلف المناطق الجزائرية المتأخرة، وهي النظرة بطبيعة الحال تتناقض والنظرة الاستعمارية، لظاهرة التخلف باعتبار أن خلاصات كثيرة في أدبيات التخلف الناجم عن أسباب أخرى معروفة هي الأخرى ضمن هذه الأدبيات.

إذا بالنسبة للسلطات الاستعمارية فالتشخيص قد تم وفق وجهة النظر المحددة، وان مهمة تطوير المناطق المتخلفة في الجزائر قد حددت بكل وضوح في توجيهاتها،وأبعادها ومناهجها من طرف اللجان التي كلفت بذلك في إطار مخطط قسنطينة.

لقد توصل عمل اللجان إلى ضبط خلاصتين جوهريتين في إطار إعداد المخطط:

- الخلاصة الأولى تنص على ما يلي: "لا يستطيع الجزائريون وحدهم إيجاد حلول لمشاكلهم، إلا إذا تحملوا تكلفة التضحية بجيل أو جيلين من الجزائريين مع عدم ضمان نتيجة تلك التضحية".
- الخلاصة الثانية: "فرنسا هي وحدها القادرة على تقديم أوسع دعم وفي الوقت المناسب، وهو الدعم اللازم للوصول إلى الهدف المحدد والمتمثل في تنمية الجزائر".

وفي الحقيقة تبرز لنا الخلاصتان فكرتين جوهريتين هما:

1- غير ممكن للجزائر المستقلة أن تضطلع بأداء مهمة تنمية اقتصادها.

2- بحكم الواقع التاريخي لا يوجد أي بلد في تلك الظروف وفي ذلك الوقت، يكون بمقدوره دعم تنمية الجزائر إلا فرنسا، وهنا نؤكد ما كررناه في مختلف المستويات السابقة من البحث بقول وتأكيدنا لفكرة الاتحاد والاندماج مع فرنسا وفقا للنظرة الاستعمارية طبعا.

عندئذ تكون هذه الأخيرة مستعدة لتقديم الدعم اللازم والكافي والذي يأخذ الأشكال التالية:

- توفير سوق واسعة تتمثل أساسا في المترو بول وبلدان المحيط أي المستعمرات، إضافة إلى الإمداد الأوروبي في إطار جميع الاتفاقيات التي أبرمتها وستبرمها فرنسا مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة.
- استقبال المنتوجات الزراعية الجزائرية التي تحقق فوائض تتعدى الطاقة الاستيعابية للسوق الداخلية.
- المساعدة في استغلال الثروات الطبيعية خصوصا البترول والغاز، من خلال وسائل التجهيز والتنقيب على هذه الثروات إضافة إلى توفير وسائل التمويل الضرورية لهذه الاستثمارات الخاصة من اجل إقامة صناعات قاعدية كبيرة ضرورية لعمليات التصدير.
- تشغيل الأيدي العاملة الجزائرية يمنحها فرص العمل المطلوبة اقتناعا من السلطات الفرنسية، يكون الأيدي العاملة الجزائرية تشكل ضرورة حقيقة للاقتصاد لفرنسي وكذلك للاقتصاد الجزائري بما تحقق من مداخيل لتمويل الاستثمارات المختلفة.
- تدعيم الصناعات المستحدثة بما تطلبه من إطارات ومتعاونين تقنيين، ومهندسون وغيرهم وذلك حتى تمكن الجزائر من إعداد نظراء لهم من الجزائريين.
- دعم مالي آخر بواسطة الأموال نصف العمومية المتأتية من المؤسسات الفرنسية للقرض.

- استعمال مواد الادخار الفرنسي المجندة في بورصة باريس، أي موارد المؤسسات المترو بولية التي تغدي فروعها في الجزائر.

وترى السلطات الاستعمارية انه بالرغم من أهمية الدعم الفرنسي وبالرغم أيضا من طابعه الحاسم، فينبغي أن لا تنحصر العملية في حدود الدعم الخارجي، بل على العكس من ذلك فمساهمة الجزائريين الأوروبيين منهم والجزائريين أصلا، تعد ضرورة حتمية لتنمية الجزائر ككل، في النهاية يلخص مخطط قسنطينة إلى إبراز الطموحات التي يسعى إلى تجديدها على ارض الواقع فيذكر أن: "العمل ينبغي أن يسير في اتجاه جعل الجزائر بلدا عصريا بالنسبة لجميع سكانه[5]، وبفضلهم جميعا كذلك، والذين يعيشون على ارض الجزائر من الحدود الساحلية إلى أقصى حدود الصحراء، في تعايش مندمج مع فرنسا".

في الواقع وبالرجوع إلى أشكال الدعم المقترحة من السلطات الاستعمارية نستطيع استنتاج الواقع الذي كانت تعيشه الجزائر كوطن وسكانها كمواطنين. فالجزائر كوطن كانت عبارة عن مستثمرة اقتصادية واسعة تملكها فرنسا والشعب الجزائري كان يتمثل الأيدي العاملة المستغلة في هذه المستثمرة. عندما اشتد تفاعل الأحداث سقط وهم الاستمرار في هذا التصور وتم اقتراح ما ذكرناه أعلاه وكأنما الأمر يتعلق ببناء بلد جديد من أساسه، فحسب المقترحات المقدمة، كانت الجزائر في حاجة إلى كل شيء.

كذلك عندما نعلق على الفقرة (جعل الجزائر بلدا عصريا).

نقول أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لجميع سكانها، أي أن هناك تميزا واضحا بين سكان الجزائر الأصليين والمستوطنين. لم يكن هناك تمييز فقط بل هناك تمييز وتهميش للسكان الجزائريين الأصليين، ونفسر ذلك بالقول الوارد في نفس الفقرة (وبفضلهم جميعا كذلك).

أي أن العناية كانت منصبة في السابق فقط على المستوطنين، ولذلك ادمج التصور الجديد لتحقيق التنمية، مجهودات كل السكان، هذا كله وفقا لاستقلالها السياسي عن فرنسا. ولما تتحقق هذه الفرضية، فان الفرضية ثانية قد تحققت أي أن نظرة أخرى قد تحققت وعي لنظرة الاستقلالية. إذا فما هي مرتكزات أو أسس

---

[5] صفحة 60

هذه النظرة؟ للإجابة عن هذه السؤال نعرض وفي حدود منهجية البحث، المصادر المتضمنة لهذه الأسس، ولقد قسمنا هذه المصادر إلى قسمين اثنين، يشمل القسم الأول فترة ما قبل الاستقلال أي من بداية ثورة التحرير إلى تاريخ إعلان الاستقلال وتبدأ من سنة 1962 حتى يومنا هذا (1998)، حيث نعتبر هذه الفترة الإطار الزمني لموضوع بحثنا، وقد قسمناها بدورها إلى فترتين زمنيتين تمتد الأولى من سنة 1962 إلى 1989، بينما تبدأ الفترة الثانية من سنة 1990 إلى أفاق القرن الواحد والعشرين، سنة 1998 تاريخ الانتهاء من تحرير هذا البحث[6].

يمكننا أن نستنتج من مضمون عرضنا لكل من بيان أول نوفمبر الصومال وبرنامج طرابلس قراءتين:

أ- قراءة سياسية: إن تحديد شكل المجتمع الجزائري المستقبلي ونظام يمكن استكشافه من البيان المذكور، حيث السعي كل السعي مركز على تحقيق هدف الاستقلال السياسي للجزائر عن فرنسا. في خضم الأحداث وتلاحقها وتسارعها ظهرت مرتبطة أصلا بتطور الأحداث، دفع هذه الطليعة نحو وضع معا لم للطريق التي تسلكها هذه الثورة، فكان مؤتمر الصومام الذي حمل مضمونا تنظيما عسكريا ولن أيضا مصادر القوى المؤثرة في تطوير الأحداث، فكان عليه إبراز الفئات التي تشكل سندا قويا الفئات التي ذكرناها في عرضنا لمضمون توصيات مؤتمر الصومام[7].

نعتقد أن التصنيف هذه الفئات كان هو الباعث الحقيقي لتحديد شكل المجتمع المستقبلي وطبيعة النظام السياسي الذي يحكمه، ومن ثم طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، "إن الدخول الجماعي للجماهير الشعبية في ضد الاستعمار هو الذي أدى إلى زعزعة أركانه، ومؤسساته المائلة نحو الاندثار. كما أدت هذه المواجهة إلى تحطيم الهياكل الإقطاعية التي تقف عائقا في طريق تنمية المجتمع الجزائري".

إذا منطقيا لا يمكن أن يستفيد من ثمار الثورة وبالتالي ثمار الاستقلال الوطني إلا من شارك في صنع هذا الاستقلال. لكن الكيفية التي يستفيد بها الشعب الجزائر ي من ثمار استقلاله الوطني نعتقد أنها لم تكن

---

[6] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 58 - 60.

[7] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 61.

محل مشاورة له. هذا من جهة ومن جهة ثانية نعتقد أيضا بأنه كان ممكنا اللجوء إلى اختيارات أخرى من الناحية السياسية، بحيث ترافق هذه الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال.

نعتقد أن التناقض الأساسي الذي ميز التصور المستقبلي كان يمكن في عدم انسجام الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مع الإصلاح السياسي. فالإصلاح الاقتصادي كان أساسه الإصلاح الزراعي، هذا الأخير ركز على جزء معين من الفئات الريفية دون الاهتمام بفئات أخرى.

فالتركيز كل التركيز كان على الأراضي التي المستوطنون الأوروبيون، بينما أرجئت فئة هامة من الفلاحين الصغار ومشاكلهم إلى مراتب اهتمام ثانوية، بحيث لاقت فئة الفلاحين الصغار المالكة للأراضي في عهد الاستعمار، كل أنواع المصاعب والمشاكل الفلاحية، بالرغم من كونها شكلت دعما قويا للثورة التحريرية بالمال والمؤونة. غير أن ملكيتها للأراضي كانت نقمة عليها، وبذلك تم بتر القطاع الفلاحي من احد أعضائه الفاعلين في مجال تنمية الفلاحة الجزائرية.

إضافة إلى ما ذكر فيما يخص الجانب السياسي، وغلق الأبواب فكريا إمام أية محاولة للخروج عن توجهات البرنامج، نجد الانتقادات وجهت حتى للهيئة السياسية التي قادت الكفاح المسلح والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني، حيث في البرنامج عنوان بحالة " النقائص السياسية لجبهة التحرير الوطني والانحرافات غير الثورية". في نظر محرري البرنامج أن جبهة التحرير التي وضعت الثورة على الطريق لم تكن تتوقع بدقة تطور الأحداث وتسارعها ولذلك لم يتعد مطلبها تلك المطالب التي نادت بها الأحزاب الوطنية الجزائرية قبل سنة 1954 والمتمثلة في مطلب جوهري هو "الاستقلال الوطني". وفي تقدير هؤلاء أن جبهة التحرير الوطني " تجهل الإمكانيات الثورية العميقة للشعب الجزائري خصوصا المتواجد منه في الأرياف!" يضيف البرنامج في مجال انتقاده جبهة التحرير الوطني إن " واقعها غداة الاستقلال يتميز بوجود انحراف خطير بين الضمير الجماعي الذي أنضجته الأحداث طويلا من جهة وبين ممارسات قيادة الجبهة في مختلف المستويات من جهة ثانية. يضيف البرنامج في سياق التقييم السياسي إن قيادة الجبهة لم تتمكن من التخلص من استخدام الوصاية على الجبهة بدلا من تحمل مسئوليتها السياسية في هذا المجال والتي لا يمكن فصلها عن المجهود الإيديولوجي.

فهذه القيادة قد قلصت العمل الثوري المتمثل في الكفاح من اجل التحرير إلى مجرد عمل عسكري مجرد من أية روح ثورية ولذلك –يضيف البرنامج- فهذه القيادة اوالجدت مصطلحات غير ثورية فتتهم هذه القيادة بعدم محاربة الاقتطاع الذي حاربته الجبهة في البداية بكل ضراوة وان بعض من عناصر هذه القيادة أصبح يسيطر على تفكيرها ما يمكن تسميته بالقطاع السياسي.

بالإضافة إلى العقلية الاقتطاعية هذه التي أصبحت تميز أعضاء قيادة جبهة التحرير الوطني نجد أيضا رغبتهم في الوصاية، وهو المفهوم الذي ميز بعض قيادات الأحزاب السياسية قبل اندلاع ثورة التحرير. كما تتميز أيضا أفكار هذه القيادة بنوع من الصورية والشكلية المجردة من أي روح ثورية. يستطرد البرنامج في سياق انتقاداته الموجهة ضد قيادة جبهة التحرير قائلا أن نقص الصرامة الإيديولوجية لدى هذه الجبهة، سمح بتشكيل العقلية البرجوازية الصغيرة عند جزء كبير من إطارات الجبهة والشباب.

يلخص البرنامج هذه الانتقادات بنوع من التحذير قائلا أن: " ضعف التكوين الإيديولوجي لجبهة التحرير الوطني والعقلية البرجوازية لصغيرة التي تعد نتاجها غير المباشر، عوامل يمكن أن تؤدي بالدولة الجزائرية المستقبلية إلى بيروقراطية متعفنة وغير شعبية في الواقع وحتى المبادئ".

"من الأسباب السياسية التي حالت دون تطور جبهة التحرير الوطني على الصعيد الإيديولوجي والتي ساهمت في تفاقم نقاط ضعفه، وأثرت سلبا على الوضع العام للجزائر خلال الحرب، نجد الانحراف الذي وجد بين قيادة الجبهة والجماهير الشعبية".

إن تنصيب القيادة العليا للجبهة بالخارج في العالم الثالث للثورة بالرغم من كونه بشكل ضرورة ملحة إلا انه أدى في المقابل إلى انفصال قيادة الجبهة عن الحقائق الوطنية. كان ممكنا لهذا الانفصال أو الانقطاع أن يشكل خطرا على حركة التحرير برمتها. من بين النتائج البارزة للعيان فيما يخص هذا الأمر تراجع الدور السياسي للهيئات التي جرتها خلفها إلى الخارج أو التي أنشأتها القيادة بذاتها.

" ويقصد هنا بتراجع الدور السياسي لهذه الهيئات غياب خط عام مهيكلا سياسيا يشكل رباطا قويا بين الجزائريين في الداخل والخارج. كما يقصد بتراجع الدور السياسي أيضا السماح خلال حرب التحرير لتيارات

سياسية متباينة ومتناقضة للمشاركة فيها والسماح خلال حرب التحرير لتيارات سياسية متباينة ومتناقضة للمشاركة فيها والسماح أيضا ببعض السلوك الفردي الذي لا تلحمه أي رقابة وكذا جعل من بعض المسؤولين أصحاب مقامات دون أن تكون لهم مهمات واضحة.

من جهة أخرى فإن الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية (G.P.R.A) التي اختلطت منذ نشأتها مع قيادة جبهة التحرير الوطني قد ساهمت في إضعاف مفهوم الدولة وكذلك مفهوم الحزب.

إن الخلط بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الحزب جعل من هذا الأخير جهازا إداريا للتسيير لا غير. على المستوى الداخلي هذا الخلط أدى التي تجريد الجبهة من مسؤولياتها لصالح جيش التحرير الوطني، والحرب ساعدت على إلغائها عمليا[8].

مدخل:

عندما تريد بحث مسالة جوهرية مثل "مسالة التنمية الاقتصاد الجزائري"نواجه صعوبات جمة من الناحية المنهجية. فالتنمية كما يعلم الاقتصاديون وغيرهم تنطوي على مضمون متعدد الأبعاد، منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي وغيرها، يتفرغ عن كل بعد من هذه الأبعاد مجموعة من الفروع على درجة كبيرة من الالتصاق والترابط، تصعب في الكثير من الأحيان عملية الفصل بينهما. وعليه فان دراستنا لمحاولتي التنمية في الجزائر تفرض علينا استخلاص العناصر المرتبطة بكل بعد، واستخدامها في توضيح البعد الاقتصادي للمحاولتين التنمويتين، دون التعمق في الجوانب الهامشية للموضوع، وبالتالي فان منطلق دراستنا للنظرة الوطنية للمسألة التنموية، نبدأها من بيان 1 نوفمبر 1954 ونحاول استخلاص الأفكار ذات العلاقة بالموضوع الذي نبحثه بعد عرض البيان لكل الأسباب السياسية التي دفعت محرروه إلى اتخاذ هذا الموقف وتجسيده في شكل بيان تاريخي، وتضمن فيما يخص موضوع التفكير الذي نحن بصدد انجازه، من ناحية التصوير، شكل الدولة المستقبلية، ومن ثم شكل المجتمع الجزائري المراد بنائه، والمبادئ التي ينبغي أن يرتكز عليها بناء هذا المجتمع.

---

[8] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 79 – 81.

لقد تعمق أكثر شكل الدولة المراد بنائها في توصيات مؤتمر الصومام -20 أوت 1956- ترسخ هذا التصور حتى لا نقول قد تجسد في برنامج طرابلس جوان 1962 حيث أصبحت معالم المنظومة الاقتصادية الاجتماعية واضحة تمام الوضوح. لذلك نستطيع الحديث عن انطلاقة المحاولة التنموية الأولى من خلال استخلاص المبادئ الإيديولوجية من مواثيق المحطات الزمنية الثلاثة، في الفترة الزمنية التي سبقت تاريخ إعلان الاستقلال الوطني، وتأكيد هذه المبادئ بعد التاريخ المذكور من خلال ميثاق الجزائر –أفريل 1964- والميثاق الوطني -03 ديسمبر 1976- وأخيرا الميثاق الوطني 16 جانفي 1986-[9].

إن تجربة البيع سنين ونصف من الحرب تبين بأنه من دون إيديولوجية مستوحاة من الاتصال بالواقع الوطني والجماهير الشعبية لا يمكن تشكيل حزب ثوري. إن سبب وجود أي حزب هي إيديولوجيته. وينقرض هذا الحزب من الوجود بمجرد ما يفقد إيديولوجيته.

هذا هو تلخيص الواقع السياسي الجزائري غداة الاستقلال، ومرجعنا إليه ليس من اجل كشف الحقائق السياسية وليس أكثر من ذلك إصدار أحكام تاريخية على التوجهات السياسية التي ارتبطت بتلك الحقبة التاريخية. إن غرضنا علميا بحثا لا يتعدى استخدام الجانب السياسي التاريخي كتفسير لإخفاق الاقتصاد الذي عرفته المحولة التنموية الأولى، تفسير مبني على الفرضية السياسية التي أدرجناها ضمن إشكالية البحث. انطلاقا من الخلافات التي سادت سياسيا في تلك المرحلة التاريخية من مراحل تطور المجتمع الجزائري، نستخلص نتيجة واحدة ترتبط مباشرة بالمسألة التنموية وهي أن الانطلاقة السياسية في تقديرنا أصابها إخفاق مبدئي. فالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المرتقب لم يكن منسجما إطلاقا مع إصلاح سياسي في مستواه، وهكذا نعتقد أن الجزائر خسرت فرصة إنجاح محاولتها التنموية منذ الانطلاقة وبفعل العامل السياسي.

ب- القراءة الاقتصادية: يحدد برنامج طرابلس مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية كالعمل ضد السيطرة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية، واشتراك العمال في اتخاذ القرار الاقتصادي،

---

[9] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة

إضافة إلى التخطيط وأحداث تغيرات جذرية في عامل الريف عن طريق تحقيق ثورة زراعية بواسطة الإصلاح الزراعي وعصرنة الزراعة والحفاظ على التراث العقاري وتنمية البناء التحتي والقاعدة الهيكلية والبدء بتأميم الثورات الطبيعية وأدوات انجاز السياسة الاقتصادية كمؤسسات القرض والتجارة الخارجية وغيرها من الإجراءات التي تجعل تسيير دفة الاقتصاد الوطني بيد الجزائريين.

يرى البرنامج انه من الناحية الاقتصادية تعد هذه الإجراءات كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري على مسار إعادة البناء كمرحلة أولى ثم تأتي فيما بعد مرحلة تنمية هذا الاقتصاد وضبط عوامل نموه في إطار الرؤية الاستقلالية المحددة والهادفة إلى تخليص الاقتصاد الوطني من جميع أشكال التبعية وتحقيق الاندماج التام لقطاعات النشاط المختلفة[10].

خلاصة المبحث الثاني:

انعقد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال في 16 أفريل 1964 بالجزائر العاصمة. لقد تمت المصادقة في نهايته على توصيات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية صدرت في شكل وثيقة رسمية، أصبحت تعرف منذ ذلك التاريخ بميثاق الجزائر.

لقد تميز هذا الميثاق من خلال توصياته، باقتراحه ولأول مرة إستراتيجية تنموية شاملة ومحددة ، مبنية على أسس تنظيم اشتراكية، ذات أبعاد مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وثقافية. فهو لا يرى على سبيل المثال في مفهوم الاشتراكية، نقلا لملكية وسائل الإنتاج من الأيدي الخاصة (الأجنبية أو المحلية) إلى ملكية الدولة فقط، في شكل تأمينات، بل مفهوم الاشتراكية من منظور هذا الميثاق هو (المفهوم) عبارة عن تنظيم اقتصادي واجتماعي، سيسمح –بالتأكيد-[11]

[10] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة

[11] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 94.

(قناعة تكاد أن تكون مطلقة) للفرد الجزائري بالحصول على حظه من نتائج التنمية الشاملة (نتائج اقتصادية، اجتماعية وثقافية).

تتحقق هذه التنمية التنمية من منظور الميثاق، بضرورة تدعيم القطاع العام، الذي يعد محركا حقيقيا لحياة السياسية والاقتصاد للبلاد. من جهة أخرى يركز الميثاق كثيرا على الاستثمار البشري وتكوين الإطارات اللذين يرى فيهما قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، أكثر من قوة دفع الثروات المادية المتراكمة، باعتبار أن تكوين الإطارات، سوف يضمن بتأهيلهم، المحافظة على ثروات البلاد من التبذير التبديد، ويمكنهم من استغلال منشآتها استغلال امثلا لان محاربة التبذير ورفع إنتاجية العمل، من خلال التأهيل، عمليتان تشكلان اقرب طريق لتحقيق تنمية سريعة. كما ركز الميثاق على مفهوم الاستقلال الاقتصادي، الذي اعتبره من الأهداف الكبرى للثورة الاشتراكية، وسعيا لتحقيقه، فلا بديل عن تثمين وسائل التمويل الداخلية من اجل تحقيق هذا الهدف، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على المساعدات الخارجية أو وسائل التمويل الخارجية إلى في الحدود التي يمكن اعتبار –ضمنها- هذه الوسائل دعما للمجهود الوطني.

نستطيع القول تلخيصا لما سبق أن ميثاق الجزائر قد حقق تقدما على برنامج طرابلس من خلال توضيح شروط السياسة الوطنية في ميدان التنمية، والمتمثلة خصوصا في: تدعيم القطاع العام، وتثمين الموارد البشرية، إضافة إلى اعتماد أسلوب التمويل الداخلي للاستثمارات. طبعا هذا لا ينفي تطابق مضمون سياسة التنمية الواردة في الميثاق مع مضمون ما ورد في برنامج طرابلس.

وتلخيصا نقول أيضا: أن الميثاق لم يحمل جديدا فيما يخص الفلاحة والثورة الزراعية، والتصنيع، والتأميم والتخطيط كشعارات. لكن نسجل توضيحا اكبر قد أعطى لمسألتي التصنيع والتخطيط، ضمن توصيات هذا الميثاق.

لقد عرفت الفترة الزمنية (1964-1976) أحداثا عديدة، وعلى مختلف الأصعدة. على الصعيد السياسي وقع تغيير ي القيادة السياسية للبلاد في 19 جوان 1965. قد نتج عن هذا التغيير التعجيل بتطبيق المبادئ التي تضمنتها المواثيق السابقة. فالتأميمات المتعلقة بالثروات الطبيعية تواصلت (1966-1971). والتخطيط المتأني

بصيغة المركزية، انطلق فعلا منذ 1968. بخطة استثمار ثلاثية انتهت في سنة 1969. وأعقبتها خطتان رباعيتان (1977-1970).

أما القطاع الزراعي فقد عرف هو الأخر بداية تأصيل التغيير الذي كان مرتقبا في عالم الريف، بإصدار ميثاق الزراعية في سنة 1971. من جهة أخرى أعطى مضمونا حقيقيا وواضحا لعملية التصنيع، باختيار تجسيد أسلوب التنمية عن طريق التصنيع الثقيل. إذا فالتنمية في هذه الفترة أصبحت واقع وحقيقة ظاهرة، وهو ما تم تأكيده من خلال تفاعلات عناصرها المختلفة، لذلك تمت بلورة هذه الحركية بتفاعلاتها في شكل" ثورات ثلاثة" ثقافية، زراعية وصناعية، ثم العمل على تحقيق مبادئ هذه الثورات الثلاثة في إطار توازن جهوي وبأساليب عمل وتسيير اشتراكية. فالثورة الثقافية قد استهدفت على وجه الخصوص تحقيق مبدأ أساسي يتمثل في " التأكيد على الشخصية الوطنية وتحقيق التطور الثقافي" (دستور 1976 المادة 19). أما الثورة الزراعية، فكانت تستهدف، أحداث تغيرات جذرية في عالم الريف، بخلقها نموذجا جديدا للتطور بين المدن والأرياف، بكيفية منسجمة، وكذلك بناء علاقات اجتماعية في الوسط الريفي على قواعد جديدة. أما الثورة الصناعية فقد استهدفت هي الأخرى، زيادة على تحقيق النمو الاقتصادي، تغير الإنسان الجزائري ورفع مستواه التقني والعلمي، وإعادة تشكيل بنية المجتمع. كما أنها تعمل في نفس الوقت على تحويل وجه الجزائر.

وتندرج هذه الثورة-حسب الميثاق- ضمن منظور اشتراكي يعطيها مدلولها العميق وأبعاده السياسية. إذا بناء المجتمع الجزائري كما جاء في تشخيص الميثاق بدأ فعلا في إطار إستراتيجية محددة الوسائل والأهداف. وهو مجتمع اشتراكي متوازن جهويا من حيث مبدأ توزيع وعادة توزيع الدخل، ويعتمد في تسيير وترقية مؤسساته أساليب عمل اشتراكية. إن الأساس الذي يقوم عليه هذا المجتمع هو العمل، باعتبار أن العمل شرط جوهري لتنمية البلاد، حيث يتم توظيفه حسب متطلبات الاقتصاد الوطني.

لقد أتى ميثاق 1986 في ظروف سياسية واقتصادية مغايرة تماما لتلك الظروف التي كانت سائدة قبل سنة 1979. فرحيل الرئيس "هواري بومدين" كان له الأثر البليغ في مضمون مؤسسا الدولة الجزائرية، كما كان لرحيله عظيم الأثر في مضمون مؤسسات الدولة الجزائرية، كما كان لرحيله عظيم الأثر في التنظيم الاقتصادي

الوطني الذي كان سائدا قبل التاريخ المذكور. كما سبق وان ذكرنا أن ميثاق 1976 كان سائدا قبل التاريخ المذكور. كما سبق وان ذكرنا أن ميثاق 1976 كان قد نظر إلى التنمية كواقع ملموس، انطلاقا من المبادئ الإيديولوجية المحددة فان ميثاق 1986 –حسب وجهة نظرنا- قد نظر إلى تنمية الاقتصادية والاجتماعية، أيضا كواقع ملموس، لكن من واقع الواقع الملموس أن صح التعبير.أن ميثاق 1986 قد قيم مسيرة التنمية الوطنية منذ 1965. واعتبارا للتغيير الذي حدث في القيادة السياسية والذي كان يميل قي تقديرنا إلى " ضرورة تغيير المنظومة الاقتصادية والاجتماعية" دون أن يعلن ذلك صراحة، تبني هذا الميثاق " مصطلح مراجعة" الانجازات في مختلف أبعادها التنظيمية فكانت الرؤية منصبة على ضبط المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني.[12]

في هذا الإطار وكخلاصة لهذا المبحث لم نجد أفضل من التقييم الموارد ضمن الباب الثالث، المتعلق بالتنمية الشاملة، حيث يركز على "' إن أهمية التحولات التي عرفتها البلاد وضرورة التكيف المستمر لتسيير الاقتصاد والقضاء على مختلف أنواع الاختلالات تتطلب القيام بعمل شاق ومنسق في كل الميادين لضمان سير فعال ومنسجم للاقتصاد.

على هذا الأساس - يضيف الميثاق – فان تنظيم التعديلات والتكيفات التي يقتضيها التطور الفعلي للموارد ولمتطلبات التنمية، بفرض توفير الشروط التالية:

- ضمان التحكم الدائم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.
- احترام الأولويات المسطرة، عند انجاز الأهداف.
- ضمان تعزيز المسعى لسير سياسة التنمية.

في هذا المنظور اكتسبت عملية إعادة الهيكلة ببعديها العضوي والمالي ضمن المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984. لكن هناك نوع من الخلط المنهجي في ترتيب عملية المراجعة للواقع الاقتصادي السابق، كما كان مفروضا أن يراجع الميثاق وتحدد المبتدئ الجديدة ضمنه قبل البدا في إعادة هيكلة الاقتصاد والبحث عن توازنه الكلي والجزئي.

---

[12] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 95-96.

إذا نقل أن: ميثاق 1986 احتوى على مضامين من واقع ممارسة الأجهزة التنفيذية، حيث حاولت تخطي الوظيفة السياسية، التي تعتبر في واقع الأمر مصدر أي تغيير للوثائق الموجهة للدولة الجزائرية، من ذلك نستنتج أن بداية تغيير توجه الاقتصاد الوطني كانت فعلا سنة 1979، لكن رغبة التحول كانت مجردة من الجرأة السياسية لذلك، تم إتباع أساليب إدارية بيروقراطية، تخلق معطيات حقيقة شكلت الأمر الواقع بالنسبة لهذا الميثاق، حيث ورد في بابه الأول – الفصل الثاني- التأكيد على بناء المجتمع الاشتراكي، وهو أمر مناقض حسب رأينا للمسعى التنفيذي البيروقراطي، هذا التناقض احتدم في سنة 1986 بفعل الضائقة المالية التي عاشتها الجزائر، وانفجر كوضع اجتماعي في أكتوبر سنة 1988[13].

إن عملية إعادة التوازن بين المتطلبات الإيديولوجية والممارسة الاقتصادية، لم تتم إلا ضمن دستور فيفري 1989. ففي مادته الأولى نسجل أن الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية وهي وحدة لا تتجزأ. ولكن لا نجد: عبارة الدولة الجزائرية هي دولة اشتراكية، كما كان موجودا في دستور سنة 1976. المادة الأولى منه، هذا معناه أن شكل الدولة الجزائرية بإمكانه أن يتغير باتجاهات أخرى قد تكون رأسمالية أو غير ذلك. ومن ثم فشكل التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، سوف يتغير هو الأخر، باتجاه شكل الدولة المرتقب.

خلاصة الفصل الثاني:

في الحقيقة، فإن البحث الذي نحن بصدد انجازه، ومن وجهة نظرنا الشخصية، لا يمكن أن تكون استنتاجاته وافية وكاملة، إلا من خلال حتمية المرور عبر المحطات التاريخية التي ذكرناها بالنسبة للنظرة الاستقلالية لمسألة تنمية الاقتصاد الجزائري.

إن بيان أول نوفمبر 1954 قد حدد إطار معالم الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة، فهي " الدولة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية". طبعا كما يعلم الجميع البيان هو نقطة الانطلاق إلى تحقيق هذا الهدف ووسيلته تتمثل في الكفاح المسلح الذي تم تنظيمه عسكريا في مؤتمر الصومام – 20 أوت 1956 –

[13] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 95 – 97.

وهيكلته سياسيا في نفس المؤتمر، فكان سند هذا الكفاح هو الشعب الجزائري بمختلف فئاته الاجتماعية، مع التركيز كلية على فئات العمال والفلاحين والمثقفين وشرائح أخرى يمكن تعبئتها جماهيريا.

لقد شكل هذا الإطار الخاص ببناء الدولة الجزائرية ومعالمه التي ذكرناها أرضية التصور المستقبلي، لنوع المنظومة الاقتصادية – الاجتماعية والمبادئ التي سوف تستفيد من الاستقلال بمفهوم الواسع المتمثل في الاستقلال السياسي عن فرنسا أي إعادة بعث السيادة الجزائرية، وهو ما نستطيع التعبير عنه بالدولة الجزائرية ذات السيادة. بقي لنا أن نفهم شكل الديمقراطية الاجتماعية التي تتصف بها هاته الدولة.

لقد حاول برنامج طرابلس وكمرحلة ثانية من خلال توصياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، إعطاء مضمون، لهذا المصطلح ومواصلة انجاز عملية البناء التي انطلقت بشكلها الحاسم في 1 نوفمبر 1954. وفقا لمنهج يتميز بنوع من التسلسل المنطقي للأحداث.

يطرح برنامج طرابلس كهدف عام تحقيق الاستقلال الاقتصادي، عن طريق تأميم كل الثروات الطبيعية، وكذلك الأمر بالنسبة لتجارة الجملة التي يمارسها الأجانب على التراب الجزائري، مع المؤسسات النقدية والمالية. لتجارة الجملة التي يمارسها الأجانب على التراب الجزائري، مع المؤسسات النقدية والمالية. هذا أيضا عند تحديد وسيلة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، لا يمكن أن نغفل ذكر موقف مبدئي ورد في البرنامج وهو استنتاج هام بالنسبة لنا، حيث تم التأكيد وبشكل قطعي على ضرورة استبعاد الليبرالية كتوجه اقتصادي يعتمد على آلية السوق. لقد تم استبعادها نهائيا، واعتبر التخطيط البديل الأوحد الذي يمكن اعتماده كأداة فعالة لتجسيد عملية التنمية في الجزائر. كما اعتبر البرنامج الفلاحة قاعدة للتنمية، حيث حدد لها ثلاثة أبعاد هي:

1- زيادة الإنتاج الزراعي.

2- اعتبار الصناعة من الناحية المبدئية قوة محركة للنشاط الاقتصادي عموما وخدمة القطاع الزراعي والفلاحة على وجه الخصوص.

هذه هي الأفكار الجوهرية التي تضمنها البرنامج من الناحية الاقتصادية. لقد قدمت في شكل توجيهات، ذات طابع سياسي ومؤسساتي. لم يتحدد النموذج الاقتصادي في البرنامج إلا في شكله العام، من خلال التوجيهات المبدئية ذات المصدر الإيديولوجي[14].

تمهيد:

نبحث ضمن هذا الجزء ثلاثة محاور كبرى نرى أنها تشكل هيكل البحث في هذا الجزء الأخيرة منه:

أولا: المرحلة الانتقالية بين النظامين الاقتصاديين (التخطيط المركزي كمبدأ والسوق) سنتناولها، من زاوية الأفكار "الرسمية" الموجهة لعملية التنمية، وكذلك من زاوية الواقع العملي لهذه المرحلة.

ثانيا: مناقشة القيد المالي، من خلال برنامج التسوية الهيكلية. سنبحث هذا المحور من خلال الاستدانة الخارجية، أي تطورها في الفترة المدروسة، وانعكاسات هذا القيد المالي على الحيطة الاجتماعية، في جميع جوانبها بالنسبة للإنسان الجزائري، وكاستنتاج نهائي من هذه الدراسة، نحاول بلورة التصور المستقبلي للمسألة التنموية في الجزائر.

لقد عنونا هذا الجزء بالمحاولة التنموية الثانية (1990 - 2005) أي أن الفرضية التي استندنا إليها في تقسيمها للتجربة التنموية الجزائرية هي الفرضية الإيديولوجية، فمنذ 22 فيفري 1989 لم تعد الجزائر ملزمة إيديولوجيا، من الناحية الرسمية، ببناء مجتمع اشتراكي، من خلال إقامة نظام اقتصادي اشتراكي، وهذا لا يعني انعدام التنظيمات السياسية والاجتماعية التي تبنت وما زالت تتبنى هذا التفكير ومنهجه. هنا يتعلق الأمر فقط بالجانب الرسمي للدولة الجزائرية وهو الجانب الذي سير البلاد تاريخيا ومنذ الاستقلال بمبدأ الأمر الواقع.

إذا الفرضية الإيديولوجية، تبقى أساس التحليل الذي نقوم به وتجعلنا نطرح أسئلة حول طبيعة التفكير والمنهج الاقتصادي الذي يمكن إتباعه خلال فترة المحاولة الثانية. طبعا الإجابة نقدمها مباشرة ضمن هذا التمهيد،

[14] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 98 – 99.

فتنمية الجزائر ابتدءا من هذا التاريخ، لا يمكن البحث عنها خارج توجهات الهيئات المالية الدولية، والتكيف مع عالم لم يعد يعرف أية حدود اقتصادية، لذلك قلنا البحث عن التنمية المفقودة[15].

الفصل الأول: واقع الاقتصاد الجزائري (1990 – 1998)

مدخل:

في الحقيقة نعتبر التشخيص الوارد في نهاية الجزء الثاني من البحث، نقطة انطلاق في مناقشة القيود التي أفرزتها المحاولة التنموية الأولى، التي شكلت بالنسبة لنا جزءا أولا من هذا البحث. سنضيف إلى القيود الخمسة التي ذكرناها حتى سنة 1989، قيدا سادسا اثر بشكل كبير على معنى التنمية في جوهرها، وهو القيد السياسي والذي سوف نحدد له مفهوما يتلاءم وطبيعة البحث الذي نحن بصدد انجازه، من خلال عاملين اثنين هما:

- سلطة الحكم.
- الاستقرار السياسي أو المناخ الأمني السائد في البلاد.

لقد كان لمجموع هذه القيود انعكاسات سلبية على مختلف مظاهر العلمية التنموية، السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

فالمظهر السياسي تميز بعدم الاستقرار منذ سنة 1989 حيث تعاقب على إدارة شؤون البلاد سبع تشكيلات حكومية وأربعة رؤساء دولة. أما المظهر الاقتصادي، فقد تميز -بالإضافة إلى اختلال منظومة الإنتاج وتقادم أداتها وعدم تكيفها مع متطلبات التنمية حسب احتياجات الاقتصاد الوطني، بنقص حاد في السيولة النقدية بالعملة الصعبة، حيث لم يعد يطرح للنقاش إلا هذا العنصر الأخير، الأمر الذي يجزم أن مسألة التوازنات العامة للاقتصاد والانتعاش الاقتصادي، ترتبط ارتباطا وثيقا بمعالجة أزمة الدين التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، وعليه فقد وردت بشأنها مفاهيم ومصطلحات عديدة نذكر منها مصطلحين هامين هما إعادة هيكلة الديون وإعادة جدولتها.

---

[15] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة

لقد تم ذلك بالنسبة للأولى في الفترة ما بين 1989 - 1993، أما بالنسبة للثانية فكانت، ما بين 1994 – 1998[16].

أما المظهر الاجتماعي فيمكن حصره في تضاؤل فرص التشغيل وتدهور علاقات العمل واضمحلال عنصر الحماية الاجتماعية في أوسع معنى لها.

أخيرا المظهر الثقافي الذي برز في فقدان الإنسان الجزائري للثقة في كل شيء، حتى لي نفسه، وهو خطير جدا، باعتبار أن العامل الثقافي، بمفهومه الواسع، ينطوي على إدارة أداة الإنتاج والتحكم فيها من جهة، وتوفير البيئة الملائمة للعملية الإنتاجية، من خلال توفير أحسن الشروط لهان بتوافق عناصر الإنتاج المختلفة. فالإنسان الجزائري - من هذه الناحية- أصبح مهاجرا، وهذا جانب يمس مباشرة الكفاءات والإطارات العالية. كما أن الإنسان الجزائري، أصبح تاجرا بالدرجة الأولى، وهذا أمر أخر يمس مباشرة أيضا، مباشرة عمليات الإنتاج، التي نعتبرها روح العمل التنموي. كما أصبح الإنسان الجزائري في نفس هذه الفترة مناورا سياسيا، يتلاعب حتى مما يؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي بتزايد الاحتياجات بمختلف أنواعها.

تعود في هذا المدخل لنؤكد فكرة جوهرية – نطرحها كإشكالية مشتقة من الإشكالية العمة لهذا البحث – وهي أن عملية التنمية التي عرفتها المرحلة الأولى أو المحاولة الأولى تمت وفقا للنظرة العامة للتخلف التي انطلقت على جميع البلدان التي تحرر سياسيا من الاستعمار، أي محاولة تجاوز جميع الاختلالات الهيكلية التي ميزت اقتصاديات هذا البلدان وبنفس الخصائص – أي لقد كانت التنمية المرغوبة هي تلك التنمية المبنية على النظرة الاستقلالية ومحاولة التملص من المركز الذي كانت تدور في فلكه هذه البلدان.

فقد سخرت الجزائر كل الإمكانيات التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، من اجل تحقيق هذا الهدف، من خلال تبني اختيار استراتيجي تنموي بحرية واستقلالية. لكن الأمر لم يعد كذلك بالنسبة للمحاولة التنموية الثانية، فتفاعلات المرحلة الأولى بمختلف أبعادها، قد وضعت الاقتصاد الجزائري، تحت مجموعة قيود، أهمها القيد

[16] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 207.

المالي، الذي دفع بالوضع الاقتصادي والاجتماعي نحو مستوى من التدهور لم تعرفه الجزائر منذ استقلالها، حيث أجبرت السلطة العمومية الجزائرية على البحث عن علاج خارجي للوضع المالي، ومن ثم الوضع الاقتصادي للبلاد، مما يعني بكل بساطة أن الأهداف المعلنة في إطار المحاولة الأولى والمتعلقة - على وجه الخصوص - ببناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج، لم يعد السعي إلى تحقيقها بقرار سياسي سيد ومستقل، كما كان في السابق. بل يمكن التأكد أن التنمية، بمفهوم التغيير الشامل، لم يعد للسلطات العمومية بشأنها، أوسع الاختيارات كما كان في السابق. بأن تأكيد ذلك، من سلبية النتائج الاجتماعية، التي ظهرت في المجتمع الجزائري، من جراء فقدان القدرة على الاختيار في الميدان الاقتصادي.

في خلاصة هذا المدخل تؤكد إشكالية تنمية الاقتصاد الجزائري. فمن محاولة التنمية المستقلة المبنية على مركزية التخطيط الاقتصادي عموما، في الفترة مابين 1962- 1989، إلى الانتقال التالي البحث عن التنمية في إطار اقتصاد السوق، تحت قيد برامج التسوية الهيكلية المملاة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي؟ في آفاق العشرية 1990 – 2000، وضيق هامش الاختيارات المستقلة، يمكن التصور التنموي للاقتصاد الجزائري في عشرية نهاية هذا القرن (20)، وعشرية بداية القرن المقبل.

للوصول إلى تحديد معالم هذا التصور، سنناقش المحورين التاليين:

أ- المرحلة الانتقالية بين التنظيمين الاقتصاديين (التخطيط المركزي كمبدأ والسوق)

ب- مناقشة القيد المالي من خلال برنامج التسوية الهيكلية (الواقع العلمي للمرحلة الانتقالية)[17]

خلاصة الفصل الأول:

خلاصة القول بالنسبة لما ورد في الفصل، ومن خلال تحليلنا لهاته الفترة نستنتج نتيجتين هامتين:

أولا: إن الفترة 1990 – 1993 هي فترة التراجع والركود الاقتصادي، التي قادت السلطات العمومية إلى اللاحل، أي إلى انعدام وجود اختيارات وبدائل لمواجهة الوضع المالي المتفاقم. اللاحل هذا فرض حتمية الأمر الواقع

[17] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 207 – 208.

– باعتبار أن الدولة الجزائرية، كدولة كانت مهددة سياسيا في وجودها – أي التوجه، إلى البحث عن محاولة تجاوز المأزق المالي، عن طريق تبني آليات التسوية الهيكلية، المتعارف عليها، لدى الهيئات المالية والنقدية الدولية، على رأسها بطبيعة الحال، مؤسسات "برتن وودز"، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي. فكانت عملية إعادة الجدولة المتفاوض بشأنها وفقا لآيات التسوية، التي تشملها الاتفاقات الثنائية.

ثانيا: إن الفترة 1994 – 1998 هي فترة الفعل الاقتصادي الجزائري المحكوم باليات هاتين المؤسستين، فقط تجدر الإشارة إلى أن حدة وليونة تطبيق هذه الإجراءات، تحكمها طبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي يتأثر بحساسية شديدة، لتغيرات وتقلبات تحدث خارجه، أي أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مختل هيكليا، بمعنى يرتكز في تحصيل عائداته من القطع الأجنبي، على منتوجات المحروقات بصفة عامة، وهذه تحكمها التقلبات التي تحدث في سوق الطاقة، وما ينجز عنها من ارتفاع وانخفاض في أسعار هاته المحروقات، وبالتالي ترتفع حدة التطبيق هاته الإجراءات كلما كان ميل هذه الأسعار إلى انخفاض، وتلين وترتخي بفعل ميل هذه الأسعار إلى الارتفاع، ولذلك لاحظنا خلال سنة 1996 هذا الاتجاه اللين، بينما يتجه التوقع عكس ذلك في نهاية سنة 1998. بفعل الانحدار الذي أصاب أسعار البترول. يمكن أن نطبق نفس التحليل على عوامل خارجية (عن النظام)، أي عوامل مثل ما حدث، وذكرناه من نمو في الإنتاج الزراعي، لسنة 1996. وكان لهذا النمو الأثر الايجابي على الاقتصاد الوطني، كذلك يمكن إدخال عامل خارجي آخر التذبذبات التي تحدث في قيمة الدولار باعتباره العملة الأولى في تعاملات الجزائر الخارجية.

في الأخير وختاما لهذه الخلاصة نقول أنه ليس للجزائر أي اختيار وبشكل مطلق، خارج الاتفاقات المبرمة، مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وبالتالي فرسم السياسة الاقتصادية في الفترة اللاحقة والممتدة ما بين (1998 – 2001)، والتي تعتبر برأينا أصعب فترة، إذا ما بقيت جميع العوامل والظروف الاقتصادية، والسياسية على حالها، بعد محدد المعالم (الرسم) لتركيز النتائج التحليلية التي أوردناها، نستعرض في الفصل الثاني من هذا

الجزء، بيان الاستدانة من وجهة نظر السلطات العمومية الرسمية، ونتائج معطيات هذا البيان، التي عنوناها بالانعكاسات الاجتماعية[18].

الفصل الثاني: الاستدانة الخارجية للجزائروالانعكاسات الاجتماعية (1990 – 1998)

مدخل:

الاستدانة الخارجية للجزائر: هذه العبارة التي يكاد الاقتصاديون الجزائريون أن يجتمعوا على أنها تشكل جوهر ما يمكن أن يناقش في الاقتصاد الجزائري، الجميع يجمع ويؤكد على أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية، ما كانت لتظهر لو كان الاقتصاد الجزائري خارج هذه الحلقة ، وحتى إن ظهرت يمكن مجابهتها بالمتاح من السيولة بالعملة لصعبة، وبذلك مواصلة القفز على الحقائق الاقتصادية، غير أن طبيعة بنية الاقتصاد الوطني، ذو الميزة البترولية، تواصل تركيز موالية في مسار هذه الحلقة، ومن ثم تواصل تصنيفه من ضمن الاقتصاديات الدولية المستفيد من زاوية الطلب وليس من زاوية العرض، كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة.

نعتقد جازمين أن الخروج الجزائر من هذه الحلقة الجهنمية، يمكن بالدرجة الأولى في بناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات، أو بتعبير أكثر دقة، لا يكون في هذا الاقتصاد، قطاع المحروقات والمحدد للنمو.

عند هذا المستوى ينبغي أن تتوصل الجزائر إلى البدء ببناء النظام السياسي المطلوب، والمرغوب في آن واحد، ميزاته، الأساسية الحرية والتنافس، وهو النظام الذي يسمح بتحقيق الاستقرار في أوسع معانيه، هذا الاستقرار، يسمح بدوره للإبداع والذكاء بالنمو، فتتحقق التحولات الشاملة ومنها الاقتصادية في إطار عالمية الاقتصاد، التي فرضتها التحولات والظروف الدولية، من ناحية تحليلية واقعية نتناول هذا الفصل في مبحثه الأول من خلال خمسة نقاط هي:

---

[18] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 241-242.

1- تطور مستحقات الدين الخارجي.

2- تطور مؤشرات الاستدانة.

3- تطور بيئة مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل حسب نوعية القروض.

4- تطور خدمة الدين.

5- نسبة الدين في الأجلين المتوسط والطويل حسب الأصل الجغرافي.

أما المبحث الثاني فنحاول أن نبرز من خلاله: الانعكاسات الاجتماعية لضغط حجم هذه الاستدانة على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: ظروف معيشة السكان.

ثانيا: التشغيل والبطالة.

ثالثا: المناخ الاجتماعي وعلاقات العمل.

وهي ضغوط اجتماعية نتناولها بشيء من التفصيل خصوصا في نقطتها الأولى. كما تشكل نفس الضغوط مجموعة نتائج الاتفاقات المبرمة إجمالا بين الهيئتين الماليتين الدوليتين، صندوق النقد الدولي من جهة والبنك العالمي من جهة ثانية[19].

خلاصة المبحث الأول:

تحليل المديونية وفقا لهذه المنهجية التقنية لا يعفيها من كونها "قيد حقيقي" وعائق في وجه كل محاولات السياسية الاقتصادية الرامية إلى بعث عملية النمو مجددا للاقتصاد الجزائري، والإصلاحات الاقتصادية المتبعة تحت منظار الهيئات المالية الدولية في شكل برنامج للتعديل الهيكلي منذ سنة 1994. وبالرغم من القبول بالنتائج الايجابية على المستوى الكلي، استنادا إلى إقرار الهيئات الرسمية بذلك (حصيلة نشاطات الحكومة أمام المجلس الوطني الشعبي – ديسمبر 1998) وكذلك إقرار المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (حصيلة التقييم المتعلقة

[19] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 245-246.

بالسداسي الثاني من سنة 1997). وفي الأخير إقرار (خبراء صندوق النقد الدولي في دراستهم الخاصة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والمتقدمة في الندوة المنعقدة لهذا الغرض بتاريخ 21 نوفمبر 1998 بالجزائر)[20].

إن رأي خبراء جزائريين آخرين منهم: رابح عبدون يرون خلاف ذلك، فالنتائج الايجابية على مستوى "التوازنات المالية الكلية"، حقيقة ظاهرة، ولكنها تتميز بدرجة هشاشة كبيرة، كونها تحققت من ظروف اقتصادية محيطة، أكثر امتيازا (وهي عوامل خارجية) هي: ارتفاع سعر البرميل من البترول في سنة 1996، والظروف الطبيعية المواتية لحصيلة الإنتاج الزراعي في 1995- 1996، إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار بالنسبة لبقية العملات الدولية.

إذا فهذه العوامل الخارجية ذات الأثر الايجابي على الاقتصاد الوطني هي التي كان لها الأثر المحدد للتوازنات المالية الكلية، ممثلة بالانخفاض عجز ميزان المدفوعات وكذا عجز الميزانية، وانخفاض نسبة التضخم. فهذه النتائج في واقع الأمر،كان لها ثمنا باهظا من الناحية الاجتماعية، وكان أساسها ضغط الطلب الداخلي، أو تراجع هذا الأخير بفعل عدة عوامل متداخلة، كاستقرار أجور الموظفين والعمال في عدة قطاعات خلال فترة تطبيق البرنامج، وتدني قدراتها الشرائية الحقيقية وتسريح العمال عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات، أو حلها بشكل نهائي وتسريح عمالها. عموما نستطيع أن نستخلص ما يلي: الثمن الاجتماعي لإجراءات السياسة الاقتصادية التبعة كان باهظا وهو ما سنحاول أن نتعرض له خلال المبحث الثاني من هذا الفصل. فإذا كان هذا الثمن المدفوع فعلا من طرف الطبقة المتوسطة والفقيرة مقابل فقط تهيئة شروط مالية، حتى لا نقول اقتصادية لتسديد أقساط المديونية. نقول أن الاقتصاد الجزائري وبناءا على تقلبات العوامل الخارجية التي أدت إلى تحقيق النتائج الايجابية، ما زال ولأمد متوسط على الأقل، عرضه لهزات قد تكون أعمق من هزة 1986 (المالية)، باعتبار أن هذا الوضع المالي المستقر نسبيا لم يساهم (حتى هذا التاريخ نهاية سنة 1998) في إعادة بعث الاستثمار المنتج الكفيل بتوفير مناصب العمل المطلوبة، عن طريق تحقيق النمو المرغوب. وبذلك إمكانية تجاوز جميع الآثار والانعكاسات الاجتماعية السلبية الناجمة عن السياسة الاقتصادية المتبعة. وتحقيق التوازن الاقتصاد الكلي بإزالة جسامة التضحيات

[20] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 259.

المرتفعة في عرض الأيدي العاملة بسوق العمل. ونكرر هنا أيضا نظرتنا للاقتصاد الجزائري فيما يلعب دور عامل تفعيل الاقتصاد، دون دور قيادة هذا الاقتصاد[21].

ينبغي البحث عن تثمين نشاطات كل القطاعات خارج قطاع المحروقات، نشاطات القطاع الزراعي بالدرجة الأولى، نشاطات القطاع السياحي، وفي إطار البحث عن ديناميكية جديدة للقطاع الصناعي من خلال إعادة هيكلته بصفة جذرية، ينبغي تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالنشاط الصناعي.

لمسألتي الاستقرار السياسي والأمني، كي تبلور الطبقة العاملة مطالبها المهنية والاجتماعية في إطار قوانين البلاد السارية المفعول، وتساهم في تثبيت قواعد السلم الاجتماعي.

خلاصة المبحث الثاني:

إن الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الاقتصادية المتبعة، وهي بالتأكيد انعكاسات سلبية، وقد مست جميع الشرائح الاجتماعية التي لا تزاول نشاطات طفيفة. لذلك فالنتائج التي تعتبرها السلطات الرسمية ايجابية، سوف لن تدوم مظاهرها الايجابية، إذا لم تدفع إلى انتعاش الاقتصاد وتحقيق النمو المرغوب الذي من شانه أن يضمن مستوى معيشة مقبولا اجتماعية، حسب المقاييس التالية:

1- أن تضمن الدولة لأفراد الشعب حد ادني من مستوى الاستهلاك، عن طريق ضمان توفير بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، والتي تصنف ضمن خانة السلع الإستراتيجية، تضمنها الدولة من خلال نوعيتها ورفع إنتاجيتها، حتى تستطيع الحفاظ وبشكل مستمر على توازن الكميات المعروضة، والمطلوبة من هذه السلع ضمانا لثبوت أسعارها عند أدنى مستوى مقبول يكون في متناول الشرائح الاجتماعية الواسعة.
2- ترقية وتأهيل الأيدي العاملة من خلال تبني برامج تكوين فعالة وعملية وهادفة، والعمل على حماية هاته الأيدي العاملة من خلال وقايتها صحيا، وتوفير السكن لها، وتغطية جميع حاجاتها الاجتماعية.

[21] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 260.

3- العدالة في توزيع الدخل، عن طريق الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تأثيرا ببرنامج الإصلاح والتي لا تزاول نشاطا طفيليا، قد تتم عملية الحفاظ هاته بواسطة خلق الآليات الضرورية لاستقرار أسعار السلع، وكذلك تدعيم هذه القدرة الشرائية عن طريق المنح المختلفة. كل فئة حسب تصنيفها الاجتماعي، كمنح البطالة والتقاعد وغيرها، باعتبار ا نهاته المنح سوف تحتل حيزا معتبرا في توزيع الدخل الوطني في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

4- ينبغي للدولة أن تعمل على تقليص النشاطات التي دخولا غير أجرية، والتي تمارس خارج دائرة قوانين الدولة، فان حال هذه النشاطات في حيز النشاطات المشروعة من شانه أن يغذي خزينة الدولة بإيرادات معقولة، هي أمس الحاجة إليها من اجل إدارة جميع عناصر سياستها الاقتصادية، والتحكم في انعكاسات هذه السياسة.

5- العمل على نشر ثقافة اجتماعية جديدة ملازمة للتغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع، وكذلك ملازمة للتطور المذهل الذي يعرفه العالم في الوقت الراهن في جميع مناجي الحياة يتم ذلك عن طريق إصلاح منظومة التربية والتكوين في جميع مستوياتها، وإعطائها جميع الوسائل التي تستند عليها عملية الإصلاح، من اجل مواكبة التغيرات الحاصلة على الصعيدين الداخلي والخارجي، في هذا الصدد نرى ضرورة ترسيخ مبدأ حرية المبادرة وروح المؤسسة الفردية والجماعية، كي تعوض روح وشكل المؤسسة التي كانت قائمة إضافة إلى ذلك ينبغي على الدولة أن تتبنى سياسة تشغيل أنشطة اتجاه الإعداد المسرحية من العمال، من مؤسساتها، عن طريق خلق ميكانيزمات تمويل، ودراسة واستشارة وغيرها للراغبين القادرين على إنشاء مؤسساتهم في هذا الميدان.

في هذا الصدد، ينبغي أن يرتكز التشغيل عموما، وتشغيل الشباب على وجه الخصوص على سياسات أساسها خلق المؤسسات التي تقدم لهؤلاء الشباب العمل والتكوين التقني والمالي، وفي ميدان التسيير، حتى تصبح هذه المؤسسات تشكل نواة لتتفرع منها مؤسسات أخرى مع مرور الزمن، وتؤكد بذلك خلق الحركية المرغوبة والمرتقبة لعملية النمو، والتي تؤدي إلى تكوين المجموعات الاقتصادية ذات المصالح الاقتصادية المشتركة.

من جهة أخرى، لا ينبغي أن نغفل التشغيل المرتبط بجنس الإناث، فالأرقام التي قدمناها في هذا المبحث تؤكد حقيقتين اثنين هما: إن أغلبية النساء اللاتي يعملن في الوقت الراهن، يشتغلن في قطاع الدولة، وان عدد العاطلات من النساء في تزايد مستمر، لذلك فعلى الدولة إن تتبنى سياسات مبنية على القواعد التي ذكرناها، وهي حرية المبادرة وروح المؤسسة في إطار فردي أو جماعي، خصوصا من جانب نشر المهن ذات الطابع النسوي، بواسطة التكوين في هذه المهن، وكذلك نشر ثقافة المؤسسة الفردية، المبنية على المبادرة الخاصة، وفي هذا الصدد تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة قد تجعل من هذه المؤسسات تنافسية حتى المستوى الدولي فيما يخص ما تعرضه من منتوج.

خلاصة قولنا بشان هذه النقطة تؤكد على حتمية تبني سياسة اجتماعية، تقي جميع الفئات الاجتماعية – سواء ذات الدخول أو التي لا تتوفر على دخول – شر التقلبات الناجمة عن الأزمة التي تعيشها الجزائر، والتي نعتبرها من وجهة نظرنا، ليست أزمة هذه الفئات من زاوية أسبابها.

إذا قدرنا بان العمل هو الثروة مجتمع، فينبغي، وهذا تفرضه حتمية التنمية، إن تجند كل الطاقات (ذكور وإناث)، التي ينعكس توظيفها حتما في زيادة الناتج الوطني أخام، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد الجزائري، وبالتالي رفع مستوى معيشته على المديين المتوسط والبعيد.

خلاصة الفصل الثاني:

إن تحليل الجزائر وفقا للمنهجية التقنية الواردة في المبحث الأول من هذا الفصل، يسقط عنها صفة القيد المالي الذي يعيق، كل محاولات السياسة الاقتصادية الرامية إلى بحث عملية النمو مجددا لاقتصاد الجزائر.

أن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة برعاية الهيئات المالية الدولية في شكل برنامج للتعديل الهيكلي منذ سنة 1994، وبالرغم من القبول المبدئي بالنتائج الايجابية المنجزة على المستوى الكلي، استنادا إلى إفراز الهيئات الحكومية الرسمية (حصيلة نشاطات الحكومة المقدمة أمام المجلس الشعبي الوطني في شهر ديسمبر 1998). وكذلك إقرار المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (خبراء صندوق النقد الدولي في الدراسة التي قدموها في ندوة 21 نوفمبر 1998 بالجزائر، حول تقييم برنامج التعديل الهيكلي المتبع).

نقول أن: الاقتصاد الجزائري وبناءا على تقلبات العوامل الخارجية التي أدت إلى تحقيق النتائج الايجابية، ما زال ولأمد متوسط على الأقل، عرضه لهزات قد تكون اعنف من هزة 1986 (المالية) باعتبار أن هذا الوضع المالي المستقر نسبيا لم يسهم (حتى هذا التاريخ نهاية سنة 1998) في إعادة بعث الاستثمار المنتج الكفيل بتوفير منصب العمل المطلوب، عن طريق تحقيق النمو المرغوب، وبذلك تجاوز الآثار والانعكاسات الاجتماعية السلبية الناجمة عن السياسة الاقتصادية الشعبية، وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بإزالة جسامة التضحيات الاجتماعية المقدمة، ومواجهة تنمية النمو الطبيعي للمجتمع، وبصفة مشتقة، مواجهة نسبة الزيادة المرتفعة في عرض الأيدي العاملة بسوق العمل.

تكرر هنا أيضا عرض نظرتنا للاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بتنمية، ينبغي البحث عن بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات، يبقى لهذا القطاع أن يلعب دور، عامل تفعيل الاقتصاد، دون دور قيادة هذا الاقتصاد.

أن الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الاقتصادية المتبعة، وهي بالتأكيد انعكاسات سلبية، وقد مست جميع الشرائح الاجتماعية التي لا تزاول نشاطات طفيلية. لذلك فالنتائج التي تعتبرها السلطات الحكومية الرسمية ايجابية، سوف لن تدوم مظاهرها الايجابية، إذا لم تدفع إلى انتعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المرغوب الذي من شانه أن يضمن مستوى معيشة، مقبولا اجتماعيا، حسب المقاييس التي ذكرناها في خلاصة المبحث الثاني من هذا الفصل[22].

الخاتمة:

اعتبارا للمنهجية التي اتبعناها في انجاز هذا البحث، والتي وضعنا من خلالها ست خلاصات حسب عدد الفصول التي تعكس هيكلة البحث، وهي خلاصات مشتقة من مجمل خلاصات المباحث الاثنين عشر الموزعة ازدواجا على عدد الفصول المحدد، المصنف لأجزاء البحث الثلاثة، فإننا نعتبر ما ورد في هذه الخلاصات من مضمون خاتمة البحث، وتجنبا للتكرار لن نعيده ضمن التحرير النهائي للخاتمة.

[22] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 290-293.

سوف نكتفي بإبراز نتائج الدراسة بشكل مركز، قد تعكس كل نتيجة، إشكالية بحث مستقلة يمكن مناقشة فرضياتها.

إضافة إلى ذلك سوف تستشف عناصر التوجه المستقبلية، لمسألة تنمية الاقتصاد الجزائري، انطلاقا من واقعة الداخلي، وكذلك انطلاقا من واقعة ضمن المحيط الاقتصادي العالمي.

أولا: أن أول نتيجة توصلنا إلى صياغتها في هذا البحث تكمن في رسم مسار دراسة الاقتصاد الجزائري، وهذا في رأي عنصر مهم من الناحية المنهجية، باعتبار أن مقصد الدراسة، هو تدعيم "البحث الأساسي" على مستوى الجامعة. فواقع البحث في الجزائر مشخص على نحو تبرز خلاله مسافات التباعد بين ه>ه الأخيرة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، الذي يسودها في الوقت الراهن. وبالتالي نعتقد جازمين في ميدان البحث، أن اقتصاد تنمية الجزائر، لن يفهم بدون التعمق في دراسة خلاصة الفكر الاستعماري الفرنسي حول مسألة تنمية هذا الاقتصاد، كمقدمة توضح تكون التخلف في الجزائر.

لقد أبرزت خلاصة هذا الفكر في رسمها لمعالم تنمية الاقتصاد الجزائري، وفقا للنظرة الاندماجية، المعطيات اغو الاقتصادية أو المادية وغير المادية التي يزخر بها هذا الاقتصاد، والتي تشكل قاعدة الانطلاق لأي عمل تنموي مستقبلي.

بالرجوع إلى مخطط قسنطينة، نستخلص المعطيات والتوجهات العامة له>ا الفكر. كما نستخلص الطرق والوسائل التي حددها لانجاز عملية التنمية: فيه نجد الحديث عن تكوين الإنسان، والتهيئة العمرانية وسياسة اللامركزية، البرنامج العام لتنمية البنية التحتية، والتنمية المحلية والريفية، التنمية الصناعية، وتنمية قطاع الخدمات، السكن وتنمية المناطق الحضرية، النشاطات الصحية، والتجهيز الإداري. كما تضمن المخطط أيضا، حوصلة النتائج، والية النمو والأفاق المستقبلية على المدى البعيد: قد تم تحديد وضبط عملية النمو من خلال، وضع الفرضيات واختيار الوسائل، وتحديد عوامل الإنتاج، ورسم معالم السوق ومكوناتها، من اجل الوصول إلى تحقيق التوازن العام بين العرض والطلب، عند مواجهة الاحتياجات بالموارد الضرورية لتلبية هذه الاحتياجات. كما تم تحديد الإطار المالي من خلال الموازنة بين الإيرادات والنفقات، وتمويل الاستثمارات، وإعداد

ميزان الحسابات الخارجية وتحديد الدعم الخارجي (الميزان التجاري، ميزان المدفوعات الجارية، ميزان الحسابات.) إضافة إلى ما ذكر قد تضمن المخطط شروط انجازه، والتوقعات المستقبلية، إذا ما سارت الظروف السياسية وفقا للنظرة الاستعمارية الفرنسية.

في الواقع نعتبر مضمون هذا المخطط عبارة عن ثقافة اقتصادية، تضمن للمطلع عليها امتلاك أدوات تحليل واستنتاج وتوجيه لمختلف السياسات الاقتصادية. وهو استنتاجنا في الموضوع، من حيث أن مفاهيم كثيرة، قد تضمنتها السياسات الاقتصادية التي وردت بشان تجسيد سياسة التنمية في الجزائر حسب وجهة النظر الاستقلالية.

نستطيع أن نذكر أمثلة كثيرة من هذه المفاهيم، كالنهوض بالريف، وتنمية الجزائر العميقة وبناء المدن الجديدة، والقرى الفلاحية، إقامة التصنيع وغيرها. ربما كان الإخفاق في تجسيد هذه المفاهيم على ارض الواقع نابع من العجز في نقلها بمضمون وطني.

ثانيا: أما الاستنتاج الثاني فيكمن في التمييز بين مفهوم سياسة التنمية، ومفهوم السياسة الاقتصادية: فمحاولة التنمية الأولى 1962 – 1989، قد ارتكزت على المفهوم الأول، أي محاولة تجسيد سياسة تنموية بجميع أبعادها، بحيث كانت ترتكز على أسس إيديولوجية، وأسس نظرية اقل ما يقال عنها: أنها كانت تهدف إلى تطبيق الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحددة من اجل تغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تسود المجتمع الجزائري حتى سنة 1962. وبذلك محاولة القضاء على الاختلالات الهيكلية التي كانت تميز الاقتصاد الجزائري، عن طريق بناء قوى إنتاجية جديدة، متطورة تحل محل القوى الإنتاجية المتخلفة كي يتمكن الاقتصاد الجزائري من إرسال قواعد للنمو المضطرد، الذي يضمن تحقيق الرخاء والازدهار لجميع أفراد الشعب الجزائري.

ترتكز المحاولة التنموية الثانية على المفهوم الثاني أي: مفهوم السياسة الاقتصادية، حيث أن فترة 1989-1990. لم تعرف سوى تطبيق إجراءات سياسية واقتصادية محددة من طرف هيئات الحكم المتعاقبة على السلطة، كان الهدف الجوهري من اتخاذ هذه الإجراءات الوصول إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني في ميدان

الإنتاج، بما يضمن تحقيق زيادات كمية في بعض المجمعات الاقتصادية الكلية، وهو ما تحقق فعلا على الأقل، على مستوى التصريحات الرسمية في نهاية سنة 1998. دون أن يضمن تطبيق مثل هذه الإجراءات تحسين الوضع الاجتماعي لأفراد الشعب الجزائري في الأمدين المتوسط والبعيد.

إذا أخذنا عنوان البحث بمعنى محاولتين من اجل التنمية نستنتج أن المحاولة الأولى، تعكس فعلا مفهوم سياسة التنمية، بحيث نستطيع أن نتأكد من ذلك بمعاينة التحولات الجذرية التي عرفها المجتمع الجزائري عموما، والفرد الجزائري على وجه الخصوص في جميع جوانب الحياة الاجتماعية. والمؤشرات الإحصائية للهيئات المتخصصة في شكلها الكمي أيضا تؤكد ذلك. كما أن مستوى التطور الذي وصلت إليه الجزائر بعد 38 سنة من تاريخ الاستقلال السياسي، ومقارنة بمستواها قبل سنة 1962. تؤكد الطفرة النوعية التي حققها المجتمع الجزائري، وديناميكية سياسة التنمية هي التي أفرزت نقائض تعالج اليوم بإجراءات سياسة اقتصادية، تبقى نجاعتها متوقفة على النجاح في تحقيق التحولات النوعية لهياكل لاقتصاد الجزائري، عم مصادر جديدة للتراكم، غير تلك المصادر التي تم الاعتماد عليها حتى الآن والمتمثلة أساسا في المحروقات (بترول وغاز).

ثالثا: إن سياسة التنمية ينبغي أن ترتكز على سياسة اقتصادية، تنسجم مع الأهداف التي تشملها عملية التنمية بأبعاده المختلفة، وبالتالي فان المعنى الصحيح الذي يمكن أن يأخذه مفهوم التنمية، هو الاعتماد على الاستثمارات المنتجة، أي التوسع في بناء الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وبالتالي استمرار ضمان تحقيق التوازن في متغيرات الاقتصاد الكلية. غير أن بحثنا قد قادنا إلى استنتاج عكس هذا الاستخلاص على الأقل في الفترة ما بين 1980 – 1998. فالسياسات الاقتصادية المتعاقبة خلال هذه الفترة لم تكن منسجمة مع روح السياسة التنموية بمفهوم مواصلة الاعتماد على الاستثمارات المدعمة للتوسع في الطاقة الإنتاجية للمجتمع الجزائري، والآثار الايجابية المرافقة للعملية ككل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. إن التنافر الذي حدث بين روح السياسة التنموية وإجراءات السياسة الاقتصادية هو الذي أدى حسب رأينا إلى اختلال التوازن في المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما أن صعوبة التحكم في هذه التوازنات تأتي من كون الاقتصاد الجزائري، يتميز بأحادية مصدر التمويل، وهذا المصدر مرتبط باستمرار، بعوامل تأثير خارجية.

رابعا: إن القوى الاجتماعية المستهدفة بآثار التنمية الاقتصادية الايجابية، لم ينجح النظام السياسي في تأطيرها وتنظيمها من الناحية الإيديولوجية، بالكيفية التي تحقق لها المستوى المطلوب من الوعي لاجتماعي للدفاع عن مكتسبات التنمية الاقتصادية المنجزة، والتي تحققت خلال المرحلة الأولى من المحاولة التنموية الأولى. إن الفئات الاجتماعية موضوع الحديث، قد حضرت وعايشت كل أطوار تفكيك الاقتصاد الوطني. لكنها لم تكن مهيكلة تنظيميا، بشكل يجعل منها قوة معارضة لأي انحراف عن مسار تحقيق الأهداف المسطرة في خطط التنمية الأولى. وبالتالي فلم تسجل أية معرضة لإجراءات إعادة الهيكلة المتلاحقة على المستويين العضوي والمالي، والتي لم تكن في حقيقة الأمر سوى إجراءات إضعاف القطاع العمومي الذي يشكل قاعدة البناء الاقتصادي في الجزائر. فتفكيك أداة النتاج عن طريق تجزئتها، وتقويم كفاءتها، إجراء ليس له معنى سوى إضعاف هذا القطاع، ومصادرة التوجه التنموي الذي كان يعتمد عليه، وبالتاي فان العلاقة الاجتماعية المبنية على الاستثمار المنتج، هي التي كانت مستهدفة، وقد عوضت بعلاقة اجتماعية أساسها الاستثمار غير المنتج، وما يحوم حوله من علاقات مشبوهة تقوم حول صفقات بناء هذا الاستثمار، وتفسح المجال أمام إرساء قواعد جديدة لإعادة توزيع الدخل الوطني. وهذا ما حدث حتى سنة 1989، وما أتى بعد ذلك، أي سنة 1990، سوى تجسيد هذه الرؤية الجديدة، لتوزيع الدخل الوطني، حيث تتصارع فئات كفيلة على اقتسام الريع البترولي في إطار نظرة إدماجية في علمية الاقتصاد. لا ترى هذه الفئة في نفسها سوى طبقة الأثرياء من هذا العالم، ولم تر أكثر من ذلك، في بقية فئات الشعب الجزائري الفقيرة بسوء الحظ – سوى طبقة فقراء من هذا العالم، وبذلك تدخل هيكلة المجتمع الجزائري الجديدة تلقائيا في العولمة من بابها الواسع، ولا تقيم أدنى اعتبار لقيم الدولة الوطنية التي بدأ العمل على تحقيقها منذ فجر الاستقلال الوطني، والتي نؤكد هنا في بحثنا على مضمونها الاجتماعي الديمقراطي. فأبواب الاقتصاد الجزائري مفتوحة على مصرعيها أمام الرأسمال الأجنبي من خلال آليتي العولمة المتمثلتين في التجارة الدولية والاستثمار المباشر. تحرك الشركات العالمية المتعددة الجنسية هاتين الآليتين، بواسطة الأعوان الاقتصاديين الجزائريين المقيمين وغير المقيمين[23].

[23] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 295 -298.

ما هي أفاق الاقتصاد الجزائري ضمن واقع الاقتصاد العالمي؟

يمكننا أن نقدم إجابة مركزة لهذا السؤال، حسب تدرج اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

1- ينبغي للجزائر أن تبني نظامها السياسي الديمقراطي، كي تحقق أهدافها التنموية على المستويين الداخلي والخارجي. إما على المستوى الداخلي فالنظام السياسي الديمقراطي سوف يضمن استقرار كيان الدولة، وهذه مسألة جوهرية، بالنسبة لتفعيل آليات العولمة، سواء في شكلها الاستثماري المباشر، أو في شكل المبادلات التجارية مع العالم الخارجي. أما على المستوى الخارجي فعامل الاستقرار السياسي سوف يصنف الجزائر واقتصادها ضمن مجموعة البلدان الأقل خطرا على الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يتناسب طرديا مع ارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي تستفيد الجزائر واقتصادها من الآثار الايجابية لظاهرة العولمة.

2- إن المرحلة الانتقالية التي تعرفها الجزائر في انتقالها من الاقتصاد المخطط (مركزيا ولا مركزيا) إلى اقتصاد السوق، قد عرفت دفعة تحرير قوية لنشاطات عديدة، كما طبقت إجراءات صارمة فيما يخص الاستقرار المالي. فالدولة قد تخلت عن مراقبة الأسعار، واحتكار التجارة الخارجية. كما تمكنت من تخفيض نسبة التضخم، والتحكم نسبيا في التوازنات الداخلية والخارجية، حتى تتم المحافظة على النتائج الايجابية الناجمة عن هذين الإجراءين المتلازمين، ينبغي تدعيمها بإجراءات أخرى ضمن إصلاحات مؤسساتية تجريها الدولة على نطاق واسع وعلى الأمدين المتوسط والبعيد، حيث يتحدد من خلال هذه الإجراءات حقوق التملك الخاص بكل وضوح، وإرساء قواعد الحرية الاقتصادية، في إطار تحرير المبادرات الفردية والجماعية عن طريق إنشاء بنية تحتية قضائية ومالية تتميز بالوضوح والشمولية، تمكن الدولة من تشكيل حكومة أو سلطة تنفيذية قادرة على حسن التصرف. هذه الإجراءات الكفيلة بتحريك اقتصاد السوق والكفيلة أيضا بدعم عملية الانتعاش الاقتصادي وتحقيق النمو المرغوب.

3- ينبغي للمؤسسات العمومية والمستثمرات الفلاحية التي عايشت نظام التخطيط المركزي، أن تخضع لعملية إعادة هيكلة إنتاجها بشكل معمق، في إطار إعادة توجيه نظام الحوافز، الذي كانت تسير عليه، لذلك فنجاعة تسيير هذه المؤسسات والمستثمرات الفلاحية تتطلب في المدى البعيد، وجود نظام لحقوق الملكية،

وكذلك شبكة مؤسسات تعمل بكيفية لا مركزية، ونظام تفضيلات خاص، من اجل الحفاظ على الانضباط المالي، بغرض التجاوب مع السوق وخلق أشكال جديدة لتمويلها وإدارتها، لكن الاكتفاء بإعادة هيكلة هذه المؤسسات والمستثمرات، عملية لن تكون كافية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ككل. فإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني تتطلب، استحداث مؤسسات جديدة، وفسخ المجال للمستثمر الوطني والأجنبي للاستثمار في هذه المؤسسات على النطاق واسع، وهي العملية التي تؤثر في النمو المرتقب بعد سياسة الاستقرار التي تم العمل بها في فترة (1994 – 1998).

4- إن اتساع الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة في المرحلة الانتقالية أمر مؤكد، ولا جدال حوله، فإننا نرى السلطات الحكومية تسعى إلى تخفيف حدة آثار الإصلاحات على الفئات الأكثر تضررا من خلال تبني مجموعة إجراءات ارتجالية الهدف.

1- منها مواجهة اتساع دائرة الفقر المنتشرة في المجتمع.

2- قد تحقق هذه الإجراءات أهدافها الجزئية في مواجهة الفقر في الأمد القصير، لكن محاربة هذه الظاهرة على المدى البعيد لن تتم إلا من خلال تهيئة ظروف الانتعاش الاقتصادي لتحقيق النمو المرغوب، وذلك من خلال تبني سياسات تسمح بتحرير آليات السوق.

ينبغي لسلطة الحكم أن تدرك بعمق معاناة الفئات الاجتماعية المتضررة من ظاهرة التفقير الملازمة لهذه الإصلاحات، وإدراكها الواعي، هو فقط الذي تستطيع من خلاله هذه السلطة الوصول إلى تحديد نقطة توازن توافقية بين ضغوط الميزانية والواقع السياسي والاجتماعي، فالفئات الاجتماعية التي لم تتحسن أوضاعها المادية حتى بعد عملية الانتعاش الاقتصادي وتحقيق النمو، ينبغي للدولة أن تتكفل بها باستمرار في شكل تقديم خدمات اجتماعية محددة بكل تدقيق.

فينبغي لسلطات الحكم المتعاقبة على إدارة البلاد إن لا يغيب عن أذهانها المضمون الاجتماعي للدولة الجزائرية.

5- هناك مسألة جد هامة تتعلق بالتحولات الاقتصادية، التي تعرفها المرحلة الانتقالية وهي: بناء المؤسسات الشرعية والقانونية ودولة القانون. ففي نظام التخطيط المركزي يعتبر القانون قبل كل شيء وسيلة لمراقبة الدولة، أما في بلدان اقتصاد السوق، فان للقانون وظيفة مغايرة تماما، فقانون هنا يوضح قواعد اللعبة ويمنح الأفراد الملكيات والوسائل اللازمة لتطبيق هذه القواعد، وبالتالي فالحديث عن دولة القانون، يعني أن القانون يطبق على الجميع بوضوح وبكيفية لا تمايز فيها.

فالأفراد بإمكانهم إبراز حقوقهم والدفاع عنها، وسلطات الدولة هي الأخرى تكون موضحة ومحددة بالقانون. فالبلدان التي يحترم فيها القانون لا يمكن التشكيك بصفة مستمرة في القواعد والأسس التي بني عليها هذا القانون. أما البلدان التي تماثل بلدنا الجزائر، والتي توجد في طور مرحلة انتقالية، فينبغي العمل على تعويض النظام التعسفي المفروض بواسطة أشخاص أو مؤسسات قوية، "بنظام قانون" يستلهم روحه من مؤسساته الشرعية، فيحظى بالثقة والاحترام من طرف جميع أفراد المجتمع، وهما عنصران يضمنان بشكل قطعي ديمومته.

إن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، يحتم على سلطة الحكم، أن تعيد النظر وبشكل جدري في المنظومة القانونية، فالمؤسسات التي تبرم الاتفاقات والعقود ورجال القانون الذين يحررون هذه العقود، والمحاكم التي تعمل على تنفيذ هذه العقود جميعهم مطالب بالكف عن الاستمرار في نقل إجراءات السلطة المركزية بالسلوك الذي كان سائدا قبل عملية التحول، وبالبدء بالتكيف مع معطيات الوضع التنظيمي الجديد، الذي يدخل في إطار تسهيل الاندماج في اقتصاد السوق. فالجميع مطالب بمعرفة واحترام القانون والمؤسسات المكلفة بتطبيقه. وأولاهم حكومة البلاد وأعضاؤها بامتناعها عن أي تدخل تعسفي في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومحاربتها لأي مظهر من مظاهر الفساد (على رأس هذه المظاهرة، ظاهرة الرشوة المتفشية في أجهزة الحكم على مختلف المستويات). فالدولة لا تستطيع مواصلة وظيفة الرقابة الموكلة إليها بالاعتماد على الآليات التي كانت تحكم النظام القديم، فعليها أن تتبنى سياسات جديدة، وان تقيم مؤسسات جديدة تتلاءم مع العلاقات الجديدة التي تنشا بين جميع كمواطنيها وهي العلاقات التي ينبغي للدولة الحفاظ عليها خارج جماعات الضغط التي تستفيد باستمرار من وضعيات الفراغ التي تتركها الدولة.

6- من الواقع الاقتصادي للمرحلة الانتقالية، نؤكد على ضرورة بناء منظومة مالية تقوى الفاعلية الاقتصادية، من خلال تخصيص امثل للموارد، استنادا إلى قانون العرض والطلب، فالمؤسسات والأسواق المالية التي تشتغل بشكل جيد، تلعب دورا أساسيا في هذه العملية، بتوجيهها للادخار نحو مجالات الاستثمار الأكثر مردودية. إن البلدان التي تملك منظومة مالية بتوجيهها للادخار نحو مجالات الاستثمار الأكثر مردودية. إن البلدان التي تملك منظومة مالية متطورة تحقق بكل تأكيد نموا سريعا ومنتظما على خلاف تلك البلدان التي تتميز منظومتها المالية بالهشاشة والضعف. فقوة المنظومة المالية تعني مواجهة فعالة لكل الهزات الاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي.

تنطوي المرحلة الانتقالية على عملية إعادة توزيع الموارد والملكية، على نطاق واسع، وهذه المسالة تحقيقها بواسطة منظومة مالية تتميز بالفاعلية، غير أن هذه المنظومة في الجزائر في الوقت الراهن، لا تستطيع أن تضلع بهذه المهمة، لأنها مكونة من بنوك عمومية غير فعالة، حيث يوجد عدد من هذه البنوك في وضعيات مالية هشة، لان وسائل تقييم المخاطر المتعلقة بانعدام القدرة على تسديد الدين محدودة جدا، وفي ذات الوقت لا يوجد تنظيم مالي، ومؤسسات دعم مالية أساسية، إضافة إلى وجود سوق الأموال في أولى خطوة لها.

إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية يرتبط ارتباطا وثيقا بصحة المنظومة المالية، غير أن إصلاح هذه الأخيرة هو عمل ملازم لبقية الإصلاحات، خصوصا الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإعادة هيكلة المؤسسات، وإنشاء المؤسسات القانونية الضرورية لمسايرة تفاعلات الوضع الجديدة. فالجزائر حسب رأينا قد تأخرت كثيرا في إعادة النظر في منظومتها المالية، وبالتالي فإصلاحها قد تأخر هو الآخر. إن صعوبة الانتقال بالمنظومة المالية من ارث التخطيط المركزي، تكمن في البحث عن الوسائل الناجعة لمساعدة هذه المنظومة، لتجاوز هذا الإرث، وفي ذات الوقت إرساء قواعد منظومة مالية جديدة، تشتغل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وفقا لها بطريقة مستقلة. في هذا المجال يمكن أن نطرح أسئلة حول الكيفية التي يتم بها إصلاح المنظومة المالية.

هل تستمر الدولة في انتهاج نفس السياسة، في ميدان الإصلاح، والتي تقضي بمواصلة استعمال الأموال العمومية لتقويم المصاريف الحكومية التي تعاني من استدانة مفرطة، وبذلك تترك لها الأمل الدائم في الاعتماد على مساعدات الدولة؟

هل تعمل الدولة على تشجيع إنشاء بنوك جديدة، مع احتمالية تصفية تلك البنوك القائمة، طبعا الجزائر وهي تقوم بإصلاحاتها الاقتصادية في إطار تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، تتوفر في صورة العالم المقابلة على تجارب بلدان أخرى سبقتها في عمليات الإصلاح، فان اختيار الإجابة الصحيحة عن السؤالين المذكورين، يمكن (أي الاختيار) في اخذ العبرة والدرس من هذه البلدان. إضافة إلى ذلك نقول بان الإستراتيجية التي تجيب عن السؤال الأول يمكن استبعادها من الاقتصاد الجزائري وبشكل نهائي، فالاحتمال الأقرب إلى الصحة في ميدان إصلاح المنظومة المالية، هو تشجيع إنشاء بنوك جديدة في الإطار العام والخاص، والسماح لفروع المؤسسات المالية والبنوك الدولية، بالنشاط في السوق الجزائرية، كي تحدث الديناميكية المطلوبة من خلال مناقشتها، للمؤسسات والبنوك القائمة، وتلك التي سوف تنشأ على حد سواء، وهذه المنافسة هي الضمان الوحيد لاستمرار أو عدم استمرار البنوك العمومية القديمة، لكن يبقى للدولة دور فعال في ميدان الرقابة المالية، فوضع منظومة مالية جديدة ليس بالأمر السهل، فهي مهمة بطول أمد انجازها وعليه ينبغي لسلطة الإصلاح أن تعمل على تنمية وتطوير المؤسسات المصرفية، ووسطاء التعامل المالي إضافة إلى تطوير أسواق رؤوس الأموال تكون قادرة على التكيف مع احتياجات السوق، بدلا من التكيف مع أوامر سلطة الحكم، يبقى فقط التأكيد على ضرورة الإسراع في تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية، لأنها تشكل عامل حسم في مجمل المنظومة المالية، لان هذه الأخيرة، هي مصدر تمويل المؤسسات الصغيرة التي تتميز بالديناميكية الجديدة التي أتى بها الإصلاح الاقتصادي عموما، والتي يرتكز عليها النمو الاقتصادي، في هذا الصدد فان تطوير سوق رؤوس الأموال تعد شرطا ضروريا، لتجنيد الأموال وتحسين تسيير المؤسسات.

خلاصة القول نؤكد على دولة القانون ففي إطارها يتم التشريع الجيد وفي إطارها أيضا يتم تطبيق قوانين التشريع بشكل جيد، ينبغي أن تطبق القوانين على الدولة قبل غيرها من اجل كسب ثقة أفراد الشعب عموما، وأولئك الأعوان الاقتصاديين الفاعلين في الساحة الاقتصادية على وجه الخصوص. إن تحرير النشاطات

الاقتصادية المعتبرة التي تتحقق للفئات الاجتماعية القوية بنفوذها في دواليب السلطة، ووضعها تحت طائلة القانون. من المهم أيضا بذل المجهودات اللازمة للتعرف على حالات الفساد والرشوة التي تطول أعلى مراتب الحكم وقمعها بالقانون.

هذا هو واقع الاقتصاد الجزائري في إطار سياسات الإصلاح المتبعة. وهذه هي بعض الاقتراحات التي أوردناها بشكل مركز ولكن تدخل ضمن إطار الأمر الواقع الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري. لكن رأينا يبقى ثابتا فيما يتعلق بضرورة الرجوع إلى انتهاج سياسة تنموية حقيقة في إطار تحرير المبادرات الفردية والجماعية بمضمونها الاجتماعي، الذي يكفل عدم تصدع المجتمع الجزائري. ترتكز السياسة التنموية التي نرغب في تجسيدها على ارض الواقع بالبحث عن مصادر النمو في قطاعات غير قطاع المحروقات، ونقصد بالتحديد، البحث عن النمو والتنمية المستديمة داخل القطاع الزراعي لأنه الوحيد الكفيل بتخفيف الضغوط المالية على الاقتصاد الوطني في الأمدين المتوسط والبعيد[24].

الفصل الخامس: معايير الحوكمة

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على مفهوم أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، أو ما اصطلح على تعريفه اختصار باسم "الحوكمة". ومما لا شك فيه أن الحوكمة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، في ظل ما يشهده العالم اليوم من التحول إلى نظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي تلعب فيه الشركات الخاصة دورا كبيرا ومؤثرا، بما يستتبعه ذلك من ضرورة مراقبة هذا الدور وتقويمه.

ولعل هذا الموضوع يزداد أهمية في مصر نظرا لازدياد دور شركات القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، بما يمثله ذلك من ضرورة متابعة الداء تلك الشركات، والوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن. ومن هنا كان اهتمام بنك الاستثمار القومي بهذا الموضوع[25].

تعريف الحوكمة والهدف منها:

---

[24] سعدون بوكبوس، مرجع سابق، صفحة 299 -303.

[25] ابراهيم سيد احمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسل الأموال، مصر، الدار الجامعية، صفحة 159

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها فهي: " أسلوب ممارسة السلطات الإدارية الرشيدة"

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي وتيناها مقدم هذا التعريف.

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".

وهناك من يعرفها بأنها: "مجموعة "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركات من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين". وبمعنى آخر،فان الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية.

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في عديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في باعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه ككثير من الدول الألم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة على النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات أي انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل اقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهد العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رءوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة اضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين،

والى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي انرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001. وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحكومة.

وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه،وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بإحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

محددات الحوكمة:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدم يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية. ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

أ- المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في أحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف العاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق

الوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من تعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ب- المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

وتؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين.ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص العمل.

معايير الحوكمة:

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي[26].

معايير مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية ام غير مالية، وذلك على المستويات أربعة كالتالي:

[26] إبراهيم سيد احمد، صفحة 160- 164.

1- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

3- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

4- القيادة.[27]

الفصل السادس: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الوراق المالية

تمهيد للبحث:

لقد أصبحت حوكمة الشركات Corporate Governance من الموضوعات الملهمة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الالتزامات المالية المختلفة التي حدثت في كثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997 جوازمة شركة Erona والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغو الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002.

وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه المهمة إلى الدور مراقبتي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة.

يضاف إلى ذلك وكما أشار البعض، بان من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السلمية في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق

[27] إبراهيم سيد احمد، صفحة

المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة.

وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة.

في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأساليب المهمة لحدوث انهيار كثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها إلا وهي جودتها.

نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت كثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، مثل: لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيل لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم Cadbury Best Practice عام 1992 في المملكة المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principales of Corporate Governance عام 1999، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام 1999، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، وفي تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام 2002.

في ضوء ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث محل الدراسة[28].

المبحث الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات وعلاقاتها بالمعلومات المحاسبية

[28] إبراهيم سيد احمد، صفحة 179- 180.

بالرغم من الارتباط بين مصطلح حوكمة الشركات والعولمة والأزمات وعلى الرغم من زيادة الاهتمام به بين كل من المهتمين بالدراسات المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية، ة"وبالرغم من أن الدافع وراء انتشار مفهوم حوكمة الشركات هو انسجامه مع مصطلحي العولمة Globalization والخصخصة Privatization ". إلا انه ما زال مجال اختلاف وعدم اتفاق الباحثين والأكاديميين والمهتمين بهذا الأمر مما أدى إلى ظهور عديد من المصطلحات المستخدمة مثل "توجيه الشركات"، "حاكميه الشركات"، " الإجراءات الحاكمة أو المتحكمة في المنشاة، "الشركات الرشيدة"، "الإدارة الرشيدة" ، "ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة" .. إلى غير ذلك.

وعلى الرغم من ذلك فان المصطلح الأكثر استخداما على الأقل في المجال الأكاديمي والبحثي هو " حوكمة الشركات" كمرادف قريب لمصطلح Corporate Governance.

مفهوم حوكمة الشركات وعلاقته بالمعلومات المحاسبية:

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف الحوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين، فالقد عرف البعض حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي ترتبط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من اجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

كما عرفها كاتب آخر بقوله: أن هذا المفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة.

وقد أشارت إحدى الدراسات: بان هناك مدخلين لتحديد مفهوم حوكمة الشركات وهما:

المخل الأول: مدخل المساهم ← والذي يهتم بتعظيم حقوق المساهمين ممثلة في الربحية

المدخل الثاني: مدخل الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالشركة ← مثل المديرين والعملاء والدائنين والعمال والأطراف الأخرى، ويهتم هذا المدخل بتحقيق مصالح هؤلاء الأطراف.

كما شارت الدراسة بان المدخل الثاني اعم واشمل في التعبير عن مفهوم حوكمة الشركات لأنه يركز على البيئة المحيطة بالشركة والقضايا الاجتماعية المختلفة، علاوة على انه يهتم بتوصيل البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الملائمة لمتخذي القرارات من داخل وخارج الشركة.

في ضوء ما سبق يمكن للباحث الإشارة إلى ما يلي:

1- شمول مفهوم حوكمة الشركات للعديد من البعاد سواء الاقتصادية أم القانونية أم الإدارية أو المحاسبية أم الاجتماعية أم الأخلاقية، وذلك نتيجة عدم الاتفاق على تعريف أو مفهوم موحد لمصطلح Corporate Governance.

2- ازداد انتشار مفهوم حوكمة الشركات بصورة واسعة بعد حدوث كثير من الانهيارات والأزمات الاقتصادية للكثير من الوحدات الاقتصادية العملاقة، مما يعني فعالية الدور الذي يقوم به هذا المصطلح وما يتضمنه من وسائل للعلاج والإصلاح لمثل هذه الانهيارات والأزمات.

3- يساعد مفهوم حوكمة الشركات في القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية سواء من داخلها أو من خارجها، وذلك عن طريق الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء سلطات أوسع للفئات الأخرى – خاصة المساهمين – وغيرهم من أصحاب المصالح.

4- القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة الشركات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة، وقد أكدت على ذلك الكثير من الدراسات مثل: - Moerland,2000 - forker, 1992 - Eugene, 2003 -Gompers, 2001.

5- اهتمام مصطلح حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية، وقد أكدت على ذلك الدراسات التي قام بها بنك كريدي ليونيه Credit

Lydnnais S. A. عام 2002، من وجود علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول المختلفة من ناحية وبين درجة نمو وتطور أسواقها المالية وأداء الأسهم بها من ناحية أخرى.

الدراسات السابقة لحوكمة الشركات وعلاقاتها بالمعلومة المحاسبية

على الرغم من تعدد وتنوع الدراسات التي اهتمت بحوكمة الشركات حسب مجالات استخدامها، فان الباحث سوف يركز هنا فقط على بعض الدراسات التي أظهرت العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية واثر ذلك على سوق الوراق المالية، وذلك كما يلي:

- **دراسة Francis, et al. عام 2001**

تناولت هذه الدراسة دور كل من المحاسبة والمراجعة في تطبيق حوكمة الشركات وتطوير أسواق المال في عدد من الدول، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وجود الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم والتقارير المالية علاوة على دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات والذي ينعكس بالإيجاب على حركة أسواق المال.

- **دراسة Good and Seow عام 2002**

تناولت هذه الدراسة تأثير آلية حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك.

- **دراسة درويش عام 2003**

تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في تطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحوكمة مع عرض تجارب بعض الدول.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة في مصر وان ذلك يؤثر بشكل ايجابي على البورصات وتحسين أداء الشركات.

- **دراسة فوزي عام 2003**

تناولت هذه الدراسة تقييم القواعد والمعايير والقوانين المنظمة لحوكمة الشركات في مصر وكذالك الجوانب المختلفة لسوق المال، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أهمية صدور قواعد الإفصاح الجديد والتي أحكمت الرقابة على الاتجار بالمعلومات الداخلية، وأدت إلى تطوير متطبات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير الشركات، علاوة على الدور الفعال لسوق المال في تفعيل الحوكمة.

في ضوء الدراسات السابقة يشير الباحث إلى الملاحظات التالية:

1- إن معظم الدراسات التي تناولت الإفصاح وعلاقته بالحوكمة وأثره على الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بذلك، وأيضا الاهتمام بالملائمة الزمنية أي التوقيت المناسب في عرض المعلومات والاهتمام بالإفصاح الوصفي بجانب الإفصاح المالي الرقمي، كما ظهر ذلك في دراسات كل من: (احمد 2003، فخرا وآخرون 2003، المطيري 2003، Bushman & Smith 2001, Reed 2002, Maureen 2004).

2- وبالرغم من نعدد هذه الدراسات إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى اثر ذلك على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في ظل تطبيق حوكمة الشركات، سواء من جانب مدى توافر الخصائص المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية أم من جانب مراعاة الاعتبارات الأخرى التي تحقق جودة هذه المعلومات.

3- إن الدراسات التي تناولت دور عملية المراجعة في عملية الحوكمة سواء كانت مراجعة داخلية أم مراجعة خارجية أم لجان المراجعة، فإنها تتجه بشكل مباشر إلى تأكيد الثقة في المعلومات

المحاسبية المفصح عنها وبالتالي فإنها تسعى نحو تحقيق جودة هذه المعلومات بشكل غير مباشر.

4- الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة بجانب التشريعات والقوانين المختلفة التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح في الوحدات الاقتصادية، عند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات

5- تؤكد الفرضيات السابقة إلى وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات المحاسبية والتأثير على حوكمة سوق الأوراق المالية.

الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية:

من استقرار الباحث للدراسات السابقة المختلفة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات – بجانب اجتهاد الباحث – يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في النقاط التالية.

1- المساءلة والرقابة المحاسبية

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه، بان يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسالة، فمجالس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئولياتهم كملاك.

بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك كريديه ليونيه في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسؤولية إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك.

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عام 1990، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 (NYSE? 2003) والخاصة بحوكمة الشركات أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

في ضوء ذلك يمكن القول بان المسالة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهين:

الأول: ← المساءلة والرقابة الراسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى مستويات الإدارية الأدنى.

الثاني: ← المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

2- **الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:**

أشار تقرير الحوكمة الأولى في مصر الصادر عام 2001، بأنه من الممارسة المحاسبية والمراجعة وأنها في حاجة إلى المزيد من الدعم للوصول إلى الممارسة السلمية مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة، ولذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتسيير تطبيق الحكومة والتي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة المصرية والتي تتسق مع مثيلاتها الدولية وذلك بصدور القرار الوزاري رقم 345 لسنة 2002 الخاص بإصدار معايير المحاسبة المصرية.

كما أن تطبيق الحكومة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختبار السياسة المحاسبية، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

3- **دور المراجعة الداخلية:**

تساعد المراجعة الداخلية – بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من اجل إدارة المخاطر والرقابة عليها – في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية،

وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

4- دور المراجع الخارجي:

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك لما من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية فان دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما انه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية.

5- دور لجان المراجعة:

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات – إن لم يكن جميعها – على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل احد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية. وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير البعض بان مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة المراجعة كان له اثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية.

بجانب ذلك فقد توصلت دراسة Memullen والتي تناولت دور لان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، إلى أن الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان المراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية.

6- تحقيق الإفصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية احد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخل أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

لذا فان مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD وتم تعديلها في 12 ابريل 2004 ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور المهمة المتصلة بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية.

7- إدارة الأرباح:

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق كثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فان عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك، ونظرا للأثر الفعال لإدارة الربح على البيانات المحاسبية فقد تناولتها الكثير من الدراسات مثل:

Degeorge, et al. -1999, Healy and Wahlen -1999, plummer and David, 2000.

ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة ولإتاحة الفرص للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فان إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت اثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بان هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك خبر تهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذية في مجلس الإدارة، وبين ممارسة لإدارة الأرباح.

وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

8- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية:

إن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعد على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.

كما أن المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

وبذلك يرى الباحث أن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بإبعاده التشغيلية والمالية والنقدية، وكذلك على المقاييس المختلفة المستخدمة، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعامل معها، خاصة وان مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسين هما:

الأول: الالتزام بالمتطلبات لقانونية والإدارية وغيرها.

الثاني: الأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالوحدة الاقتصادية ككل.

في ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية السابقة لعملية حوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية يستطيع الباحث الإشارة إلى النقاط التالية:

أ- بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أم التنظيمية أم الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات.

ب- أن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي وهي:

1- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة احدهما الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

2- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية[29].

3- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل ادوار كل من لجان المراجعة أو المراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

ت- أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي الوقت ذاته تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية.

الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات وعلاقاتها بالمعلومات المحاسبية:

تتمثل هذه الجوانب من وجهة نظر الباحث في الجوانب النظرية والإجرائية التي لا يمكن تطبيق الحوكمة بدونها لأنها بمثابة الإطار العام التي يجب على جميع الوحدات الاقتصادية – أن تبدأ به حتى يمكن التحقق من تطبيق الحوكمة، وقد تم صياغتها بالاعتماد على الدراسات السابقة- بالإضافة إلى اجتهادات الباحث- وذلك على النحو التالي:

أولا: أهداف ومزايا حوكمة الشركات

لو لم يكن للحوكمة من الأهداف والمزايا التي تدعمها، لما سعت معظم الوحدات الاقتصادية بل والدول إلى تطبيقها ووضعت التشريعات المختلفة اللازمة لها.

ولقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن هذه الأهداف والمزايا منها المنافع أو الدوافع أو البواعث ولكنها جميعا تدخل ضمن الأهداف والمزايا والتي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية:

---

[29] إبراهيم سيد احمد، صفحة 187- 197.

1- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.

2- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.

3- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.

4- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.

5- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.

6- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.

7- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.

8- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

9- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد

10- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات

تمثل الخصائص التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة، وهي:

1- المسئولية أمام مختلف الأطراف.

2- استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.

3- الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.

4- منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.

5- حماية أصول الوحدة الاقتصادية.[30]

ثالثا: مقومات حوكمة الشركات

[30] إبراهيم سيد احمد، صفحة 199.

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية، وهي:

1- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.
2- وجود لجان أساسية – منها لجنة المراجعة- تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
3- وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
4- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفر المعلومات.
5- تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

رابعا: محددات حوكمة الشركات

بالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم علة أنها قيود على الحوكمة، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة، وهي:

أ- محددات خارجية وتشمل:
1- الأنظمة والتشريعات والأجهزة الرقابية.
2- معايير المحاسبة.
3- معايير المراجعة.
4- المؤسسات المالية.
5- الأسواق.

ب- محددات داخلية وتشمل:
1- المساهمين.
2- مجلس الإدارة والمديرين.
3- أصحاب المصالح.
4- المراجعة.

5- طرق الإفصاح المحاسبي.

خامسا: مبادئ حوكمة الشركات

وتمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسويات الدولي (BIS)، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب، لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى، ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأيضا اسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن (OECD) عام 1999والتي تم إعادة صياغتها عام 2004 وهي:

أ- **مبدأ حماية حقوق المساهمين:** ويحقق هذا المبدأ من خلال:

1- تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم.

2- حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

3- الحصول على المعلومات المختلفة.

4- ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.

5- الحصول على حقوقهم في الأرباح.

ب- **مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال:

1- المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات.

2- المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين.

3- الدفاع عن الحقوق القانونية.

4- الإفصاح عم المصالحة الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين.

5- التعويض عن حالات التعدي على حقوقهم.

ت- **مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال:

1- التعاون بين أصحاب المصالح لإدارة الوحدات الاقتصادية.

2- المشاركة في المتابعة والرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.

3- ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق فيها.

4- المحافظة على حقوقهم.

5- الحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

ث- **مبدأ الإفصاح والشفافية:** ويتحصل ذلك من خلال:

1- دقة الإفصاح.

2- التوقيت الملائم للإفصاح.

3- شمولية الإفصاح.

4- مراجعة المعلومات المفصح عنها.

5- توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين.

ج- **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:** ويتحقق ذلك من خلال:

1- ضمان مسؤولية المجلس تجاه الوحدة الاقتصادية والمساهمين.

2- توفير المعلومات الكافية والموثوق فيها.

3- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

4- الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف.

5- اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية، بالوحدة الاقتصادية.

في ضوء ما سبق يرى الباحث ضرورة الإشارة إلى النقاط التالية حول الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات وعلاقة ذلك بالمعلومات المحاسبية:

1- تكامل الجوانب الفكرية للحوكمة خاصة وأنها جمعت خمسة جوانب أساسية هي الأهداف والخصائص والمقومات والمحددات والمبادئ، علاوة على شموليتها واحتوائها على جميع المفردات النظرية والتطبيقية للحوكمة بصورة يمكن أن يطلق عليها "الإطار المتكامل لحوكمة الشركات".

2- إن الالتزام بتطبيق هذه الجوانب في مختلف الوحدات الاقتصادية – وبصفة خاصة الشركات المساهمة – بصرف النظر عن طبيعة نشاطها سيؤدي إلى تطوير أدائها والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتاي الانعكاس الايجابي على أسهمها في سوق الأوراق المالية.

3- الأبعاد المحاسبية للحوكمة والتي سبق للباحث الإشارة إليها تظهر بوضوح في مختلف الجوانب الفكرية لها، وهذا يعكس دور الجوانب المالية والمحاسبية في تكوين الإطار المتكامل لحوكمة الشركات.

4- تظهر العلاقة بين المعلومات المحاسبية، وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة علة مختلف جوانب الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية.

5- بالنظر إلى خصائص ومقومات الحوكمة بشيء من الثاني والتدقيق يتضح أن الجزء الأكبر منها يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات بمستوى الجودة الشامل.

6- إن معظم – ما لم يكن جميع- محددات الحوكمة سواء الخارجية أم الداخلية هي ضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي يؤدي تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المحاسبية وفي الممارسة ككل.

7- أن العامل المشترك الذي يجمع بين جميع مبادئ الحوكمة – بصرف النظر عن وجود مبدأ مستقل بذلك وهو المبدأ (د) – هو العمليات المحاسبية بمفهومها الشامل بما تتضمنه من جوانب مختلفة عن الوحدات الاقتصادية ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل الجوانب التالية للمعلومات المحاسبية:

أ- مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسؤولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة والمراجعين عنها.

ب- المعلومات في حد ذاتها وما يجب أن يتوفر بها من عناصر الجودة المختلفة.

ت- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء من داخل أم خارج الوحدة لاقتصادية.

حوكمة الشركات في مصر وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية المصرية:

لقد بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في مصر منذ عام 2001 وذلك بإجراء عديد من الدراسات من خلال البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والمركز المصري للدراسات الاقتصادية وهيئة سوق المال وبورصتي القاهرة والإسكندرية وغيرهم من الهيئات المختلفة، وقد نتج عن ذلك إصدار أربعة تقارير، الأول في سبتمبر عام 2001 والذي اهتم بتقييم معايير الحوكمة في مصر في ضوء مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والثاني في أغسطس عام 2002 والذي اهتم بتقييم معايير الحوكمة في مصر فيما يتعلق بممارسات محاسبة والمراجعة، والثالث في ابريل عام 2003، والرابع في مارس عام 2004 واللذان اهتما بمدى تطبيق معايير الحوكمة في البيئة الاقتصادية المصرية، وبالرغم مما أشارت إليه هذه التقارير من أن مصر قد أخذت خطوات جادة في مجال تطبيق الحوكمة وذلك من خلال تواجد مفهوم ومبادئ الحوكمة في نسيج عدد من القوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية وتعديلاتها مثل:

قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981، قانون الإعمال العام رقم 203 لسنة 1991، قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، قانون الإيداع والقيد المركزي رقم 93 لسنة 2000، وكذلك إصدار عديد من المعايير المحاسبة والمراجعة وغيرها[31].

الفصل الحادي عشر: مبدأ سلطان الإدارة

يعد مبدأ سلطان الإدارة وما يعنيه على الصعيد علاقات القانون الدولي الخاص، من منح المتعاقدين حرية اختيار القانون الذي يحكم عقودهم، مبدأ جوهري تكرسه جميع النظم القانونية. ولكنه يعد، كما سبق أن ذكرنا السبب الرئيسي في إجحاف الطرف القوي في العقد بالطرف الضعيف. لذا كان الحد من هذه الحرية هو

[31] إبراهيم سيد احمد، صفحة 198- 205.

الوسيلة الرئيسية لتجنب هذا الإجحاف. وقد عبر الفقيه الألماني Neuhaus عن هذه الفكرة بجلاء، فبعد أن أكد أهمية مبدأ سلطان الإرادة يستطرد بان هذا المبدأ يفقد معناه وأهميته على الصعيد علاقات القانون الداخلي أو علاقات القانون الدولي الخاص عندما يسمح للطرف القوي في العلاقات بالجور على الطرف الضعيف والإجحاف به.

ويقدم كمثال صارخ لتلك الإمكانية التي يتيحها هذه المبدأ للطرف القوي تذكرة نقل بحري أصدرتها إحدى الشركات الملاحة الأمريكية عام 1946 وتتضمن – من بين شروطها – شرطا يتعلق بمسؤولية الناقل مفاده انه إذا ثار تنازع بين القوانين بصدد هذه المسؤولية. فان الناقل والسفينة سيستمتعان بحماية القانون الأفضل لهما من بين قوانين المتنازعة.

وتقدم لنا عقد الإذعان، الذي يستغل احد طرفيه لتحديد شروطه مثالا معبرا عن كيفية تحول مبدأ سلطان الإدارة إلى أداة للجور على مصالح الطرف الضعيف.

من هنا كانت ضرورة الحد من حرية الطرف القوي في اختيار قانون العقد. وذلك لتحقيق نوع من التوازن طرفي العقد ولكن يجب الإشارة في هذا الصدد إلى تقييد مبدأ سلطان الإدارة على الصعيد القانون الدولي الخاص – وذلك بتقييد حرية الأطراف في اختيار القانون الذي يحكم عقدهم – يجب أن يكون بنفس درجة تقييد المبدأ ذاته على الصعيد القانون الموضوعي. ذلك لان ثمة تلازم بين القيود التي ترد على الإرادة في كل من القانونين، فحيث توجد حاجة لتقييد الإدارة في القانون الموضوعي تبرز نفس الحاجة في القانون الدولي الخاص، وعندما تنتفي هذه لحاجة في القانون الأول تنتفي بالمقابل في القانون الأخير.

في ضوء هذا الارتباط إذن يجب دراسة وسائل تقييد إدارة الأطراف في تحديد القانون الواجب التطبيق أو بمعنى أكثر دقة تقييد إدارة الطرف القوي في هذا الصدد. وفي ضوء هذا الارتباط أيضا يجب تقييم مدى فعالية هذه الوسائل في تحقيق الهدف المنشود بالنسبة للعقود التي تتسم بحاجة خاصة لحماية بعض أطرافها، و في ضوء هذا الارتباط أيضا يجب تقييم مدى فاعلية هذه الوسائل في تحقيق الهدف المنشود بالنسبة للعقود التي تتسم بحاجة خاصة لحماية بعض أطرافها، وخاصة عقود العمل الفردي وعقود الاستهلاك، مع الأخذ في الاعتبار – وكما

أوضحنا من قبل – أن عقود الاستهلاك ليست محددة بوضوح تام أنها تتضمن عديد من العقود التي يقوم بعض أطرافها بشراء سلع عاو الحصول على الخدمات لدواعي الاستعمال الشخصي.

والواقع أن للهدف الحمائي احد الأثرين على مبدأ سلطان الإدارة.فحماية العاقد الضعيف قد تقتضي إهدار هذا المبدأ كلية وذلك باستبعاد أي دور لإدارة جزئيا وذلك عندما يسمح للأطراف باختيار محدود وموجه لقانون العقد أو عندما يسمح باختيار هذا القانون شريطة عدم المساس بالقواعد الآمرة في القانون الذي كان سيعقد له الاختصاص عند انتقاء هذا الاختيار[32].

الفصل التاسع عشر: تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية.

ما هي أهمية حوكمة الشركات؟

ليس هناك سوى قليل من الموضوعات التي يمكن أن تفوق في أهميتها تلك الأهمية التي تحظى بها حوكمة الشركات بالنسبة لمنشات الأعمال الدولية وبرنامج التنمية. ويرجع ذلك إلى سلسلة من الأحداث التي وقعت من خلال العقدين الآخرين، والتي كانت السبب في هذه الأولوية التي تتمتع بها الموضوعات المتعلقة بحوكمة الشركات لدى كل من مجتمع الأعمال الدولية، ومؤسسات التمويل الدولية، وكانت الانهيارات المذهلة لمنشات الأعمال – مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار والإقراض Savings and Loan Banks في الولايات المتحدة الأمريكية، والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المسؤولين التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات – هي القوة الدافعة وراء طلب التغيير في الدول المتقدمة. وحديثا جدا فقد كانت الفضائح والأزمات المالية الكبرى، والانهيارات المؤسسية في شرق آسيا، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية هي التي أتت بموضوعات حوكمة الشركات إلى مركز الصدارة في الدول النامية، والأسواق الصاعدة والاقتصاديات الانتقالية.

وكانت كل هذه الأحداث تصور أن نقص حوكمة الشركات، يؤدي إلى تمكين ممن يعملون في داخل الشركة –من المديرين، وأعضاء مجلس الإدارة، أو الموظفين العموميين – من نهب الشركات أو الخزائن العامة على حساب المساهمين، والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح (مثل العاملين، والموردين، والجمهور العام وما إلى ذلك). وفي

[32] إبراهيم سيد احمد، صفحة 403-405.

الاقتصاد العالمي السائد في هذه الأيام، فان الأمر الأكثر احتمالا هو ازدياد معاناة الشركات والدول ذات النظم السائد في هذه الأيام، فان الأمر الأكثر احتمالا هو ازدياد معاناة الشركات والدول ذات النظم الضعيفة للحوكمة من الآثار الخطيرة لذلك. هذا الى جانب، وعلاوة على ما يلحق بها من فضائح وأزمات. أما ما يتزايد وضوحه بشدة فهو أن الطريقة التي تحكم بها الشركات – حوكمة الشركات – هي التي تقرر- إلى اكبر حد- ليس مستقبل ومصير كل شركة بمفردها وعلى حدة، بل مستقبل ومصير اقتصاديات بأكملها في عصر العولمة الحالي.

وقد أدرت العولمة وتحرير الأسواق المالية إلى فتح أسواق دولية جديدة تتيح إمكانيات تحقيق أرباح مذهلة، إلا أنها أيضا قد عرضت الشركات للمنافسة الشرسة ولقدر كبير من التذبذبات الرأسمالية. وقد أصبحت مشات الأعمال الوطنية تعلم كما يعلم مديرو الشركات، أن الشركات لكي تتوسع وتصبح قادرة على المنافسة دوليا، فإنها تحتاج إلى مستويات من رأس المال تتعدى إمكانيات مصادر التمويل التقليدية.

وأصبح الإخفاق في جذب المستويات الكافية من رأس المال يهدد وجود المنشاة ذاتها، وقد تكون له آثار شديدة الوطأة على الاقتصاديات بالكامل. وعلى سبيل المثال، فان عدم كفاية رأس المال، يعمل على محو القدرة التنافسية للمنشات، وعلى إلغاء الوظائف، فضلا عن إضاعة المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي لم يتم الحصول عليها إلا بشق الأنفس، وهو ما يعمل على تفاقم واستفحال الفقر. والمنشات التي لا تتمكن من جذب رأس المال تخاطر بان تتحول إلى مجرد العمل في البيع والتوريدات للشركات العالمية متعددة الجنسية، ا والى ما هو أسوأ من ذلك، فإنها عندما لا تتمكن من المنافسة يجري تركها خارج حلبة الأسواق الدولية تماما، بينما يخاطر الاقتصاد بأكمله بعدم قدرته على الاستفادة من مزايا العولمة.

وقد أدت الأزمات المالية الأخيرة التي فجرها الفساد وسوء الإدارة إلى أن تصبح عملية جذب المستويات الكافية من رأس المال متسمة بقدر كبير من التحديات.

ولقد كلفت تلك الأزمات المستثمرين مليارات الدولارات، وأدت إلى تخريب الجدوى المالية للشركات. كما أسهمت أيضا في ازدياد ونشاط المساهمين والمنافسة على الاستثمار. وقد أصبح المستثمرون الآن. وخاصة المؤسسات الاستثمارية. يعلنون بوضوح أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد وسوء الإدارة. كما أصبح

المستثمرون، قبل الالتزام بأي قدر من التمويل، يطلبون الأدلة والبراهين على أن الشركات تجري إدارتها وفقا للممارسات السلمية للأعمال التي تؤدي إلى تقليل إمكانيات الفساد سوء الإدارة كما أصبح المستثمرون، قبل الالتزام بأي قدر من التمويل، يطلبون الأدلة والبراهين على أن الشركات تجري إدارتها وفقا للممارسات السلمية للعمال التي تؤدي إلى تقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة إلى اقل حد ممكن وفضلا عن هذا، فان المستثمرين والمؤسسات سواء في بوجوتا، أو بوسطن أو بكين أو برلين يريدون أن يتمكنوا من تحليل ومقارنة الاستثمارات المحتملة وفقا لمعايير الشفافية نفسها، والوضوح والدقة في القوائم المالية قبل أن يقدموا على الاستثمار وفي الواقع فان قيام منشاة الأعمال ذات المصداقية التي يمكنها الصمود للاختيارات الدقيقة والفحص من جانب المستثمرين الدوليين قد أصبح أمرا يتعدى مجرد التسويق العالمي، بل قد أصبح أمرا أساسيا بالنسبة للشركات المحلية ولكافة الاقتصاديات كي تنمو وتزدهر.

وخلاصة القول، أن المستثمرين يسعون إلى الشركات التي تتمتع بهياكل حوكمة سلمية. و"حوكمة الشركات" هي تلك المجموعة من "قواعد اللعب" التي تجري بموجبها إدارة الشركة داخليا. كما يتم وفقا لها إشراف مجلس الإدارة على الشركة.

بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين، الذين قد يقيمون على بعد آلاف الأميال من الشركة "وبعيدين جدا عن إدارة المنشاة. وكما تتطلب الحكومة الجيدة وجود شفافية، حتى يتمكن أفراد الشعب من الحكم بشكل فعال على مدى قيام الحكومة بخدمة مصالحهم، فان الشركات يجب عليها أيضا أن تعمل بطريقة ديمقراطية شفافة حتى يتمكن أصحابها من اتخاذ القرارات الصائبة بشان استثماراتهم وهذه الإجراءات الديمقراطية الشفافة هي لب وجوهر حوكمة الشركات.

أما ما يجري إغفاله غالبا فهو أن حوكمة الشركات لها أهميتها بالنسبة لشركات القطاع العام بنفس قدر أهميتها بالنسبة لشركات القطاع الخاص. وقد بدأت الجهود المبذولة لغرس حوكمة الشركات في منشات القطاع العام تلقى مزيدا من الاهتمام مؤخرا. وعادة ما يكون هذا هو الحال عندما تحاول الدول القضاء على انتشار الفساد في القطاع العام، أو عندما يكون هذا هو الحال عندما تحاول الدول القضاء على انتشار الفساد في القطاع

العام، أو عندما تعمل تلك الدول على إعداد مؤسسات القطاع العام للخصخصة. وفي أي سيناريو من كليهما فان إجراءات الحوكمة السلمية للشركات تساعد على ضمان حصول الجماهير على عائد عادل على الأصول الوطنية

اطار 1-1

تحدد حوكمة الشركات توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الادارة، والمديرين، والمساهمين واصحاب المصالح الاخرين، كما انها تبين القواعد والاجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي بهذا، توفر ايضا الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع اهداف الشركة، ووسائل بلوغ تلك الاهداف، ورقابة الاداء.

مبادئ حوكمة الشركات (OECDمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (www.oecd.org)

كيف يمكن لحوكمة الشركات أن تساعد الشركات والاقتصاديات الوطنية؟

هناك عدة طرق يمكن بها لحوكمة الشركات أن تساعد بها الشركات والاقتصاديات على اجتذاب الاستثمار، وان تدعم بها أساس الأداء الاقتصادي طويل الأجل والقدرة التنافسية.

أولا: إن طلب الشفافية في عمليات الشركات، وفي إجراء المحاسبة والمراجعة، وفي عمليات الشراء، وفي كافة ومختلف الأعمال، يؤدي إلى مهاجمة حوكمة الشركات لجانب العوامل في عمليات وعلاقات الفساد. إذ أن الفساد يؤدي إلى تجفيف موارد الشركات ومحو قدرتها التنافسية، والى نفور المستثمرين بعيدا عنها.

ثانيا: إن إجراءات حوكمة الشركات تعمل على تحسين إدارة المنشاة من خلال مساعدة مديري الشركات ومجالس الإدارة على الوضع إستراتيجية سليمة للشركة، وضمان عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب سليمة تدعو إليها حاجة المنشاة والتأكد من أن نظم المرتبات والمكافآت تعكس الأداء، هذه الإجراءات هي التي تساعد الشركات على اجتذاب الاستثمارات بشروط مواتية وعلى تعزيز وتحسين أدائها.

ثالثا: إن إتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين، يؤدي إلى قيام نظام قوي لحوكمة الشركات يساعد على منع وقوع الأزمات الدورية في الجهاز المصرفي. حتى في الدول التي لا يتم فيها تداول معظم أسهم شركاتها في بورصات الأوراق المالية، كما يساعد اتخاذ الخطوة التالية وإتباع إجراءات الإفلاس على ضمان وجود طرق للتعامل مع حالات إخفاق وتوقف منشات الأعمال، تتسم بالعدالة بالنسبة لكافة أصحاب المصالح. بما في ذلك العاملين، وأصحاب المنشاة، والدائنين وبدون وجود الإجراءات الكافية للإفلاس، بما في ذلك نظم تنفيذها، فلن يكون هناك سوى القليل الذي يمكن عمله لمنع من يعملون في الداخل المنشاة المعسرة من تجريدها لحسابهم الخاص مما يكون فيها من قيمة متبقية. وقد حدث هذا على نطاق واسع في أثناء كثير من جهود الخصخصة في الدول والأسواق الصاعدة والانتقالية، وكانت له نتائج مدمرة.

رابعا: أظهرت البحوث التي أجريت مؤخرا، أن الدول التي توافرت بها حماية أقوى لمصلحة مساهمي الأقلية عن طريق حوكمة الشركات، تمتعت أيضا بوجود أسواق مالية أكثر ضخامة وأكثر سيولة. كما تظهر المقارنات بين الدول التي تضع فيها قوانينها على أساس تقاليد قانونية. إن تلك الدول ذات النظم الضعيفة تكون فيها معظم الشركات مملوكة أو تحت سيطرة قلة من المستثمرين الحاكمين بدلا من هيكل الملكية واسع الانتشار. ومن ثم، فانه في الدول التي تحاول جذب صغار المستثمرين سواء أكانوا محليين أم أجانب تكون حوكمة الشركات بالنسبة لها على قدر كبير من الأهمية من ناحية الحصول على العملة الصعبة المكتنزة في بطون الحشايا أو "تحت البلاطة" لدى المستثمرين الاحتماليين. ويمكن لهؤلاء المستثمرين، مجتمعين أن يمثلوا مصدر لمبالغ ضخمة لاستثمار طويل الأجل.

أما ما هو أكثر، فان غرس ممارسات حوكمة الشركات يؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية الخصخصة، كما يساعد على تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثمارها. وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي.

الحاجة ماسة إلى حوكمة الشركات

على الرغم من أن غرس حوكمة الشركات يعمل بوضوح لمصلحة المنشات والدول، فان تسارع خطى العولمة قد جعل الحاجة ماسة وعاجلة لحوكمة الشركات. ويتطلب غرس الحوكمة السليمة أن تقوم الشركات والحكومات الوطنية ببعض التغيرات المهمة. فيجب على الشركات والحكومات الوطنية ببعض التغيرات المهمة، فيجب على الشركات أن تغير الطريقة التي تعمل بها. ويجب على الحكومات أن تنشئ، وان تحافظ على، الإطار التشريعي والمؤسسي المناسب لذلك.

تعمل الحوكمة الجيدة للشركة على:

- تخفيض المخاطر.
- تعزيز الأداء.
- تحسين الوصول إلى الأسواق المالية.
- زيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات.
- تحسين القيادة.
- إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

إن الفوضى هي النتيجة لغياب القواعد والهياكل الملزمة.وفي ظل مثل تلك الظروف تصبح الأعمال وكأنها ليست سوى "رأسمالية الكازينو" حيث تصبح الاستثمارات ببساطة مجرد مقامرة أو مراهنات. مراهنات على أن يفي الأفراد بما يقولون، ومراهنات على أن المنشات تقول الحقيقة، ومراهنات على أن العاملين سيحصلون على أجورهم ومراهنات على أن الديون سيتم الوفاء بهم.

إن كل ما تدور حوكمة الشركات حوله بالمعنى الواسع هو كيفية إقامة هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في نطاق أحكام القانون. وتتضمن بعض التغيرات الرئيسية إتباع المعايير الدولية والدائنين أن يقارنوا بسهولة بين الاستثمارات المحتملة.

وقد بدأت جهود تحسين حوكمة الشركات عن طريق وضع معايير دولية من> نحو 15 عاما مضت، واكتسبت كثيرا من الزخم مؤخرا. وكان التحرك في ه>ا الاتجاه بقيادة منظمة التجارة العالمية (WTO) والدول الأعضاء بها. وقد تضمنت تلك الجهود وضع المعايير التي تساعد الشركات على النمو والتوسع عبد الحدود عن

طريق إقناع المستثمرين والدائنين انه يمكنهم الاستثمار بثقة في دولهم أو في المنطقة. ومن اجل هذا الهدف، قامت الأجهزة المحاسبية والاتحادات الوطنية للمحاسبين بالعمل لوضع مجموعة من معايير المحاسبة الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام البنك الدولي، ومعظم بنوك التنمية الإقليمية، ومختلف هيئات وأجهزة التنمية الوطنية بالبدء والتوسع، في برنامج حوكمة الشركات في عدة سنوات الأخيرة، وبأمثل فقد قامت المؤسسة المتصلة بالأعمال مثل مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، التابع للغرفة التجارية الأمريكية، بوضع حوكمة الشركات على قمة اهتماماتها. كما قامت المراكز الفكرية وجمعيات واتحادات العمال في جميع أرجاء العالم النامي والاقتصاديات الانتقالية بتركيز مواردها على حوكمة الشركات.

هذا وتحظى حوكمة الشركات بدرجة كبيرة من الاهتمام في الدول المتقدمة أيضا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك قدر كبير من الشعور بعدم الراحة بشان الاستقلال "المراجعين المستقلين" وهو ما يمكن مشاهدته في الضجة الإعلامية التي حدثت مؤخرا، والتي تحيط بانتهاك القواعد التي تحظر على المراجعين أن يقوموا بالاستثمار في الشركات التي يقومون بمراجعتها. وكان إفلاس شركة انرون (Enron) هو محط الأنظار في هذا الصدد وبصفة أكثر عمومية، فان المجتمعات الصناعية المتقدمة. قد تحققت انه لاجتذاب الاستثمار والمنافسة على مستوى الدولي فلابد من إصلاح وتقوية الحومة ومن ثم فان لجنة كابوري في المملكة المتحدة، ولجنة فينو في فرنسا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ولجنة كينج بشان حوكمة الشركات في جنوب إفريقيا، قامت كلها في السنوات الأخيرة بإصدار إرشادات جديدة لحوكمة الشركات.

مازال العمل في بدايته:

على الرغم مما أدته تلك الإرشادات الجديدة لحوكمة الشركات من مساعدة للشركات والدول في اجتذاب الاستثمار وتحسين الأداء، فان الفضائح المالية وهروب رؤوس الأموال ما يزال يضرب الاقتصاديات في جميع أرجاء العالم. ومن ثم فان الإرشادات الموجودة حاليا، ينبغي النظر إليها باعتبارها مكونا واحدا من بين عديد من المكونات الضرورية وغير الكافية –حتى الآن- لإقامة نظام سليم لحوكمة الشركات.

ولكي يكون لإجراءات حوكمة الشركات اثر محسوس في أي اقتصاد فلابد من وجود مجموعة حديثة ونافذة من النظم الديمقراطية الرئيسية، وتشريعات السوق، بما في ذلك نظام قانوني للتنفيذ العقود وحقوق الملكية. وعلى أية حال، ففي معظم الاقتصاديات النامية عادة قد تكون المؤسسات التشريعات الخاصة بالأسواق الصاعدة ضعيفة. ونظرا لهذه الظروف فان غرس حوكمة الشركات في الأسواق النامية والصاعدة يتطلب ما هو أكثر من مجرد تصدير النماذج الجيدة لحوكمة الشركات والتي تعمل بصورة طيبة في الاقتصاديات المتقدمة، إذ يجب توجيه اهتمام خاص نحو إنشاء المؤسسات والتشريعات السياسية والاقتصادية التي يجري وضعها وفقا للاحتياجات الخاصة لكل دولة والتي تعطي الشركات شيئا من القوة.

إن النضال من اجل غرس حوكمة للشركات تتسم بالدقة والصرامة لا ينتهي بمجرد وضع تلك التشريعات والمؤسسات السياسية والاقتصادية الرئيسية. إذ أن التشريعات والمؤسسات جيدة التصميم والإعداد لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تنفيذ الإرشادات والدساتير الموجودة فعلا لحوكمة الشركات. وإذا ما فشلت تلك الإرشادات أو الدساتير في تناول الموضوعات الرئيسية لحوكمة الشركات، فان التشريعات ذاتها مهما تكن درجة جودتها لن يكون في إمكانها تقديم الحلول.

وفي الواقع هذا هو الحال غالبا. وقد أخفقت كثيرا من الدساتير، بما في ذلك مبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD Principles)، في تناول ومعالجة بعض موضوعات حوكمة الشركات،التي إذا تركت دون فحص أو مراجعة، فقد تؤدي إلى إحداث الفوضى في الاقتصاديات النامية والمتقدمة. واحد أوجه الضعف الشديدة في الإرشادات الحالية هو القواعد لا تطبق على كافة الشركات بدرجة متساوية. وعلى سبيل المثال فان الإرشادات لا تنطبق على الشركات غير المقيدة بالبورصات، وهناك جزء كبير منها مملوك عائليا. ومع ذلك فان الشركات المملوكة عائليا تسيطر على كثير من اقتصاديات الدول النامية، وتبرز بشكل ظاهر في بعض الاقتصاديات المتقدمة. ويتطلب الأمر وضع معايير واضحة، قابلة للتنفيذ، لمنع عمليات الإقراض المرتبطة غير السلمية – والتي تمارس على نطاق واسع في بعض الاقتصاديات المتقدمة والنامية، كما تعتبر مسؤولية عن الأزمات المالية الأخيرة في شرق آسيا وأوروبا الشرقية. وباختصار، ولكي تصبح الإرشادات الموجودة فعالة، فان الأمر يستلزم إضافة لها تتناول تلك الأنواع من موضوعات حوكمة الشركات.

ولهذه الأسباب، قام مركز المشروعات الدولية الخاصة () بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات، مكونة من خبراء في حوكمة الشركات كي تقوم بتقييم الإطار المؤسسي في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، وكذلك بالنسبة لإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، حتى يمكن تحديد الآليات اللازمة لتنفيذ حوكمة الشركات بشكل فعال في جميع أرجاء العالم.

"لقد قمنا جميعا بالتركيز، بشكل يكاد أن يكون مطلقا على موضوع حوكمة الشركات في الشركات العامة، والمقيدة بالبورصة والتي يجري تداول الأوراق المالية الخاص بها في البورصة، بينما نعلم جميعا أن نحو 90% أو أكثر من الأعمال التي تجري في جميع أنحاء العالم تقوم بها منشات تسيطر عليها عائلات أو منشات مملوكة عائليا."

وهذا الفصل –الذي بين أيدينا- هو نتيجة مناقشات مجموعة العمل إلى جانب الخبرة التي تجمعت لدى المركز الدولي للمشروعات الخاصة CIPE طوال عقد كامل من الترويج لحوكمة الشركات في جميع أنحاء العالم. ويبدأ الفصل بنظرة عامة عن موضوعات حوكمة الشركات، وملخص لإرشادات وتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD). وتتبع ذلك مناقشة شاملة للتشريعات والمؤسسات الديمقراطية والمؤسسات القائمة على أساس السوق، والتي تعتبر أساسية في هذا الصدد، كما يتطلب الأمر وجودها حتى يمكن أن تتحقق الفعالية لدساتير حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية. كما تم في هذا الفصل تناول عديد من الموضوعات البارزة التي كان لا يتم تناولها في المنهج التقليدي لحوكمة الشركات، ولكنها تتعلق بكل منشاة وبكل اقتصاد –وتلي ذلك- إشارة إلى بعض التحديات الرئيسية لغرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية. ثم تبعت هذا سلسلة من الحالات الدراسية التي تقدم استراتيجيات مقيدة لغرس حوكمة الشركات في مختلف المجالات. وتختتم هذه المناقشات بتقديم دليل إلي موارد مفيدة يوضح للقارئ أين يمكنه أن يجد معلومات إضافية عن حوكمة الشركات وأدواتها؟.

من أين تظهر الحاجة إلى حوكمة الشركات؟

تبرز الحاجة الأصلية لحوكمة الشركات من الفصل بين الملكية والإدارة (التحكم) في الشركات المملوكة للجمهور، ويسعى المستثمرون إلى استثمار رؤوس أموالهم في المنشات إذ كثيرا من المستثمرين ليس لديهم الوقت او

الخبرة اللازمين لتشغيل المنشاة وضمان تحقيقها لعائد على استثماراتهم. ونتيجة لذلك، يقوم المستثمرون باستخدام أفراد ذوي خبرة إدارية للقيام بالإدارة والتشغيل اليومي للمنشاة، لكي يتأكدوا أن نواحي النشاط التي تقوم بها المنشاة تعمل على تعزيز الربحية والأداء طويل الأجل.

واحد العيوب الرئيسية لهذا الترتيب هو أن المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة غالبا ما لا يكونون هم أصحاب المنشاة، ومن ثم فإنهم لن يتحملوا عبء خسارة الاستثمار، أو ضياع الأرباح إذا ما فشلت الشركة في أدائها ونتيجة لذلك، فقد يقوم المديرون أو أعضاء مجلس الإدارة باتخاذ إجراءات تضر بقيمة استثمارات المساهمين. وقد لا يتمتعون بمستوى اليقظة أو الحذر الذي ينبغي أن يكون لديهم في المراقبة والإشراف على عمليات الداخلية في الشركة، وقد يفرطون في المخاطر إذا ما أصبحت مناصبهم مهددة، أو قد لا يقومون بالمخاطرة بدرجة كافية عندما يكون لديهم إحساس بالأمان في مناصبهم. وقد يتراجعون إلى الخلف عن القيام بعملية استحواذ قد تكون في مصلحة الشركة في الأجل الطويل، أو قد يتوسعون عن طريق الاستثمار في صناعات هابطة يشعرون بان لديهم القدرة على تشغيلها، ولكنها ليست مربحة. كما أن المديرين قد يميلون أيضا إلى السرقة من الشركة عن طريق السلب من صندوق المعاشات، أو عن طريق دفع أسعار مغالي فيها للتوريدات من الشركة التابعة، أو عن طريق الانغماس في عمليات الاتجار الداخلية للأسهم. ومن الواضح أن مثل هذه الأنماط من السلوك تضر بالأداء والجدوى المالية للمنشاة، وتصور مدى الحاجة إلى حوكمة الشركات.

ومع هذا، فان الحاجة إلى الحوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية، والصاعدة، والانتقالية تتعدى حل المشاكل الناشئة من الفصل بين الملكية والإدارة. إذ أن الاقتصاديات النامية والصاعدة دائما ما تواجه موضوعات مثل نقص حقوق الملكية وسوء استخدام حقوق ساهمي الأقلية، وانتهاك العقود، ونهب الأصول، والتعامل مع الذات.

أما ما يجعل الأمر الأكثر سوءا فهو أن هذه الأفعال غالبا ما لا تخضع للعقاب، ويرجع هذا إلى النقض السائد في كثير من الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، في التشريعات والمؤسسات السياسية الاقتصادية اللازمة –للديمقراطية والأسواق كي تقوم بعملها. وبدون وجود تلك المؤسسات والتشريعات لن يكون هناك سوى

اثر بسيط لحوكمة الشركات. ومن ثم فان غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية يستدعي وضع وإنشاء التشريعات والمؤسسات الديمقراطية القائمة على أساس السوق إلى جانب الإرشادات والتوجيهات السليمة للعمليات الداخلية في الشركة[33].

الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات الفعالة

نورد فيما يلي وصفا لمجموعة المؤسسات والتشريعات التي يتطلب الأمر وجودها كي يكون للضوابط الداخلية لحوكمة الشركات اثر ملموس. ويقوم الوصف على أساس مناقشات مائدة مستديرة مع أعضاء اللجنة عمل المركز الدولي للمشروعات الخاصة (CIPE) لبحث موضوع حوكمة الشركات، وعلى أساس الخبرة الواسعة للمركز في تشجيع حوكمة الشركات جميع أنحاء العالم. ومن الواضح أن كل دولة تحتاج إلى تقويم نواحي الضعف بها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لعلاجها، ويتم رسم القائمة المناسبة على ذلك لتوجيه الجهود إلى الاتجاه السليم، وحتى يتم إنشاء الهياكل التي تسمح بقدر جيد من الحرية في إطار من حكم القانون. وحيث يمكن لتلك الترتيبات أن تصنع الأساس لبناء الثقة التي هي العنصر الأكثر أهمية في قيام منشات الأعمال الفعالة.

حقوق الملكية

وأبعاد التشريعات الأساسية والأكثر أهمية لإنشاء اقتصاد ديمقراطي قائم على أساس السوق ولوضع إجراءات في حوكمة الشركات هو نظام حقوق الملكية الذي ينشئ حقوق الملكية الخاصة. فان من الأمور الأساسية أن تصنع قوانين حقوق الملكية ولوائحها معايير بسيطة وواضحة تحدد على وجه الدقة من يملك ماذا، وكيف يمكن تجميع أو تبادل هذا الحقوق (عن طريق العمليات التجارية مثلا) ومعايير لتسجيل المعلومات (مثل الملاك) القانونيين لعقار، وما إذا ما كان العقار مستخدما لضمان قرض وما إلى ذلك) بطريقة مرتبة زمنيا وذات تكلفة معقولة. في قاعدة بيانات متكاملة ويمكن وصول الجمهور إليها. وسيرفض المستثمرون وتقديم رءوس الأموال إلى المنشات دون أن تكون هناك نصوص قانونية نافذة بشان حقوق الملكية.

[33] إبراهيم سيد احمد، صفحة 625-636.

وفي هذا الصدد، فان هناك نوعان من التشريع النوع الأول هو التشريع الذي يعطي للشركات شخصية قانونية عن طريق الاعتراف بوجودها كأشخاص "قانونية" مستقلة عن أصحابها، ويحدد متطلبات النظام الأساسي للشركة، تبيين حدود التزامات أصحاب الشركة بقيمة ما يملكونه في الشركة والنوع الآخر من التشريعات يسمح بإنشاء الشركات المشتركة.

قانون العقود:

لن يمكن إجراء سوى القليل جدا من العمليات التجارية وغيرها ما لم يكن هناك تشريع ولوائح تضمن سلامة العقود ونفاذها، ومن الأمور الأساسية أن تعمل هذه التشريعات على حماية الموردين والدائنين، وأصحاب الأعمال والعمال وغيرهم.

قطاع مصرفي جيد للتنظيم:

يعتبر وجود نظام مصرفي صحي وسليم احد الركائز الأساسية المطلقة لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات. ويوفر القطاع المصرفي رأس المال اللازم والسيولة لعمليات الشركات ونموها. ويعتبر وجود الحوكمة الجيدة في النظم المصرفي أمرا مهما بصفة خاصة في الدول النامية، حيث تقوم البنوك بتوفير معظم التمويل وفصلا عن هذا، فان تحرير الأسواق الكمالية قد أدى إلى تعريض البنوك لقدر اكبر من التذبذبات والى مخطر ائتمانية جديدة.

وقد أثبتت أزمات شرق آسيا وروسيا، أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية والهروب الضخم لرءوس الأموال يمكن أن يدمر الاقتصاديات القومية بشكل خطير، ولذا فان وجود إطار يعزز ويدعم وجود نظام مالي مرن مع تميزه بالأمن والسلامة في الوقت نفسه يعتبر أمرا حاسما، على قدر كبير من الأهمية أما ما يحتاج إليه الأمر في هذا الصدد، فهو وجود شروط ومتطلبات رشيدة وممارسات فعالة للإشراف المصرفي.

ويقدم لنا بنك التسويات الدولية (BIS) بعض مجموعات من المعايير وأفضل الممارسات التي يمكن تطويعها وفقا للنظم القومية المختلفة بما يؤدي إلى تمهيد ملعب مستو سليم. ويقدم الإطار المقترح الجديد لكفاية رأس المال (الإطار) قدرا اكبر من الأساليب القياسية، ذات مرونة اكبر، لتقييم مدى كفاية رأس المال، والمخاطر،

حتى يتم التوفيق بين متطلبات القانونية والتنظيمية لرأس المال وبين المخاطر التي يتعرض لها. ويقوم الإطار المقترح على أساس ثلاثة أعمدة:

أ- حد أدنى لرأس المال المطلوب.

ب- استعراض إشرافي لعملية التقييم الداخلي للمؤسسة ومدى كفاية رأس مالها.

ت- الاستخدام الفعال للإفصاح لدعم انضباط السوق باعتباره مكملا للجهود الإشرافية.

وتقدم تلك الأعمدة معا آليات مهمة لضمان قيام البنوك بإدارة رأس المال بطريقة مسئولة ذات كفاءة، كما أنها تتمتع بالسلامة المالية. هذا فضلا عن أن كل عمود يدعم وجود حوكمة أفضل في داخل قطاع الشركات.

الحد الأدنى لرأس المال:

يوفر العمود الأول، الخاص بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، للبنوك وللمشرفين على البنوك نطاقا من الأدوات التي تهيئ لهم دقة تقييم الأنواع المختلفة من المخاطر، بحيث يكون لدى البنك قدر كاف من رأس المال لتغطية هذه المخاطر.

الاستعراض الإشرافي لعملية التقييم الداخلي للمؤسسة ومدى كفاية رأس مالها لا يعتبر تحديد درجة الدقة في تقدير متطلبات رأس المال مفيدا إلا إذ تم الالتزام بتلك المتطلبات. ومن اجل هذا تكون لدى كل بنك مجموعة من السياسات والإجراءات لضمان كفاية المطلوب من رأس المال على وجه الخصوص، وسلامة إدارة البنك بصفة عامة. وتتضمن هذه الإجراءات القيام بمخاطر ائتمانية، مع فعالية الإشراف، وانضباط كبار المقترضين، والالتزام بالقواعد المتشددة للمراجعة، وفي النهاية، فان نتائج هذه العمليات الداخلية هي التي يعول عليها ويعتمد ذلك على عاملين:

1- الأول هو الحوكمة الفعالة لدى المقترضين، والذين غالبا ما يكونون من بين منشات الأعمال، وهنا يحتاج البنك إلى معلومات عن ظروف المنشاة حتى يتمكن من تقييم المخاطر بطريقة سامية. ويتطلب هذا أن تكون لدى الشركة دفاتر قانونية موثقة تجري مراجعتها بدقة، ويتاح للبنك الاطلاع عليها وبمعنى آخر، فان المنشات تحتاج إلى وجود نظام جيد لحوكمة الشركات بها. والبنوك التي تقوم بإقراض الشركات تحت مظاهر

خادعة مزيفة، أو إلى المنشات التي تمارس الغش والتزوير، يمكن أن تعاني إلى حد كبير عندما تتعثر المنشاة في سداد التزاماتها (ومقال ذلك ما حدث مؤخرا للبنوك التي قمت ممارسات سليمة لحوكمة الشركة قبل تقديم الائتمان.

2- ترتكز فائدة العمليات الداخلية في البنك أيضا على آليات الإشراف الفعالة التي عمل ذلك. ويقوم المشرفون، على أساس مجموعة من المعايير، باستعراض العمليات الداخلية للبنك، كي يحددوا مدى قدرة هذه الإجراءات على تقدير كفاية الاحتياجات الرأسمالية بالنسبة إلى التقييم الدقيق للمخاطر.

وعلاوة على المعايير الجديدة التي تعتبر جزءا من الإطار، فقد قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي Core Principles for Effective Banking Superervision بوضع مشروع شامل لنظام إشراف مصرفي فعال تحت عنوان "المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي" وتشرح "طريقة وضع هذه المبادئ الأساسية Core Principles Methodology كيفية تنفيذ وتقييم المبادئ.

الاستخدام الفعال للإفصاح لتقوية ودعم انضباط السوق باعتبار مكملا للجهود الإشرافية.

وهذا العمود الثالث للإطار الجديد يساند ويدعم العمودين الآخرين عن طريق تقوية ودعم متطلبات الإفصاح ومن ثم تعزيز انضباط السوق. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمشاركين في السوق تقييم مدى سلامة تعاملاتهم مع البنوك هي مدى فهمهم وإمكان حصولهم على صورة تقييم البنك للمخاطر ووضع كفاية رأس المال بشكل منتظم. ويعمل الإفصاح المنتظم عن هذه المعلومات على انضباط البنوك نظرا لان المشاركين في السوق سيتجمعون حول البنوك ذات الممارسات السليمة والتي تتمتع بالسلامة المالية. كما أن المشاركين في السوق سيتجنبون البنوك التي تتحمل مخاطر مفرطة بدون مخصصات رأسمالية كافية، وربما أيضا يتجنبون تلك البنوك التي لا ترغب في تحمل مخاطر كافية لتظل محتفظة بقدرتها التنافسية.

ومن الممكن أيضا أن يؤدي الإفصاح عن تقييمات البنوك للمخاطر التي تحسن حوكمة الشركات. كما يوفر ترتيب البنوك للشركات حسب درجة مخاطر معلومات مهمة عن السلامة المالية للشركة. ويمكن للمساهمين

استخدام هذه المعلومات للضغط على الإدارة لإجراء تغيرات أو لمعاقبة الإدارة عن طريق تحويل رءوس أموالهم إلى مكان آخر.

وبالمثل، فان الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيكل ملكية البنوك، والعلاقات فيما بينها وبين المنشات الأخرى أو القطاع العام يدعم جودة الحوكمة في البنوك والشركات، ويساعد على منع الأخطار المعنوية والانهيارات المالية. وقد عانى كثير من الدول النامية من الأزمات المالية التي نبعت من عدم الإفصاح عن عمليات لم يتم إجراؤها بعيد عن الشركة ذاتها. وتتضمن الأمثلة عمليات الإقراض الضخمة والمتكررة والمباشر أو المرتبطة من جانب البنوك إلى المنشات تعمل ضمن مجموعة البنك ولم تكن مؤهلة للائتمان. وعندما يحدث ذلك على نطاق واسع فان الأثر يمكن أن يكون كبيرا مثل أي صدمة اقتصادية أخرى. واختصار فانه ينبغي على الأقل الإفصاح عن الارتباطات بين الحوكمة والبنوك والشركات (حتى يمكن للمساهمين وأعضاء المجلس الإدارة أن يعبروا عن رد الفعل لديهم طبقا لذلك)، وقد يكون من الأفضل، التخلص منها. وبالمثل فان هناك جدلا متزايدا حول ما إذا ينبغي على الدولة النامية أن تطلب الفصل بين نواحي النشاط الاستثماري والتجاري في البنوك.

آليات الخروج من الاستثمار: الإفلاس ونزع الملكية

لما كان من غير المتوقع نجاح كافة محاولات الشركات، فان وجود تشريع يضع آليات منظمة للخروج تحقق تصفية عادلة متساوية، يعتبر أمرا أساسيا حتى يمكن تصفية الاستثمار وإعادة تخصيصها لمشروعات منتجة قبل أن تتبدد تماما.وما يتطلبه الأمر هنا هو وضع القوانين واللوائح التي تطلب من المنشات المالية وغير المالية أن تلتزم بمعايير الإفصاح الدقيق المنتظم فيما يتعلق بديونها والتزاماتها، إلى جانب قوانين إجراءات تسمح بسرعة وكفاءة إجراءات الإفلاس ونزع الملكية تحقق المساواة بين الدائنين وأصحاب المصالح على حد سواء ويعتبر نقص الشفافية فيما يتعلق بالشركة وديون البنوك احد العوامل المهمة الكامنة وراء الأزمات المالية في شرق آسيا والاتحاد الروسي. وفضلا عن هذا فان نقص أو عدم تنفيذ الإجراءات الكافية بشان الإفلاس ونزع الملكية قد سهل انتشار عمليات نهب الأصول على نطاق واسع من جانب الداخليين في الشركات.

وجود أسواق سليمة للأوراق المالية:

تتميز أسواق الأوراق المالية ذات الكفاءة بأنها تعاقب الداخليين بسرعة عن طريق إرسال الإشارات السعرية، والسماح للمستثمرين بتصفية استثماراتهم بسرعة وبقليل من التكلفة. ويؤثر هذا على قيمة أسعار أسهم الشركة وعلى إمكانية حصول الشركة على رأس المال. ويتطلب سوق الأوراق المالية الذي يتصف بكفاءة العمل ما يلي:

وجود قوانين تحكم كيفية إصدار الشركات للأسهم والسندات، وتداولها، وتنص على مسؤوليات والتزامات مصدري الأوراق المالية ووسطاء السوق (السماسرة، والمنشات المحاسبية ومستشاري الاستثمار) والتي تقوم على أساس الشفافية والعدالة. ومن المهم بصفة خاصة وجود القوانين واللوائح التي تحكم عمل صناديق المعاشات والتي تسمح بقيان صناديق الاستثمار المفتوح بدون حدود.

وجود متطلبات للقيد في البورصات الأوراق المالية تقوم على أساس معايير الشفافية والإفصاح الشديد. مع وجود سجلات مستقلة للأسهم، وهو ما قد يكون مفيدا في هذا الصدد.

وجود هيئة حكومية مثل لجنة الأوراق المالية تضم منظمين مستقلين مؤهلين ذوي سلطة تمكنهم من تنظيم عمليات الأوراق المالية الخاصة بالشركات وتنفيذ قوانين الأوراق المالية.

وقد قامت المنظمة الدولية للجان الأوراق (Iosco) بوضع سلسة من المعايير المفيدة لإنشاء أسواق للأوراق المالية تتسم بالعدالة والكفاءة والسلامة. ويمكن الحصول على هذه المعايير من موقع (www.iosco.org).

الأسواق التنافسية:

يعتبر وجود الأسواق التنافسية احد العناصر المهمة في الرقابة الخارجية على الشركات، والتي ترغمها على تحقيق الكفاءة والإنتاجية خشية ضياع أو تخفيض حصتها السوقية. ويؤدي نقص وجود الأسواق التنافسية إلى تحبيط عزيمة الأقدام على تنظيم الأعمال، ويعزز تحصين الإدارة والفساد، ويؤدي إلى خفض الإنتاجية. ولهذا السبب فان من الأمور الحاسمة أن تؤدي القوانين واللوائح إلى إنشاء بيئة تتسم بالوضوح وتكون تنافسية في ذات الوقت.

ويمكن للحوكمات:

- إزالة عوائق دخول إلى الأعمال.
- إصدار القوانين الخاصة بالمنافسة، والمناهضة للاحتكار.
- إلغاء نظم المعاملة التفضيلية مثل: الإعانات والحصص والإعفاءات الضريبية.
- إنشاء أولويات تجارية واضحة.
- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر والصرف الأجنبي.
- تخفيض تكلفة إنشاء وتشغيل منشاة أعمال رسمية.

وتوفر منظمة التجارة العالمية معايير مفيدة لإنشاء بهذه تجارية تنافسية وتحقق

التدمير الخلاق، أهمية الآليات الخروج

مقتطفات من المائدة المستديرة التي عقدت بمقتضى

السفير جون بون

رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي المسؤول

لشركة جلوبال نت بارتنرز

)CIPEورئيس مجلس إدارة مركز المشروعات الدولية الخاصة (

"في عملنا، لا نرى سوى التغيير في السيطرة على تلك الشركات، عندما يزداد حجم ديونها التي ارتبطت بها عما يمكنها تحمله من التزامات، ومن ثم تجري عملية لإعادة الهيكلة تؤدي إلى تدفق حقوق الملكية"

دان كونيجسبرج.

صفحة 655

محلل سابق، خدمات المساهمين المؤسسين

أسواق الاستيلاء على المنشات:

يتمثل أحد العناصر الحيوية الأخرى في بيئة الأعمال التجارية التنافسية في وجود سوق لانضباط الشركات. ويقوم هذا السوق بمعاقبة الداخليين، ويشجعهم إما على تحسين أداء المنشاة أو التعرض لخطر ضياع سيطرتهم عليها عن طريق الإفلاس باعتباره النتيجة النهائية لتصرفاتهم. وهو ما يعني أن المنشات أو المستثمرين يمكنهم، في ظل ظروف معينة، وكذلك قواعد تنفيذية محددة واضحة. (مثل تلك التي تحكم عمليات الاستيلاء والتسابق إلى جميع التوكيلات) حتى لا تتمكن الإدارة من تأخير أو إطالة أمد محاولة الاستيلاء.

وقد يواجه إنشاء أسواق فعالة لعمليات الاستيلاء معرضة شديدة حتى في الاقتصاديات المتقدمة الراسخة. وقد كان هذا هو ما حدث بصفة خاصة عندما واجهت الشركات عمليات استيلاء عدوانية أو عروضا بالاستيلاء عن طريق شركات أجنبية أو أفراد أجانب. وفي خلال السنوات الاثني عشر الماضية كانت اللجنة الأوروبية تناضل كي تتم الموافقة على الدستور لعمليات الاستيلاء في جميع أرجاء أوروبا، والذي يمكن أن يمهد الطريق أمام عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود. وقد لقيت إحدى المحاولات في هذا الصدد في العام الماضي، معرضة شديدة من الشركات الألمانية التي قالت أن الفشل في منع استخدام الأسهم ذات حقوق التصويت الخاصة – بما في ذلك حق الاعتراض على عمليات الاستيلاء- يضر بمصلحة الشركات التي ليست لديها هذه الحقوق. وفضلا عن

هذا، فان هذه الحقوق قد تستخدم لتحصين إدارة الشركة من قابلية المحاسبة على المسؤولية، ويجري في الوقت الحاضر الانتهاء من وضع دستور جديد يقضي بإيقاف حقوق التصويت الخاصة في أثناء عمليات الاستيلاء وينص على أسعار عادلة للأسهم الخاضعة للاستيلاء، وقد حصل على تأييد مبدئي من القادة الألمان ومن المسئول عن السوق الداخلية الأوروبية.

ويعتبر إنشاء أسواق منظمة وشفافة لعمليات الاستيلاء أمرا حاسما لإتمام عمليات الاندماج والاستحواذ، لإغراض اقتصادية لها وجاهتها، بطريقة عادلة بالنسبة لجميع أصحاب المصالح. وعادة ما يؤدي التنافس السليم على عملية الاستيلاء وكذلك على عمليات الاستحواذ والاندماج جيدة التنفيذ إلى تدعيم وتقوية حوكمة الشركات عن طريق تحسين الإدارة الداخلية للشركة. وبذلك تقدم مزايا اقتصادية اكبر للخارجين والدائنين وبدرجة تفوق ما قد تقدمه لو استمرت في الأداء دون المستوى في ظل الإدارة السابقة.

إجراءات خصخصة تتسم بالعدالة والشفافية:

إن الطريقة التي تتم بها خصخصة المنشات لا تؤثر في هيكل الملكية فحسب، بل تعكس أيضا ثقافة الدولة الخاصة بالشركات. ومن ثم فان وجود قواعد وإجراءات واضحة المعالم ودقيقة وشفافة تنص على كيفية وتوقيت إجراء خصخصة الشركات يعتبر أمرا أساسيا. ومن الممكن أن تؤدي نظم الخصخصة السيئة إلى تخريب الاقتصاد والتأثير سلبا على بيئة ومحيط الأعمال.

نظم ضريبية واضحة وشفافة:

ينبغي إصلاح النظم الضريبية حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة. وفي هذا الصدد، إلغاء تعدد الإجراءات الخاصة بالتقارير المالية يسمح للمسئولين بممارسة قدر كبير من الاختيار الشخصي، وهو ما يهيئ لهم الانغماس في الفساد ولذا يجب إلغاؤه. كما أن قوانين ولوائح الضرائب ينبغي أيضا أن تتطلب قدرا كافيا من الإفصاح عن البيانات المالية، وينبغي أن يجري تنفيذها بصورة دائمة بفعالية وفي أوقات محددة.

وجود نظام قضائي مستقل ويعمل بشكل جيد:

يعتبر النظام القضائي المستقل الذي يعمل بشكل جيد، واحدا من أهم المؤسسات في الاقتصاد الديمقراطي القائم على أساس السوق. ولا يمكن لأي من الإجراءات الضرورية التي تم وصفها فيما سبق أو سيتم وصفها فيما يلي أن تحقق أي اثر ما لم يكن هناك نظام قضائي سليم يسهر على تنفيذ القوانين باستمرار وبكفاءة وعدالة، ومن ثم يحافظ على حكم القانون وفي هذا الصدد، فان الآليات المذكورة فيما يلي يمكن أن تساعد على تقوية دعم لطاقات الإدارية الأساسية والقدرة على التنفيذ.

اختيار هيئة الموظفين من بين العاملين المدينين ذوي المؤهلات الجيدة.

تعيين وترقية الموظفين بناءا على معايير مهنية قابلة للاختيار (بناءا على اختبارات موحدة).

تقديم تدريب مهني للعاملين المدينين على أساس احدث تكنولوجيا.

دفع مرتبات مناسبة حتى يمكن جدب الأفراد المهنيين المؤهلين الأكفاء، ولمنع تقاضي الرشاوي.

تقديم فرص لتثبيت الموظفين بناءا على الأداء (وليس على أساس الانتخابات الدورية).

ويمكن أيضا تدعيم التهيئة القضائية عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة لإدارة العملية القانونية بسرعة وكفاءة.

الاستراتيجيات المناهضة للفساد:

يمكن تنفيذ إجراءات فعالة لمناهضة الفساد عن طريق تحديد النصوص القانونية والتنظيمية والتنسيق فيما بينهما، وتوضيح القوانين الخاصة بتضارب المصالح وإتباع وتنفيذ دستور منظمة الشفافية الدولية بشان التوريدات الحكومية. وإتباع والالتزام باتفاق التعاون الاقتصادي والتنمية المناهض للرشوة.

إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية:

من الضروري إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية التي أصبحت مفرطة في البيروقراطية وصارت غير ذات كفاءة.ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في تلك الأجهزة مع تبسيطها، وتقييم أداء هذه الأجهزة بانتظام طبقا لمعايير واضحة ومحددة تماما. وتنفيذ إجراءات لتحسين الأداء الضعيف فورا

وبشكل شامل في الجهات التي تحتاج إليه. وعلى سبيل المثال. فعندما يتم احتجاز السلع المصدرة والمستوردة لفترات طويلة في الموانئ المملوكة للحوكمة، عن طريق السلطات الجمركية، ترتفع التكلفة على القائمين بتلك الأعمال وتنخفض القدرة التنافسية لتلك السلع. وفضلا عن هذا يزداد الإغراء لطلب ودفع الرشاوي للإسراع بالإجراءات.

تقوية ودعم الطاقة الإدارية وطاقة التنفيذ لأجهزة الحكومية.

في هذا الصدد يمكن للآليات التالية أن تساعد على تقوية واستمرار الطاقات الإدارية وطاقة التنفيذ.

صقل وتهذيب هيئة الموظفين من بين العاملين المدينين المؤهلين جيدا.

تعيين وترقية الموظفين على أساس معايير مهنية قابلة للاختيار (بناء على اختيارات نمطية موحدة).

تقديم تدريب مهني للعاملين المدنيين على أساس احدث تكنولوجيا.

دفع مرتبات مناسبة حتى بمكن جذب الأفراد المدنيين المؤهلين الأكفاء، ومنع تقاضي الرشاوي.

تقديم فرصة لتثبيت الموظفين بناء على الأداء (وليس على أساس الانتخابات الدورية).

ويمكن أيضا تدعيم الأجهزة الحكومية عن طريق توفير الموارد الآلية والفنية اللازمة لتنفيذ القوانين بسرعة وكفاءة.

إنشاء آليات روتينية للمشاركة:

يتطلب إنشاء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات، حتى تثبت جذورها، إصلاح كثير من القوانين واللوائح الموجودة ووضع قوانين ولوائح جديدة بدلا منها. وحتى يمكن ضمان أن يعمل الإطار الجديد على خلق ملعب ممهد، فان يجب أن تكون لدى المواطنين الفرصة للمشاركة في تشكيل هذا الإطار ومن الأمور الأساسية إنشاء آليات روتينية للمشاركة في عملية وضع السياسة على أساس يومي. ويقدم إعلان صنعاء مجموعة من الإجراءات التي تهدف لتعزيز درجة المشاركة العامة في وضع السياسات والعمليات التشريعية.

تشجيع قيام جهاز إعلامي ذي خبرة وقدرة على الاستقصاء:

حتى يمكن مراقبة وتتبع أداء المديرين، فان المستثمرين والدائنين والعاملين وغيرهم يحتاجون إلى معلومات عن القرارات التي يتخذها المديرون وأعضاء مجلس إدارة الشركة، أصحاب المصالح وصغار المستثمرين ليس لديهم الوقت أو الموارد لتجميع وتحليل المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السليمة، وهنا يأتي دور جهاز الإعلامي وخاصة الإعلام الذاتي إذ يعتبر وجود مجتمع صحفي قوي ذي خبرة ويمتلك المعلومات أمرا أساسيا بالنسبة لصغار المستثمرين وبالنسبة لأصحاب المصالح الآخرين في المجتمع بما في ذلك الموظفون كما يعتبر أيضا عنصرا حيويا من عناصر المجتمع الديمقراطي.

دعم وتقوية وكلاء بناء السلعة:

وكلاء بناء السمعة هم أفراد آو اجتماعات تعمل على سد فجوة المعلومات بين الداخلين والخارجيين. وهو يقومون بهذا العمل عن طريق السعي لجمع وتوفير تلك المعلومات للخارجيين عن أداء الداخلين وعن المنشات، وعن طريق وضع معايير مهنية بتلك المعايير. ولهذا السبب، فان من المهم توفير التدريب الضروري والبيئة اللازمة التي يمكن أن يزدهر فها عمل أولئك الوكلاء. وتتضمن أمثلة وكلاء بناء السمعة.

جهات ذاتية التنظيم مثل خبراء المحاسبة والمراجعة.

جهاز الإعلام.

القائمون بالعمل في بنوك الاستثمار وفي تحليل حوكمة الشركات.

المحامون.

أجهزة التصنيف الائتماني.

نشاط المستهلكين.

خبراء البيئة.

نشطاء المستثمرين والمساهمين مثل المؤسسات الاستثمارية وأصحاب رأس المال المخاطر.

يمكن من أولئك الأفراد أو الجماعات لديه نوع خاص من الخبرة ولديه الموارد والمسؤوليات للقيام والرقابة للتكلفة التي تؤدي إلى سد النظرة في المعلومات بين الداخلين والخارجين.

مجتمع نشط للأعمال قائم على أساس النزاهة:

يمكن اعتماد القطاع الخاص مثل اتحاد العمال والغرف التجارية أن يلعبوا دورا مهما بل لا يقومون بهذه الأمور فعلا في كثير من الدول، في تشجيع حوكمة الشركات عن طريق وضع معايير محلية للسلوك والتمارسات الأخلاقية للأعمال تقوم على أساس العدالة والوضوح والشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية. وقد عمل المركز الدولي للمشروعات الخاصة حول العالم لوضع وتنفيذ مجموعات من أفضل الممارسات المحلية للأعمال تهدف إلى تعزيز قيام بيئة أكثر شفافية ومسئولة ومساواة وقابلية للمحاسبة.

علاقات سليمة مع أصحاب المصالح لمصلحة المنشاة:

هناك فكرة خاطئة وهي أن الهدف تحقيق الأرباح يتعارض مع رعاية شؤون اصحب المصالح (أصحاب المصالح يضمنون الموظفين، والدائنين والموردين والعملاء وخبراء البيئة وأعضاء المجتمع بصفة عامة) وقد أظهرت بعض من أكثر الشركات نجاحا في العالم أن الأمر ليس بهذه الصورة على الإطلاق لكثير من الأسباب:

إن العمل بوضوح، وشفافية مع القابلية للمحاسبة تجاه كل من المساهمين وأصحاب المصالح، يقوم بأكثر من مجرد تحسين سمعة الشركة واجتذاب المستثمرين – إذ انه يعطي للشركة ميزة تنافسية.

وقد تعلم مديرو الشركات وأعضاء مجالس الإدارة بها هذا الدرس في السنوات الأخيرة ولكن بالطريقة الصعبة. وعلى سبيل المثال، فقد سعت بعض الشركات في أواخر الثمانينات إلى تخفيض التكاليف عن طريق فصل كبار العاملين ذوي المرتبات العالية وتعيين موظفين جدد يتقاضون مرتبات اقل تدريبا وغالبا ما يحدث أن تهاوت إنتاجية تلك المنشات وعادت في نهاية الأمر إلى إعادة تعيين كثير من موظفيها السابقين كمستشارين وفي بعض الحالات انتهى الأمر إلى ارتفاع تكلفة التشغيل بالشركات عن مستواها السابق قبل الفصل الجماعي لموظفيها، مما حرمها من الاستفادة من أي وفر، وأدى إلى تخفيض الأرباح.

وعلى النقيض من ذلك، فان المنشات التي تعلم حق العلم أن العاملين بها هم من أصول الشركة ذات الأهمية، وتدفع إليهم مرتبات عادلة وتعاملهم معاملة سوية، وتقوم بالاستثمار في تدريبهم ستكون لديها قوة عاملة عالية المستوى تتميز بالالتزام ويمكنها التكيف مع تحديات العولمة وإنتاج المنتجات ذات الجودة العالمية. كما أن العاملين من جانبهم، سيتعلمون مهارات أساسية جديدة ويتمتعون بوظائف مستقرة عالية الأجر.

وكذلك فان معاملة الشركة لأصحاب المصالح الآخرين مثل الموردين لها الدرجة نفسها من الأهمية بالنسبة لأداء الشركة في الأجل الطويل. والمنشاة التي تخل بعقدها مع احد الموردين أو تدفع أسعارا غير عادلة لن تضر المورد وحده فحسب، بل أنها تدمر سمعتها ذاتها باعتبارها شريك عمل أمين يمكن الاعتماد عليه. وسيرفض الموردين الآخرين القيام بالعمل معها، ومن ثم يتهدد توريد بعض المدخلات الأساسية وفضلا عن هذا فان المنشات التي تتحول عن التعامل مع الموردين على أساس اعتبارات التكلفة فقط، قد تجد أن المنتج النهائي لها قد أصبح اقل جودة وأدنى مستوى مما قد يهدد مبيعاتها وسمعتها.

وباختصار، فان المنشات التي تتعامل بوضوح مع أصحاب المصالح، وتضمهم معها في جلسات التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل، تقلل إلى أدنى حد من مخاطر استخدام أصحاب المصالح لقوتهم في انتزاع الموارد من الشركة عن طريق تقاضيهم لمبالغ باهظة مقابل بعض المدخلات المتخصصة –وسواء أكانت تلك المدخلات عبارة عن أجزاء أم قطع غيار أم كانت معونة فنية- أو عن طريق الإخفاق في الالتزام بالتعاقدات.وسيدرك أصحاب المصالح سريعا أن مصائرهم وأقدارهم تعتمد في جزء منها على أداء المنشاة وبأمثل، فان مديري الشركة وأصحابها سيدركون بسرعة أن أداء المنشاة يعتمد جزئيا على العلاقات الجيدة مع أصحاب المصالح.

كذلك يمكن للعلاقات الصحية السليمة بين المنشات وأصحاب المصالح أن تعمل على زيادة الحصة السوقية للشركة. والعاملون (سواء كانوا ممن يعملون لدى الشركة، أم لدى الموردون أم البائعين) والذين يتلقون أجورا جيدة، ويتمتعون بوظائف ثابتة أو عقود مستقرة، سيكون لديهم المال والحافز لشراء منتجات المنشاة ومن ثم يعملون على زيادة قيمة الشركة وأرباحها.

وهناك طرق أخرى يمكن بها للشركات أن تزيد من أرباحها في الوقت نفسه الذي تقدم فيه مزايا لأصحاب المصالح. فالمشاة التي توفر البنية الأساسية، والتعليم وبرامج التدريب تقدم موارد مفيدة للمجتمع ومن ثم سيكون هناك حافز لدى المواطنين المحليين وواضعي السياسات بدورهم، لرد الجميل عن طريق توفير مناخ ملائم للعمل من ناحية القوانين واللوائح. وهو ما يمكن أن يخفض إلى حد كبير من تكاليف تشغيل المنشاة، ويعمل على تعزيز قدرتها التنافسية وعلى زيادة أرباحها.

والخلاصة، أن التوجه نحو الاهتمام بأصحاب المصالح وتعظيم الأرباح يمضيان معا في الاتجاه نفسه. والاستراتيجيات الناجحة للشركات تقوم على أساس هذه الأهداف المزدوجة. وكما أفادت خبيرة الاستشارات المالية باتريشا سمول Paricia A. Small "فان العناية والأرباح يمضيان مع متلازمين مع نمو الإنتاجية ويمكن أن نقول تلك بطريقة أخرى وهي أن العناية والأرباح يتلازمان مع الاستخدام الحكيم لرأس المال".

على أن تحقيق هذه الأهداف يدعو أعضاء القطاع الخاص إلى ممارسة القيادة والى إرساء القدوة عن طريق التأكد من أن جميع نواحي نشاط وعلاقات الشركات يتم تناولها بوضوح وعدالة وبطريقة تتميز بالمسؤولية والشفافية والقابلية للمحاسبة.

إطار 1-7

تتزايد التطورات السريعة في أفضل الممارسات والتي تتوجه نحو منهج شامل، وهو احد أشكال الحوكمة التي تقوم على أساس ترابط العلاقات مع أصحاب المصالح. ولا يعني هذا تخلي المنظمات عن مسؤولياتها بالنسبة لنواحي نشاطها، ولكنه يعني استخدام القيام لبناء علاقات مع أصحاب المصالح وتحسين كافة نواحي أدائها. وبالفعل، فقد أثبتت الدراسات طويلة الآجل أن المزايا المالي المستقرة للشركات إنما تتركز على القيم أكثر من تركزها على الربحية قصيرة الأجل.

معهد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية:

المملكة المتحدة

تحديات حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية

تعتبر عملية إنشاء أو وضع أي من التشريعات أو المؤسسات التي سبق بحثها أسرع ضروريا ومثيرا للتحدي، وبدونها لا يمكن للأسواق الديمقراطية وحوكمة الشركات لن تتأصل وتثبت جذورها.

ويعتبر مستقبل اقتصاديات بأكملها على مواجهة تلك التحديات ويتطلب النجاح قيام القطاعين الخاص والعام بالعمل معا لإنشاء ووضع الأطر القانونية والتنظيمية وخلق جو من الثقة من خلال السلوك الأخلاقي والإشرافي.

وبينما تهدف مجموعة التشريعات التي سبق وصفها إلى أن تكون شاملة، فان كل منطقة في العالم تمر بمرحلة مختلفة من مراحل إنشاء إطار ديمقراطي قائم على أساس السوق، ووضع نظام لحوكمة الشركات. ومن ثم فان كل دولة أو اقتصاد لديه مجموعة التحديات الخاصة به. وتتضمن بعض التحديات العامة التي تواجه الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية ما يلي:

إنشاء نظام حوكمة قائم على أساس قواعد وأحكام (بدلا من قيامه على أساس العلاقات).

مكافحة المصالح الكامنة:

تفكيك هيكلة الملكية الهرمي الذي يسمح للداخلين بالسيطرة، وأحيانا، بنهب الأصول من المنشات المملوكة عامة والقائمة على أساس قدر ضئيل جدا من الملكية المباشرة، ومن ثم تترتب أثار ضئيلة لذلك.

قطع العلاقات والارتباطات للمساهمين المشتركة بين البنوك، والشركات.

حوكمة الشركات، ليست أمرا قاصرا على القطاع الخاص

يتمثل احد التحديات المهمة الأخرى التي تواجه الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية في غرس حوكمة الشركات في المنشات العامة. وفي كثير من الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية تسهم شركات القطاع العام بالنصيب الأكبر في الناتج القومي الإجمالي، والعمالة والدخل واستخدام رأس المال وبقدر يفوق كثيرا ما تقوم به منشات القطاع الخاص. وفضلا عن هذا فان شركات القطاع العام غالبا ما تشكل السياسات العامة.

ونتيجة لذلك فان غرس حوكمة شركات سليمة في داخل شركات انقطاع يعتبر أمرا أساسيا للتنمية الاقتصادية والنمو والإصلاح.

ويصدق هذا حتى بالنسبة للدول التي تعتزم تنفيذ الخصخصة، أو ما زالت في منتصف العملية. ونبدأ القول بان الشركات العامة لابد أن تتحول إلى شركات مساهمة قبل أن تجري خصخصتها. وأحيانا قد تكون عملية التحول هذه طويلة. وحتى بعد تحولها إلى شركات مساهمة،ة فقد يمضي وقت طويل قبل أن تستفيد الشركة الجديدة من نشاط أصحابها ومهارة. وفي الوقت نفسه فان الإدارة الجيدة للشركة ستضمن أن تجري إدارة موارد الشركة بكفاءة ووضوح، مما يعمل على زيادة إنتاجية الشركة وعلى رقع قيمتها.

وهناك بعض السيناريوهات الأخرى التي تدعو إلى تطبيق ممارسات الحوكمة في داخل القطاع العام وعلى سبيل المثال فقد تئول إلى الشركات العامة السيطرة على إحدى المنشات التي كانت مملوكة ملكية خاصة فيما سبق عن طريق الدخول في شركة مشتركة، وفضلا عن ذلك فان بعض الوحدات أو المنشات الاقتصادية العامة قد لا تتم خصخصتها على الإطلاق، نظرا لأنها تعبر حيوية بالنسبة للأمن القومي أو لحساسيتها من الناحية السياسية ومن الواضح أن هذه الشركات ستستفيد من حوكمة الشركات السليمة.

الاستراتيجيات الناجمة لغرس حوكمة الشركات في مختلف المناطق "الحكم الواحد لا يناسب الجميع"

يقوم كثير من المنظمات الدولية بتمويل مبادرات حكومة الشركات التي تهدف إلى تنفيذ نماذج الدول المتقدمة في حوكمة الشركات. وفي اغلب الأحيان، أن لم يكن كلها، تفشل ه>ه المحاولات في غرس أو تحسين حوكمة الشركة نظرا لان ه>ه النماذج لم يتم رسمها وفقا للحقائق والتحديات المحلية. ونتيجة لهذا فان المجموعات الوطنية غالبا ما تواجه بمهمة تطويع النموذج الدولي وفقا للظروف المحلية. ولهذا السبب، فان المركز الدولي في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية. وفي خلال بضع السنوات القلية الماضية، قام المركز الدولي للمشروعات الخاصة بتنظيم عدة مؤتمرات وندوات عمل حوكمة الشركات في مختلف مناطق العالم. وقد عملت

هذه المؤتمرات والندوات على تجميع أعضاء من مجتمع الأعمال ومن مراكز الفكر والمشاركين في الأسواق كي يشكلوا معا منهجهم الخاص بالنسبة لحوكمة الشركات في كل دولة على حدة[34].

مقدمة:

صفحة 88

والمهنية الدولية (Demirage et al, 2000) نظرا لدورها في تجنيب الشركات من التعرض لحالات التعثر والفشل والإفلاس المالي والإداري، فضلا عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في سوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها في دنيا الأعمال دوليا وإقليميا ومحليا (Reed, 2005).

ونظرا لعدم القدرة على تقييم مدى التزام منظمات الأعمال بمختلف دول العالم بتطبيق محددات حوكمة الشركات بشكل موضوعي وذلك بفعل عدم وجود نموذج او رقم قياسي لدرجة الحوكمة المقبولة محليا ودوليا – على الرغم من وجود مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات والتي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (OECD? 1999) والتي لا تصلح بتوصيفها الحالي لإجراء هذا التقييم فان هذا البحث يعمل على تقييم مدى تطبيق حوكمة الشركات بعينة من الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية في مصر طبقا لنموذج محاسبي يقترحه الباحث لدرجة الحوكمة المقبولة، فضلا عن اختبار مدى تأثير هذا النموذج على تنشيط سوق الأوراق المالية[35].

---

[34] إبراهيم سيد احمد، صفحة 647-668.

[35] اسم الكاتب، الحوكمة والإصلاح المالي والإداري، مصر، اسم دار النشر، صفحة 89.

1- خلاصة البحث:

استهدف البحث صياغة إطار محاسبي مقترح لأثر حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية، وقد كشف البحث عن الإجابات الموضوعية لمجموعة التساؤلات التي عكست مشكلته وذلك عن طريق اختبار مدى صحة فروضه الثلاثة اعتمادا على بعض الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليل بياناته وتفسير طبيعة العلاقة بين متغيراته.

2- نتائج البحث:

في ضوء ذلك فقد أسفرت الدراسة التطبيقية عن مجموعة النتائج الإجمالية التالية:

1.2. وجود فروق جوهرية في محددات حوكمة الشركات بين أنماط الملكية المختلفة بشركات عينية الدراسة، فضلا عن وجود تباين في ترتيب الأهمية النسبية لهذه المحددات وبين هذه الأنماط.

2.2. وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية بين محددات حوكمة الشركات المتمثلة في الشفافية المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي والمراجعة والعدالة والانضباط وبين معدل دوران الأسهم بشركات عينية البحث، مما يعني أن تنشيط سوق الأوراق المالية مرهون بضرورة تفعيل هذه المحددات.

3.2. وجود علاقات ارتباط غير ذي دلالة إحصائية بين محددات حوكمة الشركات المتمثلة في طريقة الإفصاح المحاسبي والعدالة وبين معدل دوران الأسهم بشركات عينة البحث، مما يعني وجود عوامل أخرى مؤثرة في تنشيط سوق الأوراق المالية بخلاف هذه المحددات ولم تدخل في الإطار المقترح.

يتم تنشيط سوق الأوراق المالية بتفعيل محددات الحوكمة التالية بالشركات المتداول أسهمها بالبورصة وبحسب ترتيبها النسبي كما وردت بالتحليل الإحصائي:

- محدد المراجعة بكل متغيراته الجزئية.
- محدد الاستقلال بكل متغيراته الفرعية.
- محدد الانضباط بكل متغيراته الفرعية.
- محددي طريقة الإفصاح المحاسبي والعدالة بمتغيراتها الجزئية.

- محدد الشفافية بمتغيراته الفرعية.

4.2. وجود تأثير جوهري لمحددات حوكمة الشركات على تنشيط سوق الأوراق المالية على الرغم من تفاوت الأهمية النسبية لهذه المحددات[36].

ولقد فرضت الدوافع السابقة ضرورة تبني مجموعة من المعايير والإرشادات والقواعد الدولية التي تضمن تقييم ممارسة سلطة إدارة المنظمة وفقا لمجموعة المبادئ الدولية الحاكمة التالية(مركز مشروعات الدولية الخاصة 2003).

1- الانضباط والذي يتحقق من خلال:

- بيانات واضحة للجمهور.
- وجود الحافز لدى الإدارة تجاه تحقيق سعر أعلى للسهم.
- الالتزام بالأعمال الرئيسية المجددة بوضوح.
- التقدير السليم لحقوق الملكية.
- التقدير السليم لتكلفة رأس المال.
- استخدام الديون في مشروعات هادفة.
- إقرار نتيجة الحوكمة في التقرير السنوي.

2- الشفافية والتي تتحقق من خلال:

- الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة.
- نشر التقرير السنوي في موعده.
- نشر التقارير المالية السليمة في الوقت المناسب.
- عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها.
- الإفصاح العادل عن النتائج الختامية.

---

[36] [36] اسم الكاتب، مرجع سبق ذكره، صفحة 116- 117.

- تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- تطبيق معايير المراجعة الدولية.
- الإفصاح الفوري عن المعلومات السوقية الحساسة.
- توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا.
- تحديث المعلومات على شبكة الانترنيت.

3- الاستقلال والذي يتحقق من خلال:

- المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي.
- وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
- وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
- وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالشركة.
- عدم وجود ممثلين لبنوك أو لكبار الدائنين في مجلس الإدارة.

4- المحاسبة عن المسئولية والتي تتحقق من خلال:

- عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي.
- وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين.
- وجود أجانب في مجلس الإدارة.
- الاجتماعات الكاملة والدورية لمجلس الإدارة.
- قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بالمراجعة الفعالة.
- وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله.
- وجود لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية.

5- المساءلة والتي تتحقق من خلال:

- ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية.

- التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم.
- التحقيق الفوري حال إساءة الإدارة العليا.
- وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة.
- شفافية وعدالة التعامل في الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

6- العدالة والتي تتحقق من خلال:

- المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية.
- سهولة طرق الإدلاء بالأصوات.
- إيداع الأسهم بشكل عادي لجميع المساهمين.
- إعطاء الأولوية للعلاقات مع المستثمرين.
- المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة.
- حماية حقوق المساهمين.
- إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم.
- المشاركة في تعيين المديرين وأيضا في اتخاذ القرارات.

7- الوعي الاجتماعي الذي يتحقق من خلال:

- وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي.
- عدم تشغيل الأحداث.
- وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة.
- وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية[37].

ثالثا: معايير المراجعة الداخلية والحوكمة الجيدة

[37] اسم الكاتب، مرجع سبق ذكره، صفحة 140-141.

بعد صدور معايير المراجعة الداخلية الدولية عام 2003 بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية بحيث تصبح أنشطتها المستجدة ذات قيمة اقتصادية وفي ذات الوقت تضاف مهارات جديدة للمراجع الداخلي تؤدي إلى تحسين أدائه في مجالي التأكيد والاستثمارات.

ولا شك في أن هذه المحاولات الجادة من قبل المجامع العلمية والمنظمات المهنية المتصلة بإعمال المراجعة الداخلية تؤدي إلى دعم حوكمة الشركات، ويمكن التعليل على ذلك على ذلك بأعمال المراجعة الداخلية تؤدي إلى دعم حوكمة الشركات، ويمكن التعليل على ذلك من المحاور الأساسية لمفهوم المراجعة الداخلية بثوبها الجديد والتي تتلخص في الأتي:

1- أنها نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للمنظمة نتيجة الرغبة في تبعيته إلى مجلس الإدارة الإشرافي داخل دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه، كما انه يقوم بعرض تقاريره على هذا المجلس وأيضا على الملاك عند الضرورة.
2- أنها نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذو خبرة ومهارة عالية سواء من داخل أو خارج المنظمة، ولا شك في أن السماح للأطراف الخارجية بتقديم المراجعة الداخلية يؤكد على دعم جودة هذه الخدمات من ناحية كما يدعم من موثقين المعلومات المالية وغير المالية وإرساء قواعد الشفافية المقبولة.
3- الالتزام من قبل المراجعين الداخلين بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الأخيرة أكثر من الاعتبارات التنظيمية والقانونية المتبعة بالمنظمة، وفي هذا تأكيد صريح على دعم العمل وفق المتطلبات الدولية التي تحول دون الوقوع في الصور المتباينة للأخطاء والتلاعب.
4- توسيع نطاق المراجعة الداخلية يشمل على الخدمات الاستشارية بجانب خدمات التأكد والفحص والتقييم، وفي هذا تأكيد صريح وموجه لخدمة هؤلاء العملاء التي قد تتخطى المهام التقليدية وتدخل دائرة إدارية وتقييم المخاطر ودعم نظام حوكمة الشركات.
5- التزام المراجع الداخلي بتأدية خدمات التأكد التي تركز على التقييم الموضوعي للأدلة من اجل رأي فني مستقل عن الأعمال المهنية.

6- إرساء مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة مهنة المراجعة الداخلية ووضع إطار عام لتحسين أراء أنشطتها في ضوء مجموعة من الأسس القادرة على قياس هذا الأداء بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين وتعزيز العمليات التنظيمية بالمنظمة.

7- وجود إستراتيجية لمراجعة الداخلية تستهدف إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عمليات أكثر من إضافة القيمة للإدارة التنفيذية بالمنظمة.

8- التأكيد بصورة غير تقليدية على أن اعتبار عناصر نظام الرقابة الداخلية هي المدخل اللازم لمساعدة منظمات الأعمال على توفير نظام جيد ومقبول لحوكمة الشركات، وبناء عليه فقد أصبح لازما على المراجع الداخلي مباشرة مهام ومسؤوليات جديدة في مجالات إدارة المخاطر والرقابة ونظام الحوكمة.

9- فصل الكفاءة المهنية للمراجعة الداخليين المبنية على المعرفة والمهارة عن عنايتهم المهنية قدرتهم في التركيز على أهداف العمل وتبني استراتيجيات معلنة وتنفيذ الأنشطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

10- تؤكد جودة تقرير المراجع الداخلي من خلال الإشارة إلى أن أنشطة المراجع الداخلية قد تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية الدولية.

11- تطبيق دليل أخلاقيات المراجعة على كل الأطراف والوحدات التي تزود بخدمات المراجعة الداخلية وذلك لدعم الثقافة الأخلاقية لمهنة المراجعة الداخلية عالميا.

12- توسيع دائرة وظيفة المراجعة الداخلية لتغطي المسئولين عن نظام حوكمة الشركات من ناحية كما تغطي الخاضعين لهذا النظام.

13- المطالبة الدولية بقيام المراجعين بقيام المراجعين الداخلين بمراجعة العمليات ونظم الرقابة والأداء المستهدف والمعلومات المالية وغير الملية وامن المعلومات والإذعان والتقارير الاجتماعية والبيئة والجودة والاستراتيجيات والهياكل والنظم وكل شيء تقريبا ذو صلة من قريب أو بعيد بالمنظمة.

14- توفير مجموعة من السمات والصفات والمهارات والقدرات التالية في المراجع الداخلي:

- التفكير الابتكاري والانتقادي والتحليلي.
- القدرة على الفهم والتوصيل.

- إدارة وتقييم المخاطر.
- الاستدلال الكمي والإحصائي.
- الاتصال المبكر وتطوير قوى الإقناع.
- الصفات الأخلاقية في ممارسة المهنة.
- فهم وتبني وتحليل وتقييم الاستراتيجيات.
- المعرفة التامة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- القدرة على الحكم وإبداء الرأي الفني المحايد.

15- المراجعة الدولية لمبادئ حوكمة الشركة المتصلة بحماية حقوق المساهمين وبالمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وبدور أصحاب المصالح وبالشفافية والإفصاح المالي وبمسؤوليات مجلس الإدارة، وذلك لتوفير قناعة مهنية مقبولة حول مدى توافر هذه القواعد الحاكمة للشركة وتحديد نقاط الضعف في نظم وهياكل كل شركة بفعل تدني عناصر كل مبدأ من هذه المبادئ.

رابعا: النموذج المقترح لتفعيل الحوكمة طبقا لمعايير المراجعة الدولية

في ضوء ما انتهيت إليها المنظمات والمؤسسات الدولية من قواعد محددة لحوكمة الشركات، وأيضا في ضوء ما انتهت إليه المنظمات المهنية من إرساء مجموعة من المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، يقدم الباحث فيما يلي نموذجا مقترحا لتفعيل حوكمة الشركات طبقا لمعايير المراجعة الدولية وذلك من منظور مقومات هذا النموذج ومجموعة العناصر المحددة لهيكلة.

1- مقومات النموذج المقترح لتفعيل الحوكمة طبقا لمعايير المراجعة الداخلية

يستند النموذج المقترح لدعم حوكمة الشركات بدلالة المعايير الدولية للمراجعة الداخلية إلى مجموعة المقومات التالية:

1.1. توافر سبع قواعد لحوكمة الشركات كما أقرتها منظمة كريدي أيوليه بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي الانضباط والشفافية والاستقلال والمحاسبة عن المسؤولية والمسالة والعدالة والوعي الاجتماعي.

2.1. توافر ثلاثة مجموعات من المعايير الدولية للممارسات المهنية في المراجعة الداخلية كما اقرها معهد المراجعين الداخلين الأمريكي عام 2003 وهي معايير الصفات (سلسلة الألف) ومعايير الأداء (سلسلة الألفين) ومعايير التنفيذ (سلسلة nnn.xn).

3.1 تحديد المستفيدون من حوكمة الشركات وهم حملت الأسهم والمستثمرون والمقرضون والموردون والعملاء والعاملين والإدارة التنفيذية والجمهور والدولة والمجتمع.

4.1. تحديد المشاركون في حوكمة الشركات وهم الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة الإشرافي والتنفيذي والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ولجان المراجعة.

5.1. تحديد وتوصيف أنشطة المراجعة كطلب مستقل وموضوعي في مجالات التقييم المستقل للحوكمة، المساعدة في إعداد تقرير عن نتائج الحوكمة بالشركة، تقييم كفاءة العمليات والبرامج والأنشطة والمشروعات بالشركة، المساعدة في تخطيط محاور حوكمة الشركة مستقبل، إدارة وتحليل وتقييم المخاطر التشغيلية والمالية وأيضا مخاطر المراجعة الداخلية، تقييم فرص الوصول إلى أسواق رأس المال وتحليل التهديدات التي تعترض ذلك، تقييم درجة الشفافية والقابلية للمحاسبة الاجتماعية والبيئية.

6.1. توصيف وتحديد عوامل ودوافع وأسس تحقيق وتطبيق الحوكمة الجيدة والتي تضم احتمالات لحالات التعثر والفشل المالي والإداري، احتمالات التعرض لمظاهر اقتناء واستخدام الموارد الإنتاجية المحدودة، هياكل الملكية المركز والمنشئة والمفاضلة بينهما، الهياكل والنظم والاستراتيجيات والأهداف والسياسات، البرامج والأنشطة والمشروعات والأعمال.

7.1. توصيف وتحديد ادوار اللجان الفنية المنبثقة عن مجلس الإدارة الإشرافي وخاصة لجنتي مراقبة عملية التقرير المالي ومراقبة نظام الإجراءات الحاكمة بالشركة[38].

2- هيكل النموذج المقترح:

في ضوء مقومات النموذج السابق عرضها يوضح الشكل التالي عناصر هذا النموذج.

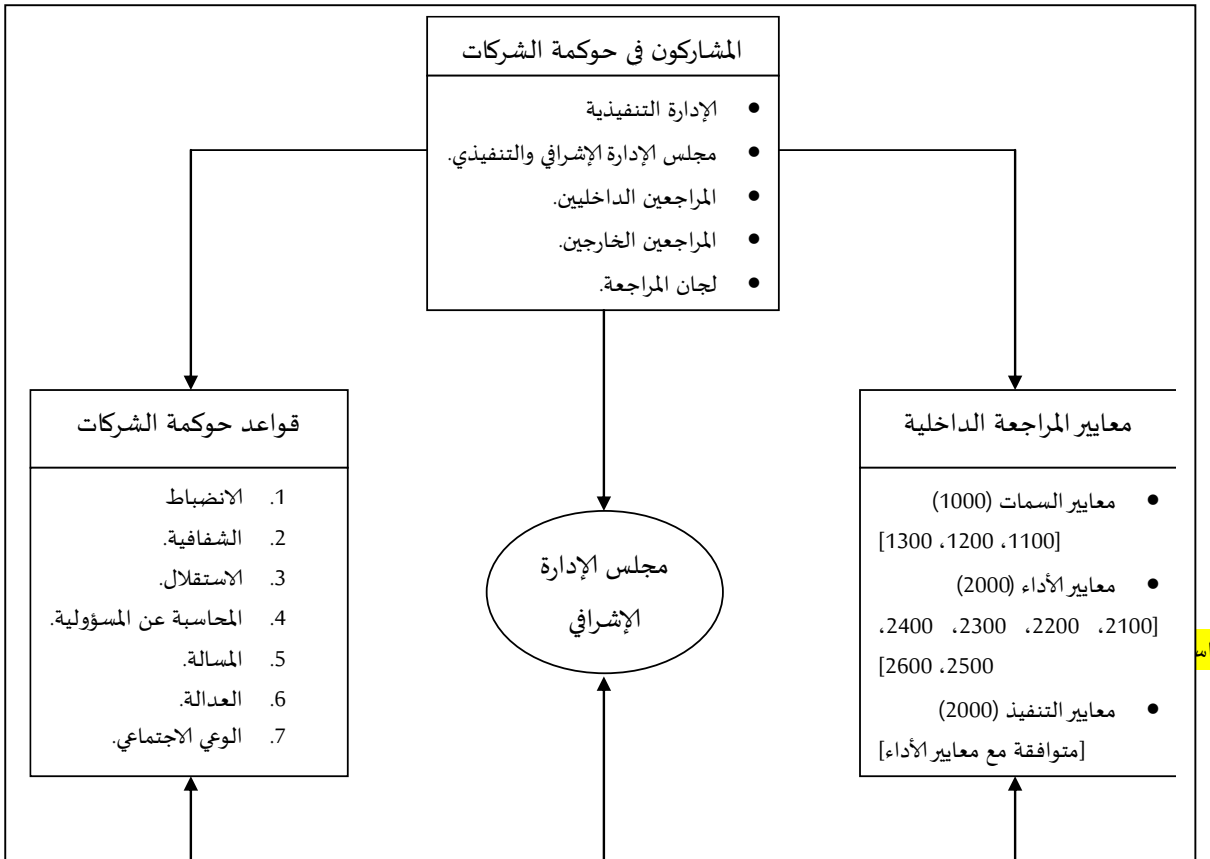

[38] اس

الشكل رقم 1: اسم الكاتب، مرجع سبق ذكره، صفحة صفحة 150.

خامسا خلاصة الورقة البحثية:

عرضت الورقة البحثية إلقاء الضوء على واقع حوكمة الشركات، كما عرضت التطور الملموس مهنة ا لمراجعة الداخلي، فضلا عن إبراز المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في دعم نظام حوكمة الشركات المقبول، وأخيرا اقترحت الورقة نموذجا لتفعيل حوكمة الشركات بدلالة المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

وخلصت الورقة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود ترابط وتوافق على المستوى الدولي بين مبادئ حوكمة الشركات ومعايير المراجعة الداخلية، وجود توجه داخلي دولي نحو إيجاد قيمة لوظيفة المراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال محورها تعظيم قيمة الشركة وتدنيه مخاطرها المالية والتشغيلية، وجود توجه دولي حول دعم استقلال المراجع الداخلي بطريق تبعيته لمجلس إدارة إشرافي مستقل، وجود اعتراف دولي بان نظام حوكمة

الشركات الجديد يستدعي توفير مجموعة من السمات والخصائص والمهارات والقدرات العالية لإطراف عمليات المراجعة بالشركات أو أطراف أخرى ذات صلة، ووجود علاقات تأثير وتأثر بين المشاركون في حوكمة الشركات والمستفيدون منها جهرها وظيفة المراجعة الداخلية للشركات.

وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بضرورة إعادة النظر في مسؤولية المراجع الداخلي تجاه المنظمة ككل وذلك من حيث قيمتها الاقتصادية والمخاطر المختلفة التي تواجهها في توسيع دائرة أنشطة المراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال لتضم بجانب الفحص المالي والإداري فحص وتقييم وتحليل وإدارة استراتيجيات المنظمة وذلك من حيث نقاط القوة والضعف وأيضا من حيث الفرص والتهديدات، ضرورة إعادة النظر في صلاحيات ومسؤوليات وسلطات ومهام المراجعين الداخليون وتوصيف إبعاد علاقتهم بكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان المراجعة والمساهمين والمراجعين الخارجيين، إعادة النظر في الوضع التنظيمي لإدارة المراجعة والمساهمين والمراجعين الخارجيين، إعادة النظر في الوضع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية بالشركات والعمل على تدعيم كفاءة وفعالية هذه الإدارات بنظام لجان المراجعة[39].

وفي حين انه كان ينظر إلى الحوكمة الشركائية الجيدة على أنها مجال يقتصر على الشركات العامة في الدول الصناعية المتقدمة دون غيرها، إلا إن الوكالات الأمريكية الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أصبحت تقر اليوم بأهمية الحوكمة الشركاتية (أو حوكمة الشركات) لنجاح الأسواق في عملها. ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) منظمة أخرى رائدة في وضع المعايير الدولية، وهي تضم 30 بلدا عضوا يشتركون في الالتزام بالحكم الديمقراطي واقتصاد السوق. وتقيم المنظمة علاقات نشطة مع 70 دولة ليست عضوا فيها، ومع منظمات غير حكومية، ومنظمات مجتمع المدني، ولديها برنامج عمل عالمي يشتمل على مبادئ الحوكمة الشركاتية، ويشكل كون المنظمة قد صادقت على مجموعة من مبادئ الحوكمة الشركاتية سنة 2004 دليلا على أن الشفافية الشركات تشكل قضية بالنسبة لاستمرارية او استدامة الشركات.

الحوكمة الشركاتية في الاقتصاديات الانتقالية

[39] اسم الكاتب، مرجع سبق ذكره، صفحة 151.

نشأت برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الخاصة بالمساعدات التقنية في الحوكمة الشركاتية من تحول الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية عن النظام الاقتصادي الشيوعي في أوروبا في نهاية الثمانينات من القرن الماضي موجهة من جهود الخصخصة الرامية إلى نقل ملكية الصناعات التي تملكها الدولة من يد الحوكمات إلى عامة الناس. ورغم أن تأكيد هذه العملية كان على مسالة الملكية، فان مسالة قضية الإدارة على المدى الطويل تطلبت إرساء قواعد جديدة وتثقيف حملة الأسهم وأصحاب المصالح المحليين، وأعضاء مجالس الإدارة الجدد، وموظفي الإدارة في الشركة وعامة الناس، لتمكين عملية الخصخصة من المساهمة في بناء اقتصاد سليم. وكان من الضروري أن تحل قيم الشفافية والمسؤولية والمساءلة والعدالة في الحوكمة الشركاتية محل الممارسات القديمة التي استندت إلى المعاملة المميزة للأصدقاء والمحاباة المحسوبية والصفات السرية. وفي الأنظمة المعروفة بضعف تطبيق القوانين، أصبح إعطاء الأولوية للتنظيم الذاتي الفعال بالغ الأهمية.

ونظرا لتوقف استقرار الأنظمة الديمقراطية الجديدة على قدرتها على تامين نتائج اقتصادية، جددت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمها لتطوير الحوكمة الشركاتية كجزء من برامج المساعدة الاقتصادية التي تقدمها لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية ولبلدان الاتحاد السوفييتي السابق.

مواجهة التحديات العالمية:

أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على استعداد لزيادة نشاطاتها الخاصة بالحوكمة الشركاتية (أو حوكمة الشركات) في الدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية وفي الدول النامية في جميع أنحاء العالم. فالتحديات الجديدة التي تواجه التنمية والتي لها علاقة بالقدرة على التنافس عالميا، ومبادرة مجموعة الدول الثماني الكبرى (G8) الخاصة بمناخ الأعمال، وتشجيع التجارة، ستفيد جميعا من المعايير الأخلاقية الرفيعة في إعداد التقارير المالية والإشراف الائتماني على حقوق حملة الأسهم.

وتقر المقاربة المشتركة التي يعتمدها مركز المشروعات الدولية الخاصة (سايب) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشان إصلاح الحوكمة الشركاتية، بان لكل منطقة مشاكلها الفريدة. وقد أرجات دول إفريقيا كثيرة تنفيذ اصطلاحات اقتصادية مهمة لمعالجة الأزمات السياسية، ولم تعالج مسالة الحوكمة الشركاتية إلا من خلال

السنوات العسر الأخيرة. ولا يزال تحقيق التوعية الشعبية بالقضايا وضرورة خلق الثقة بين القطاعين العام والخاص يشكلان تحديات عظيمة بالنسبة لأي مبادرة تتعلق بالحوكمة الشركاتية في إفريقيا. ونأمل أن ننقل في المستقبل من الحوار إلى برنامج الحوكمة الشركاتية الممكنة التطبيق في مختلف إنحاء إفريقيا.

وفي أمريكا اللاتينية، يشكل التركيز على فرض تطبيق القوانين وعلى الشركات التجارية التي تديرها العائلات، عنصرا رئيسيا في برنامج الحوكمة الشركاتية. وتوجد هناك طبقة قوية من رجال الأعمال وهيكلة من المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم تحدان أحيانا كثيرة من الدور التنسيقي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ففي أمريكا اللاتينية، يعتمد صانعو السياسة نهجا مباشرا في التعامل مع الحوكمة الشركاتية مما يتيح لبرامج المساعدة التركيز إلى حد كبير على التوعية الشعبية والتواصل مع الشعب.

أما في الشرق الأوسط، فان زيادة وتعزيز الدعم للتحولات الديمقراطية نشاطا متعدد الأوجه، وبإمكان الحوكمة الشركاتية أن تلعب دورا أساسيا في الفصل بين الدولة والقطاع الخامس، وازدياد الوعي بالحوكمة الشركاتية ودورها في مساعدة الدولة في اجتذاب الاستثمارات واكتساب القدرة التنافسية وأصبح في الكثير من بلدان المنطقة[40].

صفحة 206

الشركاتية هي، على العكس من ذلك واحدة من عدة أشكال من المساعدات الرامية إلى التخصيب التهجين (إدخال ممارسات جديدة) والى الاستخدام الأفضل للموارد من اجل التنمية الاقتصادية وخفض مستوى الفقر.

المراحل الخمس للمبادرة المحلية:

أثبتت تجربة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومركز المشروعات الدولية الخاصة أن مجتمعات الشركات التجارية تمر عبر خمس مراحل في ممارسات أكثر تشددا في الحوكمة الشركاتية.

[40] اسم الكاتب، مرجع سبق ذكره، صفحة 204- 205.

1. رفع مستوى الوعي: إن احد التحديات التي واجهها المركز الدولي (CIPE) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العديد من البلدان، وبنوع خاص في الشرق الأوسط، هو أن المفهوم الحوكمة الشركاتية أو حوكمة الشركات لم يكن موجودا في اللغة المحلية. ولذا، تركزت المناقشات في الفترة الأولى على تحديد معنى التعبير وعلى محاولة تطبيقه في السياق المحلي.

   وتركزت الجهود الأولية أيضا على جعل الأوساط التجارية والحكومات تدرك فوائد الحوكمة الشركاتية. وقد بدأت جمعية تطوير المؤسسات المالية في أسيا والمحيط الهادي جهودها لرفع مستوى الحوكمة الشركاتية بين المصاريف الأعضاء فيها. وهي تعمل الآن مع أعضائها لتثقيفهم حول كيفية تقييم ممارسات الحوكمة الشركاتية عندما تتخذ القرارات بشان القروض لان تلك الممارسات تؤثر بصورة مباشرة على مستوى المجازفة بالتسليف، وكان من نتيجة تلك الجهود أن العديد من الشركات الأسيوية باتت تعي الآن كيف تؤثر عوامل حوكمة الشركات على أرباحها.

2. وضع القوانين القومية بما يبرز الوعي في الأوساط التجارية في بلد ما، حتى يصبح بالإمكان بدء عملية تحديد مبادئ السلوك المحلية التي تشكل قضية في ما يتعلق بالامتثال. وغالبا ما يبدأ وضع القوانين القومية بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للحوكمة الشركاتية كقاعدة يتم الانطلاق منها. ومن خلال الانطلاق من مثل هذه القاعدة، تستطيع الدول تطوير مجموعات مبادئها وقوانينها الخاصة التي تعالج الواقع المحلي فيما يتعلق بالتعامل التجاري والالتزام بالمعايير الدولية، من خلال الجمع بين المدافعين عن الإصلاحات في البلدتين المضيفة الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية، ومعاهد تعليم حوكمة الشركات والقطاع الأكاديمي ووسائل الإعلام ومؤسسات الأعمال.

وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة، بدعم من مبادرة الشراكة(الأمريكية) الشرق أوسطية (MEPI)، مع مجموعات لتطوير معاييرها الخاصة – المعايير التي تعكس واقع هيمنة مؤسسات الأعمال التي تملكها الدولة، وانتشار الشركات العائلية، والنظام المصرفي الفريد.

أما روسيا فقد وضعت قانونها الخاص بالحوكمة الشركاتية قبل عدة سنوات بعد أن حددت جماعات القطاع الخاص مجموعة مشتركة من المعايير وعرضتها على الحوكمة. وتركز روسيا الآن على المراحل الأخيرة لعملية تطبيق الحوكمة الشركاتية الامتثال والتدريب.

3. مراقبة التطبيق: عندما يتم رسميا تبني قومي ما للحوكمة، يجب توضيح مدى تقيد الشركات به.

في الغرب، كانت أسواق الوراق المالية (البورصات) تقليديا ضامنة التقيد بالحوكمة الشركاتية من خلال متطلبات الإدراج فيها. ولكن هذه الطريقة كثيرا ما تكون غير كافية خارج الدول الغربية الصناعية. ففي الأماكن الأخرى، لا تحظى أسواق الأوراق المالية (البورصات)، حيث توجد، بحصة كبيرة مهمة من النشاطات الاقتصادية. وبموازاة إنشاء وتطوير أسواق الأوراق المالية (البورصات)، يجب إنشاء وتطوير المؤسسات الحكومية لمراقبة صناعة التعامل بالأوراق المالية.

ويمكن لجمعيات الشركات التجارية أن تلعب دورا هاما في مراقبة وضبط سلوك أعضائها. كما أن لمن هم خارج الوسط التجاري مصلحة أيضا وحصة في الفوائد المتأتية عن الحوكمة الشركاتية. ولذا يجب أيضا أن تنخرط مجموعات أخرى في مراقبة العملية وعلى الصحافة هي أيضا أن تتحمل مسؤولية رقابية.

4. التدريب على المسؤوليات الجديدة: بعد أن يتم وضع إطار للحوكمة الشركاتية، تقع مسؤوليات جديدة على عاتق المديرين التنفيذيين في الشركات التجارية، وأعضاء[41]

صفحة 209

العالمية والتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى قد تسفر الحوكمة شركات عن تصنيف أعلى للاستثمار.

وتقوم حاليا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومركز المشروعات الدولية الخاصة () بتصميم نشاطات حوكمة شركاتية لمعالجة الكيف الواسع من القضايا المتعلقة بحوكمة الشركات. وهذه النشاطات ضرورية لقدرة الشركات على البقاء والاستمرار على المدى الطويل، ولبحيتها، واستدامتها في الدول النامية، كما تشكل الحوكمة الشركاتية أيضا خطوة أولى في تعزيز قدرات القطاع الخاص القيادية ليس في المسائل الاقتصادية وحسب، بل وفي

[41] اسم الكاتب، مرجع سبق ذكره، صفحة 207-208.

التطور الاجتماعي والسياسي أيضا، فالعملية التي تنتهجها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومركز المشروعات الدولية الخاصة تعلم مهارات التوصل إلى التوافق، والاتصالات، والدفاع عن القضايا، وهي مهارات يستطيع الوسط التجاري استخدامها في مجالات أخرى. ومع مواجهة الشركات دعوات متزايدة باستمرار لتحمل "المسؤولية الاجتماعية للشركات"، يصبح البديل الأكثر قدرة على الاستدامة هو نمط من المواطنين الشركاتية يعمل فيه القطاع الخاص بشكل تفاعلي استباقي للعثور على حلول للمشاكل العامة.

وفي حين انه صحيح انه قد يكون من الضروري أن تقوم الشركات بتقليص نفقاتها لزيادة قدرتها التنافسية عالميا، فان الاستثمار في الحوكمة الشركاتية اخذ في إثبات كونه الأساس الضروري الذي يبعث على الثقة في الشركات بين المستثمرين والموظفين والمديرين، والأساس الضروري للممارسات التي تقود إلى النمو الاقتصادي المستديم.

جون سليفان هو المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة وجورجيا سمبوناريس هي اختصاصية في الأسواق المالية تعمل مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الحوكمة هي الطريق السريع للنهوض بالدول العربية وانتشالها من القاع ووضعها في مصاف دون العالم[42].

صفحة 211

جوهرية على المعايير الدولية للممارسة المهنية في المراجعة الداخلية في شهر ديسمبر 2002 وأصبحت قابلة للتنفيذ من شهر يناير 2004.

وقد تألقت هذه المعايير من معايير الصفات Attribute Standards (سلسلة الألف)، ومعايير الأداء Performance Standards (سلسة الألفين) ومعايير التنفيذ Implementation Standards (سلسلة nnnn.xn) والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من إطار الممارسات المهنية الداخلية (معهد المراجعين الداخليين الأمريكي، 2003).

[42] اسم الكاتب، مرجع سبق ذكره، صفحة صفحة 210.

ولما كانت وظيفة المراجعة الداخلية بكل منظمة أعمال تشكل احد عناصر حوكمة الشركات لضبط الأداء المالي والإداري وتعظيم قيمة المنظمة والحد من المخاطر المالية والتشغيلية التي تحدث عدم توازن في الهياكل المالية للمنظمات حال عقمها، فقد أصبح لزاما على المراجعين الداخليين إقرار واعتماد قواعد ومبادئ ومعايير وإرشادات حوكمة الشركات ضمن خططهم وممارستهم المهنية.

وفي ضوء ذلك تسعى هذه الورقة إلى تحقيق الآتي:

1. إلقاء الضوء على واقع حوكمة الشركات.
2. التطور في ممارسة مهنة المراجعة الداخلية.
3. إبراز دور معايير المراجعة الداخلية في الحوكمة الجيدة.
4. اقتراح نموذج لتفعيل حوكمة الشركات بدلالة المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.
5. استخلاص مجموعة من التوصيات الفعالة في هذا الصدد[43].

أصحاب المصلحة الآخرين في الشركة من تلك الموارد، وحيث أن فرض تطبيق القوانين بشكل صلب هذا التحدي، يبقى التوازن المناسب بين المبادرات التنظيمية والمبادرات الطوعية مسالة لم يبت فيها بعد.

لا

- يتم وضع قواعد تؤكد على أهمية الالتزام بإحكام القانون، حيث يتم وضع قوانين لا تطبق إلا على العامة دون الطبقة الحاكمة التي لا تطبق عليها (الكيل بأكثر من مكيال).
- والعمل على عدم ضمان مراجعة الأداء المالي حيت يتم عملية المراجعة دون الالتزام بإرشادات المراجعة ومن اجل حصول مكتب المحاسبة على أتعابه ودون بذل العناية الواجبة،
- فضلا عن عدم وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين،

[43] اسم الكاتب، مرجع سبق ذكره، صفحة

- مع تكوين لجنة مراجعة شكلية من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لا تتمكن من تحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

وكل ما سبق يعد من أهم المشكلات التي تواجه مصر باعتبارها أول دولة منظمة الشرق الأوسط تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة[44].

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق، 2003.
2. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلس السادس والخمسون، 2003.
3. مارك هيسل "محرر"، ممارسة السلطات الإدارة، مركز المشروعات الدولية الخاص بالتعاون مع مؤسسة جامعات وسط أوروبا، 2001.
4. مركز المشروعات الدولية الخاصة، الإصلاح الاقتصادي اليوم، النشرة الدورية لمركز المشروعات الدولية الخاصة، إعداد متفرقة.
5. مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل تأسيس أساليب حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة، مارس 2002.

[44] اسم الكاتب، مرجع سبق ذكره، صفحة

مقدمة:

تلعب المراجعة الداخلية دورا حيويا في التأكيد على مدى بقاء ونمو واستقرار منظمات الأعمال، حيث تختص بفحص مقومات النظام المحاسبي لهذه المنظمات للوقوف على مدى قدرة هذه المقومات في تحقيق وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي بكفاءة عالية، كما تختص باختبار مدى كفاءتها وفعاليتها واختبار مدى الالتزام بالقوانين والنظم والسياسات والأوامر الإدارية الموضوعة (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)

وقد مرت المراجعة الداخلية بعد إنشاء مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 وحتى اليوم بتطور ملموس في مفهومها وأهدافها وأنشطتها ومعايير ممارستها المهنية.

ولعل ما انتهت إليه العديد من الدراسات المحاسبية في هذا الصدد (Chambres 1981, chambres &Selim 1991, Moore 1997, Jeffords et al 1998, Mike 2004) يؤكد التطور الملموس في أنشطة المراجعة الداخلية التي انتقلت من مجرد فحص النشاط المالي إلى فحص النشاط التشغيلي كما انتقلت من تقييم أداء إدارة النشاط والتمويل من ناحية ومدى القدرة في التعامل مع المخاطر المالية ومخاطر الأعمال من ناحية أخرى.

وفي المقابل فقد بذلت محاولات جادة من قبل المجامع العلمية والمنظمات المهنية لتعظيم قيمة أنشطة المراجعة الداخلية وتطوير الدور التقليدي للمراجع الداخلي لضمان تحقيق جودة مقبولة في مخرجات الفحص والتحليل والتقييم للممارسات الإدارية وذلك في إطار مجموعة معايير مهنية المراجعة الداخلية التي اقرها مجمع

المراجعين الداخليين بأمريكا "IIA" عام 1978 والتي تم تعديلها عام 1993 والتي تدور حول الاستقلال والكفاءة المهنية ونطاق العمل وأداء العمل وإدارة وظيفة المراجعة الداخلية.

وعلى الرغم من اتساع دائرة أنشطة المراجعة الداخلية وتطوير معايير ممارستها المهنية على النحو السابق، إلا أن العديد من المنظمات الأعمال قد تعرض إلى التعثر والفشل المالي والتصفية والإفلاس بفعل ضعف رقابة إدارة الشركات التي قد تقوم بتوظيف أصول هذه الشركات في استخدامات تحقق مصالحهم الذاتية على حساب المساهمين والأقلية والعالمين والعملاء والموردين واقتصاد الدولة ومصالح جمهور المجتمع بوجه عام، ولا شك أن هذه الفئات قد لا يجدون الوقت ولا يمتلكون الخبرة اللازمة في تنظيم وإدارة الأصول من منظور الرشد الاقتصادي الأمر الذي يجعل مصالحهم في حالة من عدم التوازن حال تدني الأداء المالي والتشغيلي لبرامج أنشطة ومشروعات تلك الشركات نتيجة وجود إدارة غير رشيدة لشركاتهم.

ولتجنب حدوث التعثر والفشل المالي والإفلاس لمنظمات الأعمال مستقبلا ولضمان تحقيق التوازن في مصالح الأطراف المتعارضة بهذه الشركات فقد طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" من هذه المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وبعض المنظمات الدولية وبعض منظمات الأعمال الخاصة بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات التي تكفل تحسين الأطراف القانونية والمؤسسية والتنظيمية والتي تضمن فصل مهام واختصاصات مجلس الإدارة الإشرافي عن مهام واختصاصات مجلس الإدارة التنفيذي عند إدارة الشركة وتقييم برامجها، وعلى ذلك فقد أصدرت تلك المنظمة هذه المعايير والإرشادات تحت مسمى "مبادئ حوكمة الشركات" وذلك في شهر مايو عام 1999 لتغطي حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لهم ودور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية ومسؤولية مجلس الإدارة (OECD).

ولتفعيل قواعد حوكمة الشركات الملزمة للشركات التي تتداول أسهمها في البورصات والتي تستحوذ على ما لا يزيد عن 15% من الصفقات في مختلف أنحاء العالم نتيجة استحواذ الشركات غير المدرجة للتداول في أسواق الأوراق المالية والخاضعة لإدارة العائلة أو المملوكة عائليا لما يقرب من 85% من هذه الصفقات (OECD 1999)، وفقد قام معهد المراجعين الداخليين بأمريكا بإجراء تعديلات

ملخص البحث:

كنتيجة لبروز مفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance كأحد أهم إفرازات اقتصاد المعرفة Knowledge-Based Economy المصاحب لظاهرة العولمة ورشوة المعلومات والاتصالات، ونظرا لعدم اختبار العوامل المحددة لحوكمة الشركات على واقع منظمات الأعمال، فان هذا البحث يسعى إلى صياغة إطار محاسبي مقترح لأثر محددات حوكمة الشركات على تنشيط سوق الأوراق المالية. ولتحقيق هذا الهدف فقد قام الباحث باستقرار تحليلي لنتائج أهم الدراسات السابقة التي استهدفت توصيف محددات حوكمة الشركات في الفترة من 1992-2004، كما قام الباحث باختبار مدى وجود فروق جوهرية لمحددات حوكمة الشركات بين أنماط الملكية لعينة من الشركات المتداول أسهمها ببورصة الأوراق المالية في مصر مع تحديد درجة تأثير هذه المحددات على تنشيط سوق الأوراق المالية بدلالة معدل الدوران الأسهم بكل شركة. وقد اعتمد الباحث في تجميع البيانات على قائمة نقاط Score Sheet لقياس درجة حوكمة الشركة. ومن ابرز النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث اعتمادا على بعض الأدوات الإحصائية بحزمة SPSS وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة حوكمة الشركات بين أنماط الملكية بشركات عينية البحث، ووجود علاقة ارتباطية طردية وذات دلالة إحصائية بين درجة حوكمة الشركات ومستوى كفاءة سوق الأوراق المالية بدلالة معدل الدوران الأسهم بهذه الشركات. ويوصي الباحث في إطار ذلك بضرورة إصدار معيار محاسبي دولي قادر على توصيف وتجديد العوامل المحددة لحوكمة الشركات تمهيدا لبناء رقم قياسي لدرجة الحوكمة المقبولة دوليا، فضلا عن ضرورة اختبار مدى توافق درجة الحوكمة بكل شركة مع إرشادات المعيار المحاسبي المقترح لحوكمة الشركات كمدخل ضروري للوقوف على مدى توافق استراتيجيات الشركات مع منظومة اقتصاد المعرفة بدلالة الرقم القياسي الدولي للحوكمة.